# الانقلابات في القارة الأفريقية

الإشراف العام والتنسيق:
د. شيماء سمير محمد حسين

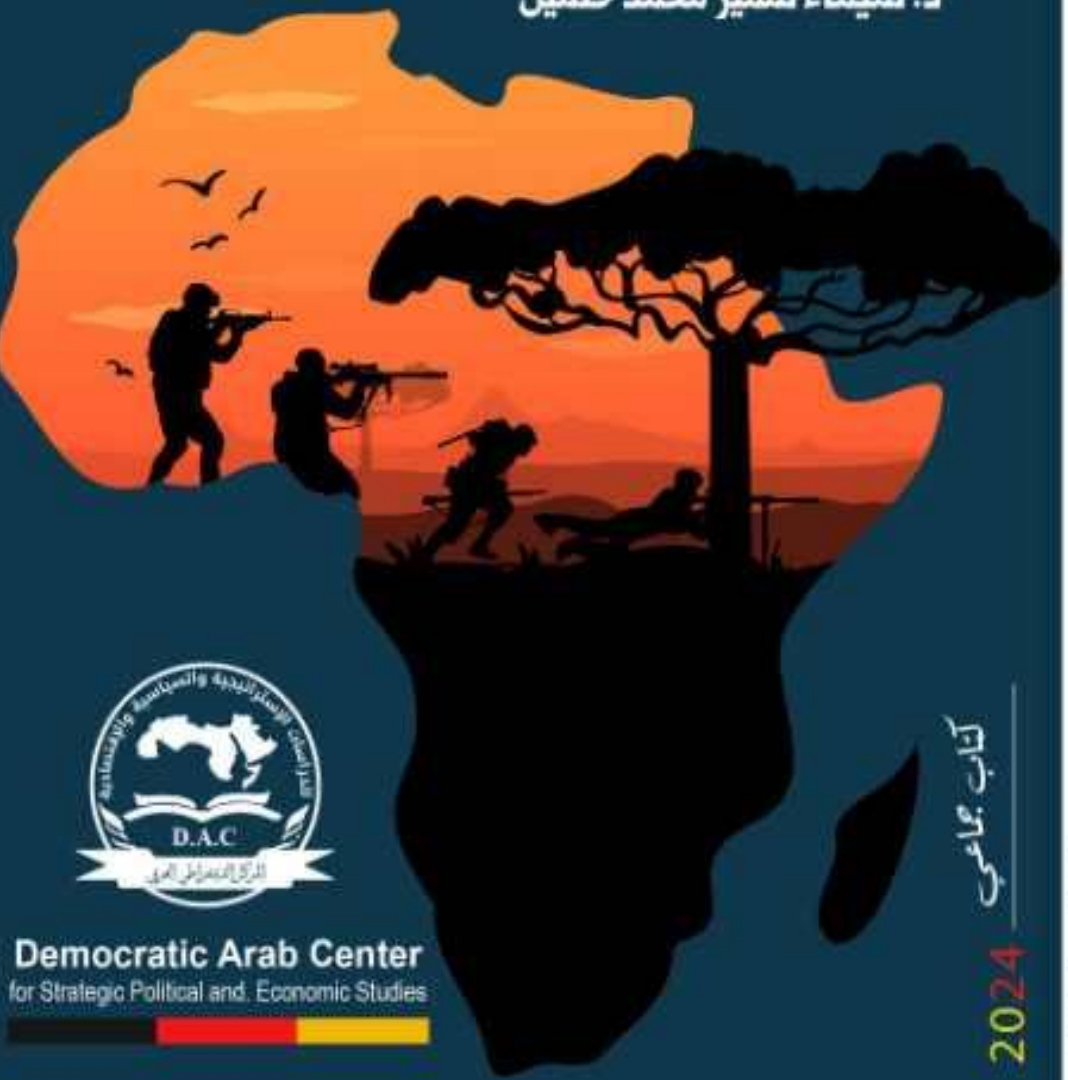

Democratic Arab Center
for Strategic Political and. Economic Studies

كتاب جماعي
2024

الانقلابات في القارة الأفريقية
كتاب جماعي

## الانقلابات في القارة الأفريقية

## كتاب جماعي

اشتهرت القارة السمراء بموجة الانقلابات العسكرية التي باتت حدثاً متوالياً بين دول القارة ، مما بات أن يقوم انقلاب في إحدى دول القارة ، إلا سرعان ما يحدث بعده بفترة قليلة انقلاب في دولة أخرى في نفس القارة ، مما جعلها ظاهرة تستحق الدراسة للوقوف على أثرها وأسبابها المتعددة التي قد تكون نتاج لعوامل اقتصادية من فقر وحرمان وانتشار البطالة وضعف المؤسسات الاقتصادية، أو عوامل سياسية من فساد سياسي وديكتاتورية حكام ، أو عوامل أمنية وعسكرية كالاضطرابات الأمنية وعمل بعض الحيوش الوطنية على حماية الأنظمة الحاكمة والحكام وليست الأوطان ، أو عوامل اجتماعية كحال النزاعات الأهلية وتدني حقوق الإنسان ، ولكن أيا كانت الأسباب فلقد خلفت الانقلابات آثارا مدمرة على دول القارة أفقدتها القدرة على الاستفادة من مواردها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية وحالت دون تحقيق أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية لشعوبها ، خاصة في ظل تكرار الانقلابات في داخل الدولة الواحدة .

VR . 3383 – 6874 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 00491742742787 7

DEMOCRATICAC.DE

# الـنـــــــــــاشـــــــر :

## المركز الديمقراطي العربي

## للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

## ألمانيا/برلين

## Democratic Arab Center

## For Strategic, Political & Economic Studies

## Berlin / Germany



لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريد الإلكتروني book@democraticac.d

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

# كتاب : الانقلابات في القارة الإفريقية

## الإشراف العام : الدكتورة شيماء سمير محمد حسين

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د.أحمد بوهكو المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رئيسة اللجنة العلمية : الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب :VR.3383-6874 B

الطبعة الأولى2024 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

رئيس المركز العربي الديمقراطي

**أ. (عمار شرعان)**

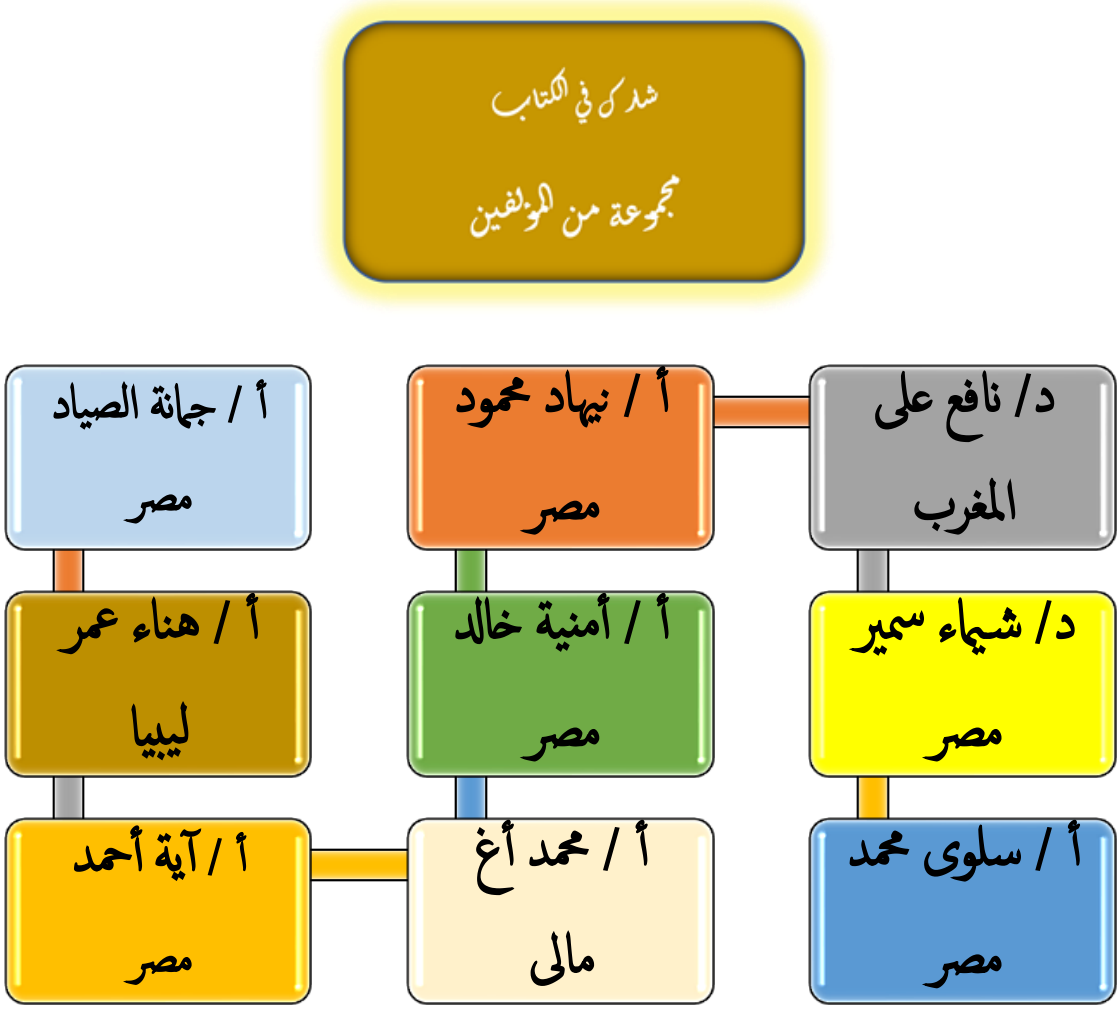


تدقيق لغوى

**أ. نورا صلاح الدين الشيباني - طرابلس - ليبيا**

مراجعة النصوص باللغة الإنجليزية

**د. علوية عبد الله محمد على ضرار - جامعة كررى – السودان**

**م. محمد عبدالرحمن إبراهيم عبدالرحمن - جامعة أمدرمان الإسلامية - السودان**

**إشراف ومراجعة وتنسيق : د/ شيماء سمير محمد حسين - مصر**

# فهرس المحتويات


| عنوان البحث | اسم الكاتب | بلد الكاتب | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| تقديم | دكتورة / شيماء سمير | جمهورية مصر العربية | ٦ |
| تمهيد | الإعلامى / أ- أشرف عبد العزيز | جمهورية مصر العربية | ٨ |
| التنافس الدولي بين القوى الدولية الكبرى ودوره في إذكاء الانقلابات العسكرية في إفريقيا | دكتور /نافع علي | المغرب | ١٢ |
| العَسكريّون والسُلطة في غينيا كوناكري: قراءة في سياقات وتداعيات الظاهرة الانقلابيّة منذ عام ٢٠٢١م | الباحثة / نِهاد مَحمود أحمد | جمهورية مصر العربية | ٤٢ |
| دوافع وتداعيات الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو (سبتمبر ٢٠٢٢) | الباحثة / جُمَّانة الصياد | جمهورية مصر العربية | ٧١ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية ومعضلة زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية | دكتورة / شيماء سمير | جمهورية مصر العربية | ٩٥ |
| أثر الصراع السياسي علي التنمية الاقتصادية في إثيوبيا خلال الفترة (١٩٣٠-٢٠١٩) | الباحثة / أمنية خالد إلياس مرسي | جمهورية مصر العربية | ١١٦ |
| الانقلابات والتدخلات الدولية والاقليمية وآثارها السلبية على ليبيا " نموذجا منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) " دراسة في الجغرافية السياسية | الباحثة / هناء عمر محمد كازوز | ليبيا | ١٤٩ |
| اثر الانقلاب العسكري في دولة مالي علي النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي | الباحثة / سلوى مأمون محمد<br>الباحث / محمد أغ إسماعيل | جمهورية مصر العربية.<br>دولة مالى | ١٦٨ |
| النزاع السودانى في ظل الانقلابات العسكرية وأثره على المسار الديمقراطى | الباحثة / آية أحمد | جمهورية مصر العربية | ١٩٩ |

# تقديم

اشتهرت القارة السمراء بموجة الانقلابات العسكرية التي باتت حدثًا متواليًا في دول القارة، فما يلبث أن يقوم انقلاب في إحدى دول القارة، ثم سرعان ما يحدث بعده بفترة قليلة انقلاب في دولة أخرى في القارة نفسها، مما جعلها ظاهرة تستحق الدراسة للوقوف على آثارها وأسبابها المتعددة، التي قد تكون نتاج عوامل اقتصادية من فقر وحرمان وانتشار للبطالة وضعف المؤسسات الاقتصادية، أو عوامل سياسية من فساد سياسي وديكتاتورية حكام، أو عوامل أمنية وعسكرية كالاضطرابات الأمنية وعمل بعض الجيوش الوطنية على حماية الأنظمة الحاكمة والحكام وليس الأوطان، أو عوامل اجتماعية كالنزاعات الأهلية وتدنى حقوق الإنسان، ولكن أيًا كانت الأسباب فلقد خلفت الانقلابات آثارًا مدمرة على دول القارة، وأفقدتها القدرة على الاستفادة من مواردها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية، وحالت دون تحقيق أي رفاهية اقتصادية أو اجتماعية لشعوبها، خاصة في ظل تكرار الانقلابات في داخل الدولة الواحدة.

بناء على ما تقدم يسعى هذا المؤلف الجماعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- دراسة الظروف المختلفة المؤدية والمساعدة على ظاهرة الانقلابات في القارة الإفريقية، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر.

٢- العمل على دراسة حالة بعض الدول التي قامت بها الانقلابات في القارة الإفريقية في أوقات مختلفة، للوقوف على أسبابها وتداعياتها على الشعوب.

٣- التعرف على أثر تداعيات التنافس الدولي بين القوى الكبرى على ظاهرة الانقلابات في دول القارة الإفريقية.

٤- محاولة التنبؤ بالبؤر التي من الممكن أن تصيبها عدوى الانقلاب في القريب العاجل من دول القارة.

٥- محاولة التوصل إلى العلاقة بين الانقلابات الفاشلة في دول القارة وتنامى ظاهرة التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة.

**د. شيماء سمير محمد حسين**

**مدير تحرير مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي – برلين**

**جمهورية مصر العربية**

سجل حافل بالانقلابات لقارة إفريقيا، فمنذ عام ١٩٥٠م شهد العالم نحو ٤٨٦ محاولة انقلاب عسكري، كان من بينها ٢١٤ محاولة في إفريقيا وحدها، لتتصدر القارة السمراء قائمة القارات من حيث عدد محاولات الانقلاب بنسبة ٤٤٪ على مستوى العالم.

نجحت ٢٤٢ محاولة من إجمالي تلك المحاولات حول العالم في إيصال قادة الانقلاب العسكري إلى الحكم، من بينها ١٠٦ في إفريقيا وحدها.

شهدت ٤٥ دولة إفريقية من بين ٥٤ دولة بالقارة محاولة انقلاب عسكري مرة واحدة على الأقل، ويتصدر السودان القارة بـ١٧ محاولة انقلاب نجح منهم ٦ محاولات.

على مدار السنوات الثلاث الماضية (أغسطس ٢٠٢٠م - أغسطس ٢٠٢٣م) شهدت إفريقيا ١٨ محاولة انقلاب عسكري، نجح منها ٩ محاولات بينها ٤ انقلابات

في دولتين فقط: انقلابان بدولة مالي (أغسطس ٢٠٢٠م ومايو ٢٠٢١م) و انقلابان بدولة بوركينا فاسو (يناير ٢٠٢٢م وسبتمبر ٢٠٢٢م).

و٩ انقلابات في ٧ دول هي: مالي والسودان وغينيا وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر والغابون، وباستثناء السودان فإن الدول الست الأخرى كانت مستعمرات فرنسية.

استنادًا إلى الوقائع السابقة، في كتابنا الذي نطرحه بين أيدي قرائنا ويشارك فيه نخبة من الباحثين المتخصصين في الشأن الإفريقي والدولي نستعرض بشكل موضوعي وأكاديمي وحيادي كل ما يختص بتلك القضية، ونجيب على كثير من علامات الاستفهام بشأن الأسباب التي تقف وراء كثرة الانقلابات في القارة السمراء، تلك القارة التي تتمتع بموارد طبيعية ضخمة، لكن سكان معظم دول القارة البالغ عددهم نحو ٣٦٠ مليون نسمة لم ينعموا بأي نوع من الاستقرار الأمني أو السياسي أو الاقتصادي، إذ يعيش أكثر من ٥٥ في المئة منهم تحت خط الفقر، كما شهدت دول مثل سيراليون وليبيريا ورواندا ومالي حروبًا ونزاعات أهلية استمرت عشرات السنوات، وراح ضحيتها أكثر من ١٣ مليون قتيل، وشرد بسببها نحو ٣٣ مليونًا،

فهل ضعف الاقتصادات الإفريقية والبيئة الأمنية المضطربة، وعدم احترام المواثيق الديمقراطية، ولجوء كثير من الحكام المدنيين لتمديد فترات حكمهم، كانت سببًا لتهيئة بيئة الانقلابات العسكرية؟

ربما تكون الأبعاد العرقية في إفريقيا المتنوعة عرقيًا وثقافيًا وقبليًا ليست بعيدة عن معطيات الانقلابات العسكرية، وقد تكون شهوة السلطة ومدى جدارة النخب المدنية على مستوى الاحترافية السياسية، خصوصًا في فترات الانتقال الناتجة عن ثورات شعبية هي من أسباب الانقلابات.

سيناريوهات الانقلابات وأسبابها في إفريقيا متعددة وتختلف ظروفها من دولة لأخرى ومن وقت لآخر، لكن العوامل المشتركة تدور حول الفقر والفساد وسوء الإدارة وضعف الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى "تأثير الدومينو" والتدخلات الأجنبية ، التي تكون حقيقية أحيانًا وتكون مزاعم لتبرير الانقلاب أحيانًا أخرى.

إجمالًا إن الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وكذلك ممارسات الحكم الديمقراطي الشكلي، كلاهما انعكاس لسياسيات دولية مجحفة أنتجت حالة من عدم الاستقرار السياسي الشامل في القارة، كما أنتجت انتشارًا للصراعات المسلحة وتعميقًا للظاهرة الإرهابية؛ وهو الأمر الذي كشف عنه باحثونا في كتابنا هذا إذ إن الارتفاع الأخير في عدد الانقلابات في إفريقيا يرجع إلى عدم استعداد الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لفرض قواعد مناهضة للانقلاب في إفريقيا، وميل الهيئات الإقليمية للتفاوض على

حلول وسط مع قادة الانقلاب، والتحفظ على التدخل العسكري، وتشتيت انتباه الجهات الفاعلة الدولية تحت زعم الأزمات الداخلية وأمور أخرى.

وصل الأمر ببعض الجهات الفاعلة إلى الزعم بأن الانقلابيين يمثلون السيادة لتلك الدولة! وهكذا تستمر الانقلابات يجرى الاعتراف بها.

باختصار للجهات الفاعلة الدولية دور حاسم في تمرير بعض الانقلابات، بالتعامل مع الانقلابات على أنها وسيلة مؤسفة ولكنها طبيعية لنقل السلطة في إفريقيا، بل وتقدم الجهات الفاعلة الدولية -عن غير قصد- يد المساعدة لقادة الانقلابات للوصول إلى خط النهاية لتعزيز انقلابهم.

**أ. أشــرف عبد العزيز**

**الإعلامي والمحلل السياسي - المدير العام السابق للشئون السياسية بإذاعة صوت العرب**

# التنافس الدولي بين القوى الدولية الكبرى
# ودوره في إذكاء الانقلابات العسكرية في افريقيا
# International competition between major international powers
# And his role in fueling military coups in Africa

**د. نافع علي**
**دكتور باحث في العلوم السياسية**
**جامعة ابن زهر أكادير**
**المملكة المغربية**

**ملخص:**

تتناول هذه الورقة البحثية دور عامل التنافس الدولي بين القوى الدولية الكبرى في إذكاء الانقلابات العسكرية في افريقيا، على اعتبار أن هناك علاقة تفاعل بين مسألة التنافس الدولي على الموارد المعدنية أو النفطية أو غيرهما في القارة، ومسألة الانقلابات العسكرية. بحيث يُتيح التَّمَعُّن في جوهر بواعث التنافس الدولي، استنتاج فكرة أن القوى الدولية الكبرى التي تتعارض استراتيجاتها ورهاناتها في القارة، يدفع إلى دعم المعارضة الداخلية من أجل تثبيتها في الحكم بُغْية تأمين مصادر الطاقة والمعادن في القارة، خصوصا أن بعض هذه المعادن يُعتبر من العناصر الرئيسية في الصناعات التكنولوجية. وانتهت الورقة البحثية إلى اعتبار أن الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية هي أداة ووسيلة لخدمة المصالح الحيوية للقوى الدولية الكبرى باختلاف مرجعياتها واستراتيجياتها.

**الكلمات المفاتيح:** التنافس الدولي، القوى الدولية الكبرى، الانقلابات العسكرية، المصالح والمنافع، الاستراتيجيات.

**Abstract**:

This research paper addresses the role of international competition among major international powers fueling military coups in Africa, assuming an interactive relationship between the issue of international competition over mineral resources, oil, other resources on the continent, and the issue of

military coups. The study allows examining the essence of the motives behind international competition, leading to the inference that major global powers, whose strategies and stakes conflict on the continent, support internal opposition forces to secure their control over energy and mineral resources in Africa. This is particularly significant as some of these minerals are essential elements in technological industries. The paper concludes that military coups in Africa serve as a tool and means to serve the vital interests of major global powers, with varying frames of reference and strategies.

**Keywords**: international competition, major international powers, military coups, interests and benefits, and strategies.

**مقدمة عامة**

شهدت القارة الإفريقية منذ موجة الاستقلالات خلال منتصف القرن الماضي سلسلة من الانقلابات العسكرية، أطاحت بأنظمة سياسية وأقامت محلها أنظمة أخرى، وهو ما ساهم في إفقاد الدول الإفريقية الاستقرار السياسي والمؤسساتي، أثّر على فرص التنمية وتحقيق التقدم لشعوب القارة.

وتتوفر القارة الإفريقية على الكثير من الموارد الطبيعية والمعادن مثل النفط (ليبيا، نيجريا، الجزائر، مصر والسودان، غينيا، الغابون)، والنحاس (زامبيا، السودان، الكونغو الديمقراطية...)، والماس (أنجولا، بوتسوانا، الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا، ناميبيا...)، والذهب (جنوب افريقيا شرق السودان، زيمبابوي...)، والليثيوم والأخشاب (إفريقيا الوسطى، الغابون، الكاميرون، الكونغو الديمقراطية...). وتشكل نسبة الموارد الطبيعية والمعدنية المستخرجة من القارة الإفريقية نحو ٣٠ في المائة من الموارد المستخرجة على المستوى العالمي. كما استخرج نحو ١٢ في المائة من النفط المنتج في العالم من القارة الإفريقية. بالإضافة إلى أن ثلثي مجموع الأراضي الزراعية غير المستغلة على مستوى العالم تتواجد بإفريقيا[١].

وكشفت دراسة سابقة تعود لعام ٢٠٠٨ عن أن افريقيا تحتوي على جزء كبير من الاحتياطات من المعادن الطبيعية على مستوى العالم: ٣٠٪ من البوكسيت، ٦٠٪ من معدن المنغنيز، ٧٥٪ من الفوسفاط، ٨٥٪ من البلاتين، ٨٠٪ من الكروم، ٦٠٪ من الكوبالت، ٣٠٪

[١] سماح خالد زهان، "إفريقيا إمكانيات وتحديات"، مجلة مصريقيا، المجلد ١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، ص ٢.

من المعادن التيتانيوم، و٧٥٪ من الماس، وحوالي ٤٠٪ من الذهب. وتنتج منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا ٧٪ من استهلاك النفط العالمي، كما أن الاحتياطيات المعروفة لها نفس الترتيب، إضافة إلى المعادن غير المستكشفة نسبيا من القارة[1].

غير أنه بالرغم من هذا الغنى والتنوع في الموارد الطبيعية والمعادن، فإنه لا يظهر أثره على حياة الشعوب الإفريقية وعلى اقتصاداتها. حيث يعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى غياب الاستقرار بفعل الانقلابات العسكرية التي تعقبها انقلابات عسكرية أخرى. فإقامة نظام سياسي عن طريق الانقلاب لا يخلعه إلا انقلاب عسكري آخر، وهكذا تستمر سلسلة الانقلابات العسكرية.

إن غنى القارة الإفريقية بالموارد الطبيعية والمعادن، يزيد من حدة التنافس بين القوى الدولية الكبرى التي تسعى إلى الاستحواذ على أكبر حصة من هذه الموارد والمعادن. وتشكل القارة الإفريقية بذلك ساحة للتنافس والصراع بين هذه القوى الدولية الكبرى، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين وقوى دولية أخرى. الشيء الذي يكشف بأن هناك علاقة تفاعلية يتفاعل فيها "فعل التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية" وبين "الانقلابات العسكرية" فيها.

فلا شك أن الانقلاب العسكري يخدم طرف من الأطراف المتنافسة، وهو ما تؤكده الانقلابات الأخيرة في افريقيا، في بوركينافاسو ومالي والنيجر التي عمل قادتها على قطع العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية مع فرنسا ومطالبتها بمغادرة قواتها ودبلوماسييها ترابها. في مقابل ذلك، توطّدت العلاقات بين قادة الانقلابات في تلك الدول وبين روسيا التي استفادت من الوضع سواء من حيث مبيعات أسلحتها أو من حيث استغلالها لموارد البلد. فقد كثفت روسيا حضورها في هذه البلدان بالذات (بوركينافاسو، مالي، النيجر) بعد الانقلاب مقابل انسحاب فرنسا وفقدانها لدورها التاريخي في القارة.

يكشف التطور التاريخي أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للقوى الكولونيالية السابقة، فقد استحوذت هذه الأخيرة على نحو ٨٤ في المائة من الكرة الأرضية بحلول ١٩١٤، من بينها القارة

[1] Document d'orientation stratégique, « Ressources minérales et développement en Afrique » Mai 2008, p 8.

الإفريقية، مستفيدة من المواد الأولية والأسواق الجديدة حينها التي تصرف فيها سلعها ومنتجاتها[1]. وبعد الحرب العالمية الثانية ومع موجة الاستقلالات في القارة الإفريقية ما بين ١٩٤٥ و١٩٩٠ تراجعت القوى الاستعمارية ونالت الدول الإفريقية استقلالها لتدخل في علاقات ما بعد استعمار جديدة، ثم واصلت القوى الاستعمارية السابقة ومعها قوى دولية جديدة تمتين الروابط والعلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والثقافية...إلخ، لتبرير تدخلها والاستمرار في استغلال الثروات الطبيعية المعدنية الإفريقية.

إن العلاقات الاقتصادية والسياسية والمصالح المتبادلة بين دول القارة الإفريقية والقوى الكبرى المتنافسة، تكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى أنها مبدئيا ومن الناحية النظرية يُنتظر أن يعود نفعها على الشعوب الإفريقية، في تحسين أوضاعها وتقوية الأداء الاقتصادي، إلا أن الواقع يكشف عكس ذلك.

إن جوهر التنافس الدولي هو التنافس على احتياطات الثروات والمعادن، والفاعل الدولي الذي يصل إليها أولا تكن له الأسبقية في تحقيق الابتكارات، بالنظر إلى أن المعادن المستخرجة من افريقيا، تستخدم في العقاقير والتكنولوجيا وفي الصناعات العسكرية المتطورة... إلخ، وهو الشيء الذي يزيد من حدة التنافس عليها بين الفاعلين الدوليين المتنافسين. وفي عام ٢٠١٥ فضلت بوروندي منح عقود الامتياز إلى الصين وروسيا على حساب القوى الغربية، كان ذلك سببا في اندلاع أزمة داخلية مدعومة من أطراف خارجية[2].

إن القوى الدولية المتنافسة هي القوى الغربية في مقدمتها بلدان الاتحاد الأوروبي على قائمتها فرنسا في مستعمراتها القديمة، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، وحديثا تركيا وإسرائيل، وفي الطرف الآخر روسيا والصين. ولهذا التنافس بعدان رئيسيان[3]:

[1] Philips T. HOFFMAN, "Why Did Europe Conquer the World?", Princeton University Press, 2015, p 2.

[2] ادريس آيات، "المعادن الافريقية في التنافس الدولي، الرهانات والمآلات"، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، ص ٣.

[3] نفس المرجع، ص ٥.

البعد الاقتصادي: حيث يضمن الاستحواذ على المعادن الطبيعية التفوق الاقتصادي والتكنولوجي، لكون المعادن لم تعد مرتبطة بالذهب والفضة والنحاس كمعادن تقليدية، بل إن هناك معادن أخرى مرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، من قبيل الكوبالت والليثيوم والكولتان...، حيث تضمن هذه المعادن التفوق التكنولوجي للقوى المتنافسة.

البعد السياسي: من خلاله ربطت بعض القوى الغربية علاقاتها الاقتصادية والاستخراجية بطبيعة الأنظمة السياسية الإفريقية. ومع تعدد الفاعلين الدوليين المتنافسين، دمج الغرب بين التقارب السياسي مع الضغوطات من أجل تحقيق غاياته. ففي الحالة التي تضمن أنظمة القارة الإفريقية المصالح الغربية فإنها تدعمها أمنيا وماليا، وحين "تمنعها" و"تستثنيها" من عقود الاستغلال والامتياز لصالح القوى الأخرى المتنافسة فإنه تلجأ إلى الضغط السياسي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

من خلال ما سبق، يتأكد أن التنافس بين القوى الدولية الكبرى يستغل هشاشة البناء المؤسساتي والسياسي في بعض الأنظمة الإفريقية لضمان استغلال المعادن والثروات الطبيعية. وفي مقابل ذلك، يؤدي حرمان بعض الفاعلين الدوليين المتنافسين من عقود الاستغلال إلى دعم أطراف معارضة داخلية من أجل تثبيتها في الحكم، بغية ضمان تسهيل الاستحواذ على المعادن والموارد الطبيعية. وبالتالي يتأكد أن جوهر الانقلابات العسكرية في افريقيا هو التنافس بين القوى الدولية الكبرى. وتتحول القارة الإفريقية إلى ساحة للصراع والتنافس بين هذه القوى.

**أهمية الموضوع وأهدافه:**

يكتسي الموضوع أهميته من كون أن سلسلة الانقلابات العسكرية في افريقيا خلفت آثارا كبيرة وجسيمة على السياسة والاقتصاد والتنمية... إلخ. ذلك أن نضوج الديمقراطية كفكرة وكممارسة في البيئة الإفريقية يستلزم استقرارا سياسيا ومؤسساتيا، وتواترا لعملية التداول السلمي على السلطة بالطرق المشروعة من قبيل الانتخابات. أما التغيير المتأتي عبر الانقلابات العسكرية فإنه من جهة يكون مدفوعا من أطراف خارجية لها مصلحة في إحداث الانقلاب. ومن جهة أخرى يتجسد جوهر الانقلابات العسكرية في التنافس على الموارد والمعادن بين القوى الدولية الكبرى.

وبالتالي يهدف الموضوع إلى رصد جوهر وطبيعة ودوافع التنافس بين القوى الدولية الكبرى في افريقيا، وتأثيره في الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والتنموية في دول القارة. كما يهدف

إلى توضيح الكيفية التي تخدم بها الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية مصالح القوى الدولية المتنافسة والمتصارعة.

**الإشكالية:**

تأسيسا على ما سبق، فإن الإشكالية التي يعالجها الموضوع تتجسد فيما يلي:

**إلى أي مدى يساهم التنافس الدولي بين القوى الكبرى في إذكاء الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية السؤالين الفرعيين التاليين:

- ما هو جوهر وطبيعة التنافس بين القوى الدولية الكبرى على القارة الإفريقية؟
- وكيف تخدم الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية مصالح القوى الدولية المتصارعة عليها؟

**فرضية الموضوع:**

ارتكازا على ما سبق التطرق إليه أعلاه، فإن الموضوع ينطلق من فرضية رئيسية مؤسسة على متغيرين اثنين، الأول "متغير مستقل" وهو التنافس بين القوى الكبرى على موارد ومعادن القارة الإفريقية، والثاني "متغير تابع" وهو الانقلابات العسكرية في القارة التي تكون مدفوعة من طرف قوى دولية كبرى لخدمة مصالحها. ذلك أنه من الناحية المنهجية يكون المتغير المستقل هو "السبب" بينما المتغير التابع يكون هو "النتيجة"، وعليه فإن الفرضية الرئيسية للموضوع هي على الشكل التالي:

**إن الدافع والمحرك الرئيسي للانقلابات العسكرية في الأنظمة السياسية الإفريقية هو تنافس القوى الدولية الكبرى على موارد ومعادن القارة، ذلك أن الانقلابات العسكرية هي أداة لخدمة المصالح الاقتصادية والتجارية والأمنية للقوى المتنافسة.**

**المنهجية:**

من أجل تناول هذه الورقة البحثية سنعتمد أساسا على مقترب التحليل الاستراتيجي Strategic analysis approach من خلال تحليل ومناقشة استراتيجيات ورهانات مختلف

الفاعلين الدوليين فلكل فاعل دولي استراتيجياته ورهاناته وفق مصالحه. لذلك فهو يوظف مختلف الموارد لبلوغها، وقد تكون هذه الموارد سياسية أو اقتصادية أو قضايا حقوق الإنسان والدمقرطة أو قضايا أمنية ... إلى نحو ذلك.

لذلك يتيح مقترب التحليل الاستراتيجي إمكانية التعرف على الكيفيات التي يوظف بها الفاعلون مواردهم الخاصة من أجل تحقيق أهدافهم ورهاناتهم واستراتيجياتهم، مع العلم أن استراتيجيات الفاعلين الدوليين، متعارضة ومتباينة، وهو الشيء الذي يؤدي إلى التنافس والتصارع بين هؤلاء الفاعلين الدوليين.

**خطة الموضوع:**

تأسيسا على ما سبق أعلاه من الإشكالية المحورية والأسئلة التي تفرعت عنها ومن الفرضية الرئيسية. سنتناول هذا الموضوع في محورين اثنين: يركز المحور الأول على جوهر وطبيعة التنافس بين القوى الدولية الكبرى على القارة الإفريقية. بينما يركز المحور الثاني على الانقلابات العسكرية باعتبارها أداة تخدم مصالح القوى الدولية المتنافسة والمتصارعة.

**المحور الأول: جوهر وطبيعة التنافس بين القوى الدولية الكبرى على القارة الإفريقية**

تعتبر المعادن والموارد الطبيعية هي الدافع إلى التنافس بين القوى الدولية الكبرى التي تتقاطع مصالحها في افريقيا. ذلك أن هذه الموارد الطبيعة والمعادن تعتبر مادة رئيسية في التكنولوجيا والابتكار التي تحقق للقوى الدولية الكبرى السبق فيها، خصوصا بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومن جهة ثانية الصين.

وبالتالي سيتطرق هذا المحور أولا إلى الموارد الطبيعية والمعادن وقضايا الأمن باعتبارها هي جوهر التنافس الدولي على افريقيا، وثانيا سيتم التطرق إلى العلاقة التي تربط بين التكنولوجيا والابتكار بالتنافس الدولي على افريقيا.

**أولا: الموارد الطبيعية وقضايا الأمن: جوهر التنافس الدولي على افريقيا**

يعتبر التنافس الدولي انعكاس للصراع السياسي بين الأقطاب الدولية الكبرى، ويقع تحت مسمى الصراع غير العنيف. بحيث يمكن أن يتخذ الصراع السياسي صورة صراع عنيف، في شكل حرب أو مواجهة مسلحة بين دولتين لحسم المنازعات الدولية ودفاعا عن مصالحهما الحيوية، بعد

عجز الوسائل الدبلوماسية عن حلها. كما قد يتخذ التنافس الدولي شكل صراع غير عنيف، بما في ذلك الضغط أو الابتزاز أو الاستقطاب أو دعم أطراف سياسية أو مسلحة معينة لبلوغ السلطة والحكم...، إلى غير ذلك من أوجه الصراع غير العنيف[١].

وبالتالي فإن التنافس الدولي هو "وضع وحالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس، وفق حسابات عقلانية، مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول لهذه الأهداف"[٢].

ويعتبر التنافس والصراع بين القوى الدولية هو السمة والميزة التي ميزت النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بعد انقسام العالم إلى معسكرين أيديولوجيين كبيرين، أحدهما غربي والآخر شرقي، في محاولة واضحة للغلبة والنفوذ، وهو نفس الهدف الذي تسعى إليه القوى الدولية المتنافسة في عصرنا الراهن في شكل أقطاب متعددة جعلت من الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية أدوات جديدة من أدوات التنافس الدولي، بسبب تداخل المصالح المشتركة بينها وتنوعها وتعددها[٣]، بعد تآكل الأداة الأيديولوجية في التنافس الدولي التي قسّمت العالم إلى عالمين، أحدهما شيوعي والآخر رأسمالي.

ويمكن تصنيف القوى الدولية في عصرنا الراهن إلى ثلاثة أصناف[٤]:

- قوى مهيمنة: وهي المستفيدة من الشكل الحالي للنظام الدولي، بل إنها هي من وضعت قواعد اللعب السياسي والجيوستراتيجي على المستوى الدولي، وهو الشيء الذي يسمح لها بالهيمنة وتحقيق المنافع من الوضع الراهن. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أبرز قوة مهيمنة على المستوى الدولي، إلى جانب قوى أخرى حسب المناطق (افريقيا، الشرق الأوسط، جنوب آسيا، آسيا الوسطى، شرق أوروبا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي...)، ففي القارة الإفريقية تعتبر فرنسا قوة نافذة خصوصا في مستعمَراتها السابقة، بالرغم من التحول الذي تشهده في

[١] شريفة فاضل محمد مصطفى، "التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية: (٢٠١٠-٢٠١٧)"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الأول-ديسمبر ٢٠١٨م، (إصدار خاص)، ص ٩٦.

[٢] شريفة فاضل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص ٩٦.

[٣] محمد عزيز شكري، "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، سلسلة عالم المعرفة، تموز/يوليو ١٩٧٨، ص ١٥٦.

[٤] ادريس آيات، مرجع سابق، ص ٥.

السنوات الأخيرة مع بروز تيارات وحكومات وصلت إلى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية التي هددت نفوذ فرنسا في القارة، الشيء الذي فرض عليها مراجعة سياستها الخارجية في القارة الإفريقية، والتحول من منطق "المستعمِر السابق" إلى منطق "الشريك".

- قوى تابعة/أو متحالفة: وهي القوى المستفيدة من الوضع الراهن للنظام الدولي، حيث تضمن لها القوى المهيمنة الاستفادة من مزايا هذا الوضع. على اعتبار أن استدامة الهيمنة للقوى المهيمنة يحمي مصالحها الحيوية. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي نموذجا لهذه القوى إلى جانب دول أخرى من آسيا كاليابان ودول أخرى كأستراليا وكندا....
- قوى صاعدة/أو منافسة: على إثر التحول الذي شهده النظام الدولي، برزت قوى دولية صاعدة ومنافسة، تتعارض مصالحها مع مصالح باقي القوى الدولية التقليدية الأخرى في القارة الإفريقية، وهي قوى تتوفر على الإمكانيات والقدرات اللازمة لحماية مصالحها الحيوية واحتواء المنطقة بسياسات اقتصادية عبر القوة الناعمة[١]. وتجسد الصين وروسيا هذه القوى المنافسة، إضافة إلى الهند والبرازيل وتركيا ودول أخرى. ذلك أنها تنافس القوى المهيمنة والمتحالفة معها في القارة الإفريقية، خصوصا منافستها على موارد الطاقة وموارد المعادن والموارد الطبيعية، فقد فرضت الصين وجودها في افريقيا خاصة دول شرق افريقيا عبر قوتها الناعمة. إضافة إلى روسيا التي كثفت وجودها أيضا في افريقيا خصوصا في دول شرق افريقيا بإريتريا واثيوبيا، وفي دول وسط افريقيا خصوصا افريقيا الوسطى ودول الساحل كبوركينافاسو ومالي والنيجر، إضافة إلى دول غرب افريقيا كأنغولا ونيجيريا وغينيا...[٢].
- قوى صغرى: وهي القوى القارية التي تفتقر إلى القدرات والإمكانيات اللازمة لتغيير الوضع الراهن بما يخدم مصالحها. حيث يتواجد موقعها بين طرفين دوليين متنافسين، وتحاول أن تستفيد من المنافسة بين القوى الدولية الكبرى. أي بمعنى آخر أنها تحاول الاستثمار في تناقضات موازين قوى النظام الدولي الراهن.

تأسيسا على ما سبق، تشكل القارة الإفريقية ساحة للصراع والتنافس الدولي بالنظر إلى مواردها الطبيعية وثروتها المعدنية. ولذلك باتت المعادن والموارد الطبيعية في القارة الإفريقية جزءا

[١] للمزيد أنظر: رضوان بوهيدل، "جيوسياسة التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي"، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢٠، ص ١٢١ و١٢٢.

[٢] للمزيد أنظر: تاج السر عبد الله محمد عمر، "اتفاقيات التنافس الدولي في افريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي"، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الثاني/نونبر ٢٠٢١، ص ٥.

رئيسيا من التنافس بين القوى الدولية الكبرى، حيث يتجلى هذا الأمر في التوترات والصراعات الدولية الراهنة في افريقيا. ويعزى هذا الوضع إلى الطلب المتزايد على المعادن والموارد الطبيعية مثل الكوبالت والليثيوم إلى جانب النفط والغاز واليورانيوم والذهب والماس والنحاس...، التي تشكل عناصر حيوية للاقتصاد العالمي.

وتتداخل العوامل الاقتصادية والسياسية بشكل حيوي في هذا السياق، إذ تؤثر تلك العوامل في تشكيل الاقتصادات الإفريقية وتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو هذه الموارد الطبيعية الثمينة. أو بمعنى آخر، أن محاولات الهيمنة الاقتصادية والتأثير السياسي يبرز من خلال الهيمنة واستغلال هذه الموارد كأدوات استراتيجية لتحقيق أهداف معينة.

ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن "تسعة عشر دولة من أصل ستة وأربعين دولة إفريقية جنوب الصحراء تمتلك احتياطيات مهمة من الهيدروكربونات أو النفط أو الغاز أو الفحم أو الكوبالت أو الليثيوم...، وتقوم ١٣ دولة حاليا باستكشاف احتياطيات جديدة"، إلا أنه بالرغم من ذلك، فإن البنك الدولي يعتبر بأن إفريقيا هي أفقر قارة في العالم[١]، ليس من حيث الموارد التي تشكل حسب رئيس البنك الإفريقي للتنمية حوالي ٦,٥ تريليون دولار و٦٥ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم[٢]، بل من حيث الاستفادة من عائدات هذه الموارد من أجل تنمية القارة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفارقة.

وبالتالي فإن القارة الإفريقية تمتلك ثروة نفطية مقدرة بحوالي ١٢٤ مليار برميل من احتياطي النفط، أي ما نسبته ١٢ في المائة من الاحتياطي العالمي، حيث تتركز الثروة النفطية في دول نيجريا وأنجولا والجزائر ومصر وليبيا والسودان وغينيا والكونغو الديمقراطية والغابون وجنوب افريقيا

[1] Kingsley Ighobor, « Ressources minières : la fin d'une malédiction ? L'Afrique veut transformer son industrie minière », Afrique Renouveau : Avril 2014. Sur le lien suivant : https://rb.gy/kpbc2g

[2] "Resource-rich Africa has no excuse to remain poor, says African Development Bank president", In this link: https://www.afdb.org/fr/news-and-events/press-releases/lafrique-riche-en-ressources-naturelles-na-aucune-excuse-pour-rester-pauvre-selon-le-president-de-la-banque-africaine-de-developpement-66426

وجنوب السودان. كما تبلغ احتياطاتها من الغاز الطبيعي حوالي ٥٠٠ تريليون متر مكعب، أي ما نسبته تقريبا ١٠ في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي[١].

أما الثروة المعدنية والموارد الطبيعية التي تتوفر عليها افريقيا فتتمثل في الإنتاج العالمي المقدر بحوالي ٩٠ في المائة من البلاتين، و٤٠ في المائة من الألماس، و٢٧ في المائة من معدن الكوبالت، و٩ في المائة من خام الحديد، وحيازة حوالي ٥٠ في المائة من احتياطي الذهب، و٣٠ في المائة من اليورانيوم[٢].

إن كمية الاحتياطات من المعادن ومن الموارد الطبيعية المتوفرة في القارة الإفريقية هي التي دفعت الأقطاب الدولية إلى التنافس والتصارع على مصادرها، وذلك بالتعاون مع الحكومات الإفريقية التي تسهل عملية منح عقود وتصاريح الاستغلال والاستخراج. بحيث يعتبر ضمان ولاء الحكومات المحدد لاستدامة الاستغلال والاستخراج.

أما عن العلاقة التي تربط المعادن والموارد الطبيعية بقضايا الأمن في القارة الإفريقية فهي علاقة حماية وضمان. ذلك أن الأمن هو الذي يضمن المصالح الحيوية للدول المتنافسة، وأن انعدامه يهدد هذه المصالح. وهو الشيء الذي جعل قضايا الأمن واستغلال المعادن والموارد الطبيعية متلازمان ومترادفان. غير أن الفوضى والاضطرابات قد تكون ميزة إيجابية للقوى الدولية المتنافسة على الثروة المعدنية والموارد الطبيعية الإفريقية، حيث تضمن هذه الفوضى والاضطرابات استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مشروع، وذلك لغياب حكومة مركزية ذات سيادة. ويمكن الاستشهاد بحالة السودان التي غيبت فيها الحرب الداخلية الدولة والمؤسسات الدستورية. إلا أنه بالرغم من ذلك، فإن المصالح الحيوية للقوى الدولية الكبرى التي تستخرج النفط والذهب وغيرهما من المعادن محمية ولا يطالها أي تهديد. وهو نفس الشيء تؤكده حالة ليبيا التي تشهد منذ ٢٠١١ لاَستقرارا سياسيا ومؤسساتيا وأمنيا، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن مصالح الدول محمية عن طريق قواتها، مثل تركيا التي أرسلت قوات عسكرية إلى ليبيا بناء على مذكرة التفاهم للتعاون الأمني

[١] هاني محمد امبارك، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا: السودان أنموذجا"، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ٢٠٢٣، ص ٣٩. https://democraticac.de/?p=93646

[٢] المرجع السابق، ص ٤٠.

والعسكري، ومن أهداف هذه القوات هو اتخاذ إجراءات ضد التهديدات التي قد تطال المصالح التركية، إضافة إلى التصدي للهجمات من قبل الجماعات المسلحة في ليبيا ضد مصالحها[1].

**ثانيا: بعض مظاهر التنافس بين القوى الدولية الكبرى على افريقيا**

إن الوفرة التي تتميز بها افريقيا في المعادن والموارد الطبيعية الأخرى، جعل القوى الدولية الكبرى تتنافس من أجل ضمان استغلالها واستخراجها. وتعتبر بعض الدول الأوروبية كفرنسا أبرز فاعل دولي في القارة الإفريقية، خصوصا في مستعمراتها السابقة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ودول أوروبية أخرى كبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا. وفي مقابل ذلك، هناك قوى دولية أخرى صاعدة تطمح إلى بسط نفوذها في القارة الإفريقية وضمان مصادر آمنة للطاقة والمعادن، وتمثل هذه القوى الصين وروسيا إضافة إلى تركيا وإسرائيل وفاعلين دوليين آخرين لهم مصالح في القارة.

وتملك جميع القوى الدولية المؤثرة التي أشرنا إليها أعلاه استراتيجيات خاصة بها في افريقيا، هذه الاستراتيجيات هي التي توجه أهدافها وفق مصالحها السياسية والاقتصادية الحيوية. ومن بين هذه الاستراتيجيات، الاستراتيجية الصينية التي ارتكزت على التجارة والمشاريع التنموية... إلخ، التي يعتبر جوهرها النفط والمواد الخام، إضافة إلى تحدي النفوذ الغربي في افريقيا. وتتمثل الاستراتيجية الصينية في افريقيا في مجموعة من المستويات، أبرزها:

المستوى السياسي:

حيث تنهج الصين سياسة القوة الناعمة للتوغل في افريقيا من أجل مصالحها وضمان نفوذ وتأمين تدفق النفط والموارد الطبيعية الخام. وتعتمد الاستراتيجية الصينية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية أو تبني سياسات محددة أو الضغط من أجل دمقرطة أنظمتها، عكس القوى الغربية. حيث تركز الصين على سبل استدامة الاستفادة الموارد من افريقيا، ولا تركز على شكل الأنظمة السياسية. وأعطى منتدى التعاون الصيني–الإفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الانطلاقة للاستراتيجية الصينية في افريقيا، وهو المنتدى الذي يسعى إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين الخاص والعام، وهو الشيء الذي أسهم

[1] رئاسة الجمهورية التركية، خطوة استراتيجية في معادلة شرقي المتوسط: مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا"، المنشورات الرئاسية والاتصال، سنة ٢٠٢٠، ص ٣٨.

في ترسيخ التغلغل الصيني في افريقيا[١]. وفي مقابل ذلك، تستفيد الصين من دعم الدول الإفريقية في منظمة الأمم المتحدة، خصوصا في استراتيجية الصين في بحر الصين الجنوبي والتايوان... إلى غير ذلك من المصالح الصينية[٢]، ذلك أن للصين أهدافا جيوسياسية دبلوماسية تشمل عزل تايوان وكسب حلفاء للحصول على الدعم الدبلوماسي والسياسي[٣].

المستوى الاقتصادي:

تعد افريقيا مصدرا لإمداد قاعدتها الصناعية التي تحتاج إلى كميات ضخمة من المواد الخام للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة لاسيما الحديد والنفط، وتستورد الصين من افريقيا معادن متنوعة كالنحاس واليورانيوم والبلاتين والذهب... وغيرها من المعادن. وتعتبر الصين أول مستثمر في القارة الإفريقية، وتأسس الصندوق الصيني–الإفريقي برأسمال ٥ مليار دولار يهدف إلى تحفيز الاستثمار في القارة الإفريقية من قبل الشركات الصينية في توليد الطاقة والبنى التحتية للنقل والموارد الطبيعية والتصنيع وقطاعات أخرى. ومن أهم تجليات الاستراتيجية الصينية في الجانب الاقتصادي هي إلغاء ديون القروض الحكومية عديمة الفوائد والمنتهية الصلاحية في العام ٢٠٠٥ لمجموعة من الدول الإفريقية الأقل نموا. وإنشاء صندوق التنمية الصينية–الإفريقية ورفع قيمة استثماراته إلى ٥ مليار دولار. وإنشاء مناطق اقتصادية وتجارية تعاونية بين الصين وافريقيا[٤].

وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا[٥] إلى جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وتقدم الصين نفسها كشريك اقتصادي بعيد عن الاستغلال، كما تقدم نفسها بصفة مغايرة كدولة نامية وليس كقوة دولية مؤسسة على قيمة التفوق والحقوق المترتبة عليها. وبذلك تقوم علاقاتها المتكافئة والمتكاملة مع الدول الإفريقية على هذا الأساس (العلاقة الصينية الإفريقية)[٦]،

---

[١] هاني محمد امبارك، مرجع سابق، ص ٤١.

[٢] أحمد عبد الجبار عبد الله، "الصين، والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل"، توزيع الدار العربية ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٣٠٨.

[٣] مصطفى جالي، "الصين في افريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟"، مركز الجزيرة للدراسات، أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، ص ٣.

[٤] المرجع السابق، ص ٣٧٠.

[٥] حسب تصريح نائب وزير التجارة الصيني ٢٠٠٨ تشيان كه مينغ، https://cutt.us/ayeBo، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/١٢/٢٤.

[٦] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٣٧١.

وليس كما تقوم عليه الاستراتيجية الأوروبية القائمة على أساس التفوق والاستعمار والمطامع السياسية وفرض الهيمنة.

في مقابل ذلك، تقوم الاستراتيجية الأمريكية على أساس ضمان مواد الخام المستخدمة في صناعتها التكنولوجية وتأمين هذه الموارد. ولذلك تركز الولايات المتحدة الأمريكية على قضايا الأمن والإرهاب، وتعتبر أن محاربة الإرهاب من أمنها القومي، لكونه يهدد بالدرجة الأولى مصالحها في القارة الإفريقية.

وتأتي الاستراتيجيات الأمريكية لمنافسة القوى الدولية الأخرى، لكون جميع هذه القوى تعتبر المجال الإفريقي مجالا خصبا للاستثمار، وسوقا مهمة من الموارد الطبيعية. حيث تدخل هذه الموارد ضمن المكونات المستعملة في الصناعات التكنولوجيا وفي الصناعة العسكرية للقوى الكبرى، وهو ما يضمن لها المنافسة ثم التفوق.

وتقوم الاستراتيجية الامريكية في القارة الإفريقية كذلك على مستويين، المستوى السياسي العسكري، والذي يرتكز على دعم الأنظمة التي تحمي مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية، أو ما يسمى بسياسة الإسقاط الرأسي. ومن بين مرتكزاتها إنشاء قواعد عسكرية لحماية شبكة المصالح الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى بيع الأسلحة للدول الحليفة لكونه اقتصاد قائم على الصناعة الأمريكية[١].

أما على المستوى الاقتصادي، فإنه يتمثل أساسا في الفكر الأمريكي المؤسس على البراغماتية، وعلى المصلحة والمنفعة. وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى افريقيا خزان موارد وهي المستقبل ولكونها قارة يسهل استغلال مواردها، وذلك راجع إما إلى عدم وعي المسؤول الإفريقي بأهمية ما تملكه القارة، أو أنه راجع إلى عدم قدرة الدول الإفريقية على استغلال مواردها بنفسها، سواء للكلفة العالية للاستخراج أو إلى عدم توفر الوسائل التقنية لاستغلالها. ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على توطين شركاتها في الدول المتوفرة على المصادر والموارد الطبيعية في افريقيا، سواء النفطية أو المعدنية. إضافة إلى سياسة المشروطية المتمثلة في التأثير

[١] هاني محمد امبارك، مرجع سابق، ص ٤٨.

على المؤسسات الدولية الاقتصادية التي بدورها تؤثر على الدول الإفريقية، لاسيما الدول الغارقة في الديون[١].

إن من بواعث التنافس الدولي على افريقيا، هو السباق التكنولوجي والسعي إلى التفوق في الجانب التقني خصوصا بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إضافة البعد الاستراتيجي لهذا التنافس. حيث تتميز افريقيا بتواجدها في موقع استراتيجي مهم، لكونها تضم مضايق مهمة ورئيسية في طرق الملاحة الدولية[٢]. فخلال العقدين الأخيرين عرف المجال التكنولوجي تقدما مهما، لدرجة أن كان السبب في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. إذ تملك الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الشركات في المجال التكنولوجي، أبرزها مايكروسوفت Microsoft، غوغل Google، وآبل Apple، وفيسبوك Facebok، وأمازون Amazon...، بالمقابل تتوفر الصين على شركات عملاقة في هذا المجال أيضا، من قبيل بايدو Baidu، وعلي بابا AliBaba، وتينسنت Tencent، وشياومي Xiaomi، وهواوي Huawei...[٣].

ويبدو التنافس بين القوتين العالميتين على مستوى ميزانية محركات البحث مثلا الخاصة بكل بلد، ففيما يتعلق بمحرك البحث الصيني بايدو Baidu يملك ميزانية تقدر ب ١٦٤ مليار دولار مع حوالي سبعمئة مليون يعتبر منافسا قويا لمحرك البحث الأمريكي غوغل Google. وكذلك الأمر فيما يتعلق بمواقع التجارة الإلكترونية التي تعرف منافسة بين القوتين العالميتين، حيث يقابل موقع التجارة الإلكتروني الأمريكي أمازون Amazon في الجانب الصيني علي بابا AliBaba. وبالنسبة لشركات التواصل الاجتماعي، فإنها تعرف منافسة كذلك على مستوى الاستحواذ على مجال التواصل الاجتماعي، حيث ينافس موقع فيسبوك في الجانب الصيني شركة تينسنت Tencent التي استحوذت على تطبيق ويشات WeChat مع حوالي تسعمئة مليون مستخدم. أما فيما يخص شياومي فهي التي تنافس آبل الأمريكية، بقيمة سوقية قدرت بقرابة ٨٨ مليار دولار سنة ٢٠٢١[٤]، إلى غير ذلك من أوجه المنافسة في كافة القطاعات الالكترونية

[١] المرجع السابق، ص ٤٩.
[٢] نفسه، ص ٣٨.
[٣] ادريس آيات، ص ٤.
[٤] المرجع السابق، ص ٤.

والتكنولوجية والصناعية والتعدينية والعسكرية والاقتصادية والجيوسياسية، التي تشكل افريقيا مصدرا لضمان التفوق لكل قوة دولية على حدة.

وبالتالي فإن بواعث المنافسة هو أن لكل من الشركات أعلاه استثمارات مهمة، حوالي ٢٥ مليار دولار سنويا من الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل ٦٥ مليار دولار سنويا من جانب الصين، وبقيمة سوقية مقدرة بين القطب الأمريكي والصيني مجتمعين حوالي ٤,٥ ترليون دولار، بما يفوق اقتصاد ألمانيا[١]، وبأقل من اقتصاد افريقيا كلها بحوالي تريليونين دولار المقدر بقرابة بحوالي ٦,٧ ترليون دولار. وللدول الأخرى المنافسة كروسيا شركات منافسة من قبيل محرك البحث يانديكس Yandex، ومنصة التواصل الاجتماعي VKontakte. ينضاف إلى ذلك شركات عملاقة أخرى من قبيل سامسونغ الكورية الجنوبية، وويكو وإكو Echo الفرنسيتين إلى غير ذلك من الشركات العملاقة[٢]، بالنظر إلى أن التقدم التجاري والتكنولوجي له أهمية وطنية وسيادية بين هؤلاء الفاعلين الدوليين المتنافسين.

أما فيما يتعلق بفرنسا، وهي الدولة التي احتكرت استغلال موارد القارة لعقود، فقد اكتسبت حقوقا تاريخية استغلالية خَلَّفها ارثها الاستعماري في القارة. وتقوم استراتيجيتها على مستويين اثنين، الأول سياسي عسكري، والآخر اقتصادي تجاري.

يرتكز المستوى السياسي العسكري على ضمان ولاء أو تحالف الحكومات الإفريقية. حيث يعتبر الولاء أو التحالف هو "المتغير" الضامن لاستغلال الموارد الطبيعية والأسواق. فالصناعة التكنولوجية والعسكرية الفرنسية تحتاج إلى المواد الخام، سواء البترولية أو المدنية (الليثيوم، الكوبالت، اليورانيوم...إلخ)، وتتوفر القارة الإفريقية على احتياطات مهمة من كل هذه المواد، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر...، إذ يعتمد إنتاج الطاقة الكهربائية الفرنسية على النيجر، حيث تلبي هذه الأخيرة حوالي ٥٠ في المائة من احتياجها الحالي لليورانيوم منذ عام ٢٠١٥[٣]. بالتالي تعمل فرنسا على أن تضمن لها ولاء الحكومات وعبرها ضمان عقود الاستغلال طويلة

[1] "GAFA vs BATX: To Rule Them All", In this link: https://www.leadersleague.com/en/news/gafa-vs-batx-to-rule-them-all

[٢] ادريس آيات، مرجع سابق، ص ٤.

[٣] حسان صادق حاجم، "التنافس الأمريكي-الصيني على الطاقة في افريقيا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ألمانيا، برلين، ص ١١٥. https://democraticac.de/?p=65995

الأجل في هذه البلدان. ولأجل حماية هذه المصالح تنشئ فرنسا قواعد عسكرية في معظم دول القارة.

أما المستوى الاقتصادي للاستراتيجية الفرنسية، فيرتكز بالدرجة الأولى على ضمان الأسواق الإفريقية. حيث تعتمد العديد من القطاعات الصناعية الفرنسية على تصريف سلعها ومنتجاتها في الأسواق الإفريقية، خصوصا في المستعمرات السابقة، سواء قطاع السيارات، أو الصناعات الغذائية أو في مجال الاتصالات واللوجيستيات والخدمات والبنى التحتية والموانئ وسكك الحديد وغير ذلك من الصادرات.

بالإضافة إلى ما سبق أعلاه، تهتم روسيا بالقارة الإفريقية، ومن محددات هذا الاهتمام، استغلال الموارد الطبيعية للقارة الإفريقية، والمحدد الثاني جيوسياسي يتمثل في ضمان مناطق نفوذ في القارة الإفريقية ومنافسة الوجود الفرنسي في افريقيا. بالنسبة لمحدد استغلال موارد القارة تجسده شركة تعدين الماس الروسية 'آلروسا' 'ALROSA'، التي تعمل في مناجم افريقيا الوسطى خلفا لفرنسا. بالإضافة إلى شركات أخرى تعمل في مجال تعدين الكولتان والكوبالت والذهب والماس، من قبيل شركة الذهب الروسية Nordgold وشركة ألومينيوم الروسية Rusal، واشترت شركة Ferrum Mining المرتبطة بالحكومة الروسية ٧٠ في المائة من حصة شركة Kraoma Minig S.A التابعة للحكومة الملغاشية. الشيء الذي يفيد بأن منافسة الغرب، سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو دول الاتحاد الأوروبي يتماشى مع الرؤية الجيوسياسية الروسية. بل إن المنافسة تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى الجانب السياسي والعسكري، ذلك أن افريقيا تمثل شريكا في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب الذي تدعو إليه روسيا[١].

ولا يقتصر التنافس فقط بين القوى الدولية الكبرى، سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو روسيا أو دول الاتحاد الأوروبي أو تركيا أو إسرائيل... إلخ، بل إن هناك دولا أخرى تجذبها الموارد الطبيعية والمعدنية التي تملكها القارة، وهي الموارد التي تساعد على تحقيق التقدم في مجال الابتكار، يساعد في هذ التنافس "شرط الندرة"[٢]. ذلك أن من تداعيات التنافس والصراع بين القوى الدولية الكبرى على افريقيا هو إذكاء الصراعات المسلحة والانقلابات العسكرية وعدم

[١] ادريس آيات، مرجع سابق، ص ٨.

[٢] المرجع السابق، ص ٩.

الاستقرار الأمني في القارة، ذلك أن تعارض استراتيجيات القوى الدولية يؤدي إلى دعم القوى المتصارعة داخل البلدان الإفريقية من أجل تثبيتها في الحكم لضمان استغلال الموارد والمعادن.

إن هذه المعادلة القائمة على فكرة أن "التنافس بين القوى الدولية الكبرى على موارد القارة" من بين العوامل المساهمة في "إذكاء الانقلابات العسكرية في القارة"، تعمل عكسيا أيضا، إذ أن الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية هي أداة لخدمة مصالح القوى الدولية المتنافسة والمتصارعة عليها. وتتمثل هذه المصالح في استخراج المعادن واستغلال الموارد الطبيعية وضمان مناطق نفوذ سياسية وأمنية وعسكرية داخل القارة الإفريقية.

وبالتالي يطرح سؤال، كيف تخدم الانقلابات العسكرية في افريقيا المصالح الحيوية للقوى الدولية المتنافسة والمتصارعة عليها؟

**المحور الثاني: الانقلابات العسكرية أداة لخدمة مصالح القوى الدولية المتصارعة**

يتأسس الخطاب السياسي للقادة العسكريين الذين يقودون الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية بعد نجاح الانقلاب والاستيلاء من خلاله على السلطة على "أساس" و"مبرر": الفساد السياسي والمؤسساتي وغياب الديمقراطية والإصلاح والاستقلال والسيادة الوطنية والتنمية. إلا أن الواقع يكشف كيف يتحول الانقلاب إلى خدمة أجندات واستراتيجيات القوى الدولية الكبرى التي تركز على حماية مصالحها الحيوية في القارة، سواء المصالح الاقتصادية أو التجارية أو التعدينية أو الأمنية أو غير ذلك. إذ أن الخطاب الغربي المؤسس على الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والإصلاح السياسي والمؤسساتي وغير ذلك من المفاهيم والقيم، هي في جوهرها أداة للابتزاز السياسي للدول الإفريقية التي لا تحمي مصالحها الحيوية. بمعنى آخر، أن القوى الغربية تُركز فقط على حماية مصالحها في القارة الإفريقية، بعيدا عن اهتمامها على طريقة وصول الحكام إلى السلطة، هل بالطرق الدستورية الديمقراطية أم بالانقلابات العسكرية.

لقد شهدت القارة الإفريقية العديد من الانقلابات العسكرية منذ منتصف القرن الماضي إلى سنة ٢٠٢٣، إلى درجة أن الانقلابات العسكرية كانت هي الوسيلة والأداة التي تغير بها الأنظمة السياسية في القارة. وفي تسعينيات القرن الماضي شهدت القارة الإفريقية ١٥ انقلابا عسكريا، وتراجع في سنوات ٢٠٠٠، حيث عرفت ٨ انقلابات عسكرية، ومن سنة ٢٠١١ إلى ٢٠١٩ عرفت افريقيا ٥ انقلابات عسكرية. الشيء الذي كشف انتهاء ظاهرة أو عصر الانقلابات. غير أن فترة

"ما بعد كوفيد-١٩" عرفت عودة الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية، في غينيا بيساو ومالي وبوركينافاسو والنيجر والغابون وتشاد والسودان، وهو ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى وصف الظاهرة ب "وباء الانقلابات"[١].

وترتبط الانقلابات العسكرية في جوهرها بالعديد من العوامل، منها عامل تداخل السياسي والعسكري، حيث تؤثر بعض الجيوش في السياسة في بعض البلدان للحفاظ على المكاسب والامتيازات، وكلما تهددها فقدان هذه الامتيازات فإن القادة العسكريون يعملون على منع حدوث أي تغيير بالانقلاب أو بالتهديد باستعمال القوة[٢]. إلى جانب عوامل أخرى مرتبطة بالهواجس الأمنية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتأزمة. إضافة إلى ذلك، هناك عامل آخر أكثر أهمية، يرتبط بمسألة: أن الانقلابات العسكرية تخدم المصالح الحيوية للقوى الدولية الكبرى في افريقيا، حيث يعتبر التنافس الدولي على افريقيا هو المحرك الرئيسي للانقلابات العسكرية.

تملك العديد من القوى الدولية الكبرى استراتيجيات اقتصادية وتجارية وسياسية في افريقيا، خصوصا في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية والمعدنية كالسودان والنيجر والكونغو الديمقراطية ونيجيريا...، أو في المناطق الاستراتيجية كالمضايق والممرات المائية كالقرن الإفريقي وحوض النيل في جمهورية السودان على سبيل المثال. في هذا الصدد، تتجلى "نظرية الفوضى الخلاقة" في العديد من المناطق الإفريقية، في السودان وفي منطقة القرن الإفريقي، ليس لغرض التفكيك أو تحييد تهديد يشكل خطرا على المصالح الحيوية للقوى الدولية الكبرى، وفق ما قَعَّدَ له ناتان شارانسكي[٣]، بل "الفوضى الخلاقة" لغرض تسهيل تأمين الموارد الطبيعية والمعادن والطاقة. حيث تؤدي الفوضى إلى تغييب الدولة والمؤسسات، ويصبح الاستغلال دون رقابة حكومية هو السائد.

وقد شهدت القارة الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن العديد من الصراعات والحروب الداخلية والانقلابات العسكرية، وهي كلها صراعات على السلطة تغذيها دائما طموحات الهيمنة والتدخلات الأجنبية، عن طريق دعم طرف سياسي وعسكري على حساب طرف آخر.

---

[1] Maggie Dwyer, « Au-delà des coups d'État : comprendre les nouveaux modes militaires d'intervention », Bulletin FrancoPaix Vol. 7, N° 1-2, Jan-Fev 2022, Numéro Spécial, p5.

[2] Ibid, p 7.

[٣] للمزيد أنظر: رمزي المنياوي، "الفوضى الخلاقة، الربيع العربي بين الثورة"، المراجعة اللغوية والتدقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ١١.

وقد جسدت الحرب الداخلية السودانية[1] سنة ٢٠٢٣ بين الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو "حميدتي" أبعاد الاستراتيجيات الأجنبية، باعتبار السودان يتوفر على أكبر احتياطي عالمي للذهب وأراضي فلاحية خصبة في حوض النيل، كما يمثل سلة غذاء العالم. وبالتالي فإن الذهب كان له دور في حروب السودان، سواء الحالية لعام ٢٠٢٣ أو السابقة ٢٠١٣، حيث خلفت الحرب حول مناجم الذهب في جبل "عامر" بالسودان آلاف القتلى وتشريد مئات الآلاف من السودانيين. وبحسب الدراسات التحليلية، تعتبر الإمارات أكبر مستورد للذهب السوداني، حيث استوردت الإمارات حوالي ٩٩,٢ في المائة من صادرات الذهب السوداني، وتعتبر شركة تكرير الذهب الإماراتية "كالوتي" هي التي اشترت الذهب المرتبط بالمتَمَرِّدين في دارفور في عام ٢٠١٢. ووفقا لنفس الدراسة التحليلية، فقد ذكرت أكثر من ٢٧٠ شركة دولية في تقارير للجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية أنها حصلت على الذهب السوداني من شركة "كلوتي" الإماراتية، من بين هذه الشركات، شركة التكرير السويسرية "فالكامبي"[2].

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي عرفت أطول الحروب الأهلية الإفريقية خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ بمنطقة "كيفو" الواقعة شرق البلاد. وخلال الفترة الممتدة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣ اندلعت الحرب الأهلية الثانية، وفي سنة ٢٠١٤ اندلعت الحرب الأهلية الثالثة في منطقة

[1] عرف السودان ١٣ انقلابا عسكريا، من ١٩٥٦ إلى ٢٠١٩، بين ناجح وغير ناجح، وهي كالتالي وفق الباحثة ندى محمد إبراهيم الموافي: (١) انقلاب ١٩٥٧ وهو أول انقلاب عسكري في السودان ضد حكومة إسماعيل الأزهري، لكنه فشل في إسقاط حكومة هذا الأخير. (٢) انقلاب ١٩٥٨ بقيادة اللواء إبراهيم عبود. (٣) انقلاب ١٩٦٤ ضد نظام محمد عبود، الذي اضطر إلى الاستقالة سنة ١٩٦٤. (٤) انقلاب ١٩٦٩ بقيادة العميد جعفر نميري تمكن من الحكم إلى سنة ١٩٨٥. (٥) انقلاب ١٩٧١ بقيادة الضابط هاشم العطا الذي تمكن من الاستيلاء على السلطة لمدة يومين فقط، سرعان ما استعاد نميري الحكم مرة أخرى. (٦) انقلاب ١٩٧٣ وهو تمرد غير ناجح لمجموعة من الضباط داخل المؤسسة العسكرية ضد نظام نميري. (٧) انقلاب ١٩٧٥ غير الناجح بقيادة حسن حسين. (٨) انقلاب ١٩٧٦ غير الناجح بقيادة العميد محمد نور سعد. (٩) انقلاب ١٩٨٥ أعلن الجيش السوداني انتهاء حكم نميري، وتشكل مجلس عسكري أعلى لإدارة المرحلة الانتقالية تحت رئاسة الفريق عبد الرحمن محمد حسن السوار حددت في سنة واحدة. (١٠) انقلاب ١٩٨٩ بقيادة العميد عمر حسن البشير ضد حكومة الصادق المهدي، المنبثقة من انتخابات عام ١٩٨٥. (١١) انقلاب ١٩٩٠ غير الناجح بقيادة اللواء عبد القادر الكدرو واللواء محمد عثمان. (١٢) انقلاب ١٩٩٢ غير الناجح بقيادة العقيد أحمد خالد. (١٣) انقلاب ٢٠١٩ بعدما أطاح المجلس العسكري بعمر حسن البشير.

للمزيد أنظر: ندى محمد إبراهيم الموافي، الانقلابات العسكرية في السودان وآثرها على المسار الديمقراطي: ثورة ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي-برلين، https://democraticac.de/?p=87404. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٠١/٠٧.

[2] ادريس آيات، مرجع سابق، ص ٩.

بواكير. ويشكل التنافس على المعادن والموارد العوامل الرئيسية المساهمة لاندلاع تلك الحروب، حيث غذت الأحجار الكريمة والذهب والكوبالت والكولتان هذه الحروب، لما تجنيه الجماعات المسلحة والجيش منها عبر السيطرة غير القانونية على تجارة المعادن والموارد الطبيعية الأخرى. فبالنسبة للجماعات المسلحة، تسيطر جماعة NDC–Rénové على سبيل المثال على أكثر من ١٠٠ موقع تعدين الذهب والكوبالت في شمال كيفو. وأما جماعة M23 فإنها تسيطر على العشرات من مواقع تعدين الذهب بمنطقة ليتوري، حيث تساعد الأرباح التي تجنيها من هذه التجارة على تمويل أنشطتها المسلحة والاستغلالية، ذلك أن الشركات الأمريكية والبلجيكية والكندية والصينية تستورد تلك المعادن من الجماعات المسلحة. وهنا يطرح سؤال أهمية الفوضى والنزاعات المسلحة في خدمة القوى الدولية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عبر شركاتها[١].

في هذا الإطار، قدرت قيمة رواسب الكونغو غير المستغلة من المعدن الخام بحوالي ٢٤ تريليون دولار، وفق دراسة مالية لمؤسسة Global Edge، أي ما يعادل الناتج الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يجعل جمهورية الكونغو الديمقراطية أغنى دولة في العالم من حيث الموارد[٢]، لكنها في الواقع العملي من أفقر الدول، ذلك لكون أن إيرادات معادنها ومواردها الطبيعية لا تستفيد منها التنمية.

الحالة التي تجسد تأثير التنافس الدولي على الاستقرار في افريقيا وإذكاء الصراعات المسلحة والعسكرية فيها، هو الحالة البوروندية. ففي عام ٢٠٠٧ منحت حق التنقيب لشركة "سامانكور" الجنوب افريقية، ثم بعد ذلك لشركة صينية، واستثنت بلجيكا وهي الدولة الاستعمارية السابقة لبوروندي، الشيء الذي دفع هذه الأخيرة إلى دعم المعارضة وحركاتها المسلحة، حيث اندلعت مواجهة مسلحة بين المعارضة والحكومة، عقب الانتخابات الرئاسية للولاية الثالثة للرئيس نكورونزيوا المدعوم من روسيا. وبالتالي فإن محددات هذا الصراع هي اكتشافات الرواسب الضخمة للأرضية النادرة في بوروندي، بحيث استفادت الشركات الجنوب افريقية والصينية، دون الشركات البلجيكية[٣]. وهذا الاستثناء هو الذي يدفع المستثني إلى دعم المعارضة المسلحة داخل البلد. وهذا الدعم للمعارضة المسلحة هو الذي يُفقد للدول الإفريقية الاستقرار السياسي والمؤسساتي والأمني.

[١] المرجع السابق، ص ١٠.
[٢] نفسه، ص ١٠.
[٣] ادريس آيات، مرجع سابق، ص ١١.

إن مقاربة الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية من زاوية التنافس الدولي على الموارد الطبيعية في القارة، هو عامل مساعد على فهم أن القارة الإفريقية بمعادنها وبمواردها الطبيعية وبنُخَبِها السياسية رهينة لتوجيهات القوى الدولية الكبرى، سواء الغربية أو الشرقية أو غيرهما. ذلك أن مبررات الصراع لكل طرف تتأسس على الاستقلال والسيادة والفساد وغيرها من المبررات التي تطرقنا إليها أعلاه. إلا أن الواقع يكشف أن كل طرف تابع لفاعل دولي معين.

في هذا الإطار، يمكن الاستشهاد بانقلاب النيجر ضد نظام الرئيس محمد بازوم الذي انتخب رئيسا لدولة النجير في نيسان/أبريل ٢٠٢١، ذلك أن المجلس الانقلابي تبنى خطابا تواجهيا وصداميا ضد فرنسا باعتبارها القوة الدولية ذات النفوذ التاريخي في دولة النيجر، وطالبها بمغادرة البلاد، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها. لكنه في المقابل، عمل على تكريس الوجود الروسي في النيجر، سواء على المستوى الأمني أو على المستوى التعديني أو الاقتصادي، خصوصا مع ما تتمتع به النيجر من معادن وموارد طبيعية، في مقدمتها اليورانيوم.

وهنا يطرح السؤال عن ما هي أهمية تأسيس الخطاب السياسي على موضوع الاستقلال من القوى الأجنبية، مقابل الخضوع إلى قوى أجنبية جديدة أو بديلة؟

وفي بوركينافاسو، إحدى دول الساحل الإفريقي، فإنه تنطبق عليها نفس المعادلة. ذلك أن بوركينافاسو الغنية بالذهب[1] تشكل منطقة نفوذ تاريخية لفرنسا، لكونها الدولة الاستعمارية للبلد. وتحتوي بوركينافاسو على احتياطي الذهب قدر ب ١٥٤,٢ طن متري، مقابل ١٠٠ مليون طن متري من الفوسفات. وقد ظفرت فرنسا باستغلال المعادن والموارد الطبيعية البوركينابية حتى بعد استقلالها في أغسطس/غشت ١٩٦٠. إلا أن دخول فاعلين دوليين آخرين إلى حلبة الصراع والتنافس مع فرنسا حول التعدين في بوركينافاسو، أذكى ذلك الانقلابات العسكرية. وبالتالي فقد عرفت بوركينافاسو أكثر من ١٠ انقلابات عسكرية ومحاولات انقلابية:

- انقلاب ١٩٦٦.
- انقلاب ١٩٨٠.
- محاولة انقلابية سنة ١٩٨٣.

[1] Planet Gold, "Burkina Faso Improving formalization, access to finance, and the traceability of artisanal gold", https://www.planetgold.org/burkinafaso

- انقلاب ١٩٨٧.
- محاولة انقلابية سنة ١٩٨٩.
- محاولة انقلابية سنة ٢٠٠٣.
- انقلاب ٢٠١٤.
- انقلاب ٢٠١٥.
- محاولة انقلابية سنة ٢٠١٦.
- انقلاب أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢.
- انقلاب كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.

ويمكن طرح تساؤل عن التأثير الإيجابي الذي لعبته هذه الانقلابات العسكرية من الناحية الواقعية على التنمية في بوركينافاسو؟ والمردود الاقتصادي للشراكات التي تبرمها السلطات الجديدة على البلد المُصدر. ذلك أن جوهر الانقلاب هو خدمة أجندة سياسية وجيوستراتيجية واقتصادية وتجارية معينة، سواء داخلية أو خارجية، أي دولية، سواء كذلك الغربية أو غيرها.

ويمكن توضيح ذلك بالاستشهاد بمطالبة السلطات البوركينابية الجديدة القوى العسكرية الفرنسية بمغادرة التراب الوطني لبوركينافاسو وقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، مقابل تعويض روسيا عبر الشركة العسكرية الخاصة "فاغنر" «Wagner» الوجود العسكري الفرنسي. إضافة إلى عقد اتفاقيات عسكرية بين بوركينافاسو وروسيا. فضلا عن توسيع النشاطات التعدينية لدول وشركات أجنبية أخرى.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية، هي أداة لخدمة مصالح ونخب سياسية واقتصادية داخلية معينة، أو خدمة مصالح واستراتيجيات لقوى دولية خارجية. ذلك أن تغيير الأنظمة السياسية عبر الطرق غير الدستورية، أي بالانقلابات العسكرية، لا يُقَوِّم الاختلالات المؤسساتية والاقتصادية... إلخ. وإنما يكرس منطق الاستتباع للقوى الدولية ذات النفوذ والتأثير الدولي، خصوصا في المنطقة، مقابل دعمها للسلطات الجديدة.

أي بمعنى آخر، أن الدعم الدولي للسلطات الجديدة، يقابله الامتياز في الاستغلال والاستخراج والتعدين والتوطين الاقتصادي والعسكري الأجنبي. حيث تتخذ القوى الغربية مواقف موحدة ضد الانقلاب إذا شكَّل تهديدا لمصالحها. أما إذا ضمِنت لها حماية مصالحها، فإنها تدعمها سياسيا ودبلوماسيا. وبالتالي فإن الجدلية القائمة بين دعم السلطات الجديدة والمصالح الحيوية للقوى

الدولية الكبرى، ترتكز على أساس المصلحة المتبادلة. ذلك أن السلطات الجديد المنبثقة من الانقلاب العسكري تحتاج دعما سياسيا ودبلوماسيا دوليا، في حين تحتاج القوى الأجنبية إلى ضمان والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتجارية والأمنية... وغير ذلك في المنطقة.

ويمكن توضيح ذلك بمثال الانقلاب العسكري في جمهورية النيجر ضد نظام الرئيس محمد بازوم في تموز/يوليو ٢٠٢٣، حين اتخذت مجموعة من القوى الدولية الغربية مواقف منددة بالانقلاب، مطالبة بضرورة العودة إلى النظام الدستوري. غير أن دوافع هذه المطالب الغربية المنددة بالانقلاب العسكري في النيجر، كان هو تأمين مصالحها من قبل النظام السياسي السابق، خصوصا المصالح الفرنسية، سواء الاقتصادية أو التعدينية أو العسكرية. وبتغيير الحكم بالانقلاب العسكري، غَيَّرَ المجلس العسكري النيجيري بقيادة عبد الرحمن تشياني سياسة النظام السياسي، خصوصا تجاه المصالح الفرنسية، وبعض الدول الغربية الأخرى. وفي مقابل ذلك، حافظت القوى الدولية الأخرى، كروسيا والصين ودولا أخرى على مصالحها في النيجر.

وعلى النقيض من ذلك، هل تأثرت مصالح القوى الدولية الكبرى في الغابون، بعد الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال بريس أوليغي أنغيما ضد نظام الرئيس السابق علي بونغو في أغسطس/غشت ٢٠٢٣؟

فبينما طالبت القوى الغربية بضرورة العودة إلى النظام الدستوري في جمهورية النيجر، لم تقم ذلك في الحالة الغابونية. ذلك أن مصالحها مهددة في النيجر، بينما في الغابون مُؤَمَّنة. الشيء الذي يجعل تأمين المصالح والحفاظ عليها، هو المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية للقوى الدولية الكبرى، سواء الغربية أو روسيا أو الصين أو غيرهم.

بناءً على ما سبق، فإن المعادلة المتحكمة في توجيه اللعبة السياسية الدولية، قائمة على مُتَغَيِّرَي "المستفيد" أو "المُؤَمَّن"، و"المتضرر" من الانقلاب العسكري.

- في حالة الانقلاب العسكري بجمهورية مالي:

المستفيدون أو المُؤَمَّنون: يمكن تحديدهم في القوى الغربية متجسدة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. والقوى الدولية الأخرى التي يمكن تجسيدها في روسيا والصين.

المتضررون: تتحدد بالدرجة الأولى في المصالح الفرنسية.

- في حالة الانقلاب العسكري بجمهورية بوركينافاسو:

المستفيدون أو المُؤَمَّنون: يمكن تحديدهم كذلك في القوى الغربية متجسدة في الولايات المتحدة الأمريكية. والقوى الدولية الأخرى ممثلة في روسيا والصين.

المتضررون: تأثرت المصالح الاقتصادية والعسكرية الفرنسية في بوركينافاسو.

- في حالة الانقلاب العسكري في جمهورية النيجر:

المستفيدون أو المُؤَمَّنون: لم تتأثر المصالح الأمريكية والألمانية والبريطانية من الانقلاب العسكري في النيجر. إضافة إلى المصالح الروسية والصينية التي تأمنت ضد السياسة الجديدة للمجلس العسكري.

المتضررون: تأثرت المصالح الحيوية الفرنسية من السياسة الجديدة للمجلس العسكري الذي طالب بسحب القوات العسكرية الفرنسية وطرد السفير الفرنسي. وبالتالي فإن الانقلاب العسكري في النيجر أَثَّر بشكل مباشر في المصالح الفرنسية، حيث تعتبر فرنسا النيجر منطقة نفوذ منذ استقلالها في أغسطس/غشت ١٩٦٠.

عموما، يظهر أن توجهات اللعبة السياسية الخارجية تتأثر بمصالح القوى الدولية الكبرى والفاعلين الدوليين الإقليميين كذلك، ويساعد فهم هذه الديناميات والتفاعل بين "السياسة الخارجية" و"المصالح الاستراتيجية" للدول في تفسير السياق السياسي والاقتصادي والعسكري للأحداث في تلك البلدان الإفريقية. حيث تلعب الانقلابات العسكرية دورا مؤثرا في تأمين مصالح فاعلين دوليين على حساب مصالح فاعلين آخرين.

إن المقصود بكون الانقلابات العسكرية تخدم مصالح القوى الدولية الكبرى، هو أن تأمين مصادر المعادن والموارد الطبيعية والحفاظ على المصالح الحيوية لهذه القوى هو جوهر استراتيجياتها في القارة الإفريقية. وبالتالي فإن الانقلابات العسكرية تخدم مصالح الفاعلين الدوليين المتنافسين أكثر مما تخدم التنمية الشاملة في بلدانها، بالتأسيس على خطاباتها السياسية.

فبالرغم من احتياطاتها المهمة من الموارد والمعادن، إلا أن القارة الإفريقية تعتبر ضمن القارات الأكثر فقرا، وتصنف الدول الإفريقية في أسفل مؤشرات التنمية البشرية، بالرغم من غناها

بالموارد الطبيعية، إلا أن عائداتها لا تستطيع الحكومات الإفريقية تعظيمها بما يعود بالنفع على الشعوب الإفريقية، وهو ما يكرس الفقر في القارة.

لابد من الإشارة إلى أن فقر القارة الإفريقية، لا يقصد منه بأن الانقلابات العسكرية هي المسبب الرئيسي، وإنما هو إحدى العوامل المساهمة في تفاقم الظاهرة والمكرسة لها. وبسبب عامل الانقلابات العسكرية، تصنف مجموعة من الدول الإفريقية وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة ضمن الدول صاحبة معدلات منخفضة في مؤشرات التنمية البشرية[١].

عموما، هناك علاقة تفاعلية بين الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية وبين المصالح الحيوية للقوى الدولية الكبرى في افريقيا. حيث يساهم تنافسها في إذكاء الانقلابات العسكرية في القارة، وذلك بدعمها للأطراف السياسية المعارضة وللحركات المتمردة داخل المؤسسة العسكرية، أو أية جهة أخرى قادرة على الوصول إلى الحكم وتأمين مصالحها. فحماية مصالح القوى الدولية ذات تأثير ونفوذ دولي هو الذي يمنح الشرعية للحكومة المنبثقة من الانقلاب العسكري، بحيث تقوم هذه الحكومة المنقلبة بالاتصال أحيانا بالدول لطمأنتها[٢] على مصالحها الحيوية سواء الاقتصادية أو التجارية أو العسكرية أو السياسية.

**الخاتمة:**

ختاما، نخلص إلى القول إن العلاقة بين مسألة تأمين الموارد والمعادن في القارة الإفريقية وبين الانقلابات العسكرية هي علاقة مؤسَّسة على عامل التأثير والتفاعل. ذلك أن العلاقات الدولية المرتكزة على التنافس على الموارد والنفوذ في جميع المناطق الاستراتيجية في العالم، خصوصا في افريقيا الغنية بالموارد الطبيعية وذات موقع جيواستراتيجي مهم ينتقل تأثيرها إلى المنطقة الإفريقية، وتتحول القارة الإفريقية نتيجة ذلك إلى ساحة للتنافس والصراع.

واحتكرت القوى الدولية الغربية استغلال موارد القارة الإفريقية لعقود، قبل أن تنافسها قوى دولية صاعدة أخرى، من قبيل الصين وروسيا، لها استراتيجياتها ورهاناتها، بالإضافة إلى امتلاكها الإمكانيات والقدرات على تنفيذ هذه الاستراتيجيات وبلوغ أهدافها، ومن هذه الإمكانيات، ما هو

---

[١] علي أبوفرحة، "تحليل واقع التنمية في افريقيا"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، جمهورية مصر، العدد التاسع، يناير ٢٠٢١، ص ٥٢.

[٢] محمد الديري، "الانقلابات في الغرب الإفريقي بين الماضي والحاضر"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، برلين، المجلد السادس، العدد الرابع والعشرون، كانون الثاني–يناير ٢٠٢٤، ص ١٦١.

سياسي ودبلوماسي يتمثل في العلاقات التي تربطها بالقادة الأفارقة أو بالسياسيين ذوي النفوذ في القارة الغنية بالموارد والمعادن. ومن هذه الإمكانيات أيضا ما هو اقتصادي وتجاري وعسكري وتكنولوجي... إلخ.

إن الصراع في افريقيا لا يعني أن القوى الدولية الكبرى المتنافسة تقوم بتصريف نزاعاتها وتعارض استراتيجياتها في افريقيا، بل إن الصراع والتنافس بين هذه القوى الدولية في افريقيا ناتج عن تأمين عن مصالحها الحيوية في القارة وضمان مناطق النفوذ.

ويعتبر التنافس الدولي بين القوى الدولية الكبرى في القارة الإفريقية من بين محركات الانقلابات العسكرية في القارة، على اعتبار أن تعارض مصالح الفاعلين الدوليين في القارة يدفع في اتجاه إذكاء الخلافات بين مختلف الأطراف في الدول الإفريقية، بحيث تعمل على دعم طرف على حساب طرف آخر، من أجل الوصول إلى الحكم بغية تأمين مصالحها. بمعنى آخر، أن تعارض وتضارب الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية في القارة الإفريقية بين الفاعلين الدوليين يساهم في إذكاء الانقلابات العسكرية.

في ضوء ما سبق من التحليل والمناقشة، يمكن إدراج بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها ترسيخ الاستقرار الإفريقي على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي:

١. تدعيم ثقافة سياسية إفريقية تؤمن بالاختلاف السياسي، لكنها تشترك في العمل من أجل تنمية البلدان الإفريقية، تنميةً شاملة ومستدامة.
٢. تنشئة الإنسان الإفريقي ثقافيا وسياسيا على التداول السلمي الديمقراطي على السلطة والحكم، وليس عبر الانقلابات العسكرية. ذلك أن هذه الأخيرة لا تُوَلِّد إلا انقلابات عسكرية أخرى مضادة، الشيء الذي يضيع على القارة فُرصا لتنميتها وترسيخ استقرارها السياسي والمؤسساتي والاقتصادي، ويُكرس الاستغلال الأجنبي لموارد القارة.
٣. العمل على تحييد المؤسسات العسكرية من العمل السياسي، وحصر عملها في الدفاع عن الحدود الوطنية للبلدان الإفريقية. ذلك أن ولوج المؤسسة العسكرية للمجال السياسي يساهم في تقويض أسس الديمقراطية القائمة على مدنية السلطة.
٤. تدعيم أسس المؤسسات الدستورية والسياسية، من حكومة وبرلمان وأحزاب سياسية ونقابات وجمعيات المجتمع المدني...إلخ. ذلك أن الحكم المدني تَسهُل محاسبته

ومساءلته، عكس السلطة المنبثقة من الانقلابات العسكرية التي لا يمكن محاسبتها أو تقييم عملها.

٥. الوعي بأن تنمية وتقدم القارة الإفريقية رهين بوعي الإنسان الإفريقي بقيمة مقدرات القارة من موارد ومعادن... إلخ.

٦. العمل على تأسيس العلاقات الإفريقية مع مختلف القوى الدولية على أساس الشراكات المتوازنة القائمة على منطق رِبح كافة الأطراف، وليس علاقات أفرو–دولية قائمة على الاستغلال غير المشروع لموارد القارة.

٧. ضرورة أن تكون القارة الإفريقية جزءا من النظام الدولي، تتفاعل معه وتؤثر فيه، وليس أداة ووسيلة للقوى الدولية المؤثرة فيه (أي في النظام الدولي)، التي تجعل من القارة الإفريقية ساحة للصراع وأداة للهيمنة. أي بمعنى آخر، ضرورة أن تكون القارة الإفريقية فاعلا مؤثرا في النظام الدولي له استراتيجيات ورهانات تخدم التنمية ومصالح القارة، وليس مجرد منطقة رواسب ومعادن واستغلال للقوى الدولية الكبرى.

## قائمة المراجع

### أولا المراجع باللغة العربية:

**١. وثائق رسمية :**

- رئاسة الجمهورية التركية، خطوة استراتيجية في معادلة شرقي المتوسط: مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا"، المنشورات الرئاسية والاتصال، سنة ٢٠٢٠.

**٢. الكتب:**

- أحمد عبد الجبار عبد الله، "الصين، والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل"، توزيع الدار العربية ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
- حسان صادق حاجم، "التنافس الأمريكي–الصيني على الطاقة في افريقيا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ألمانيا، برلين.
- رضوان بوهيدل، "جيوسياسة التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي"، مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢٠.
- رمزي المنياوي، "الفوضى الخلاقة، الربيع العربي بين الثورة"، المراجعة اللغوية والتدقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

- هاني محمد امبارك، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا: السودان أنموذجا"، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ٢٠٢٣.

**٣. المقالات العلمية:**

- ادريس آيات، "المعادن الافريقية في التنافس الدولي، الرهانات والمآلات"، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
- تاج السر عبد الله محمد عمر، "اتفاقيات التنافس الدولي في افريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي"، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الثاني/نونبر ٢٠٢١.
- سماح خالد زهان، "إفريقيا إمكانيات وتحديات"، مجلة مصريقيا، المجلد ١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.
- شريفة فاضل محمد مصطفى، "التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية: (٢٠١٧-٢٠١٠)"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الأول–ديسمبر ٢٠١٨م، (إصدار خاص).
- علي أبوفرحة، "تحليل واقع التنمية في افريقيا"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد التاسع، يناير ٢٠٢١.
- محمد الديري، "الانقلابات في الغرب الإفريقي بين الماضي والحاضر"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد السادس، العدد الرابع والعشرون، كانون الثاني–يناير ٢٠٢٤.
- محمد عزيز شكري، "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، سلسلة عالم المعرفة، تموز/يوليو ١٩٧٨.
- مصطفى جالي، "الصين في افريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟"، مركز الجزيرة للدراسات، أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.
- ندى محمد إبراهيم الموافي، الانقلابات العسكرية في السودان وآثرها على المسار الديمقراطي: ثورة ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ نموذجا"، المركز الديمقراطي العربي–برلين، https://democraticac.de/?p=87404. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٠١/٠٧.

**ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:**

**1. BOOKS**

- Philips T. HOFFMAN, “Why Did Europe Conquer the World?”, Princeton University Press, 2015.
- Kingsley Ighobor, « Ressources minières : la fin d’une malédiction ? L’Afrique veut transformer son industrie minière », Afrique Renouveau : Avril 2014. Sur le lien suivant : https://rb.gy/kpbc2g date de visite : ٢٠٢٣/١٢/٢٢

**2.** “Resource-rich Africa has no excuse to remain poor, says African Development Bank president”, In this link: https://www.afdb.org/fr/news-and-events/press-releases/lafrique-riche-en-ressources-naturelles-na-aucune-excuse-pour-rester-pauvre-selon-le-president-de-la-banque-africaine-de-developpement-66426 /

**3. Official documents :**

- Maggie Dwyer, « Au-delà des coups d’État : comprendre les nouveaux modes militaires d’intervention », Bulletin FrancoPaix Vol. 7, n° 1-2, Jan-Fev 2022, Numéro Spécial.
- Document d’orientation stratégique, «ressources minérales et développement en Afrique » Mai 2008.

**4. websites**

- “GAFA vs BATX: To Rule Them All”, In this link: https://www.leadersleague.com/en/news/gafa-vs-batx-to-rule-them-all Accessed :٢٠٢٣/١٢/٢٢
- Planet Gold, “Burkina Faso Improving formalization, access to finance, and the traceability of artisanal gold”, https://www.planetgold.org/burkinafaso accessed: ٢٠٢٤/٠١/٠٥

# العَسكريّون والسُلطة في غينيا كوناكري: قراءة في سياقات وتداعيات الظاهرة الانقلابيّة منذ عام ٢٠٢١م

# The Military and Power in Guinea: A reading of the Contexts and Repercussions of the Coup Phenomenon since 2021

**نِهاد مَحمود أحمد، باحثة دكتوراه، متخصصة في الشؤون الإفريقية**

**كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة**

**Nehad Mahmoud Ahmed, Phd Candidate,**

***Faculty of African Postgraduate Studies, Cairo University***

**مُلَخَّص:**

سعت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة عودة القادة العسكريين الساعيين للاستيلاء على السُلطة في عدد من البلدان الإفريقية منذ أغسطس ٢٠٢٠م بمالي، وسبتمبر ٢٠٢١م حيث الانقلاب العسكري بغينيا كوناكري الواقعة غرب القارة الإفريقية، حالة الدراسة بهذه الورقة –وصولًا إلى انقلابي النيجر والجابون خلال يوليو وأغسطس من عام ٢٠٢٣م. بما مثّلته من تهديد خطير لمُكتسبات التحول الديمقراطي التي تحققت بشق الأنفس في تسعينيات القرن العشرين بإفريقيا. وعليه، حاولت الدراسة البحث في مُحفزات هذه الإشكالية شديدة التنامي بالقارة، بالتطبيق على حالة غينيا كوناكري وممارسات السُلطة المدنية الحاكمة لديها، والتي أدت بشكل أو آخر إلى التدخل العسكري للإطاحة بها. وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن وصول المُرَكّب العسكري إلى السُلطة في حالة غينيا لم يُمَثِّل الحل الأمثل للإشكاليات والتحديات التي تواجه البلاد والتي من أجلها جاء الاستيلاء غير الدستوري على السُلطة. بناءً عليه كان لابد من البحث عن مقاربات أكثر ملائمة لمواجهة التحديّات المتنامية والتي كان أبرزها تفعيل دور المؤسسات المدنيّة بالدولة، لاسيّما السياسية منها، على أن يحدث ذلك مُقترنًا بتوازن حقيقي بين السلطات وألا تحتكر السلطة التنفيذية – مجسدة في شخص الحاكم– الصلاحيات والامتيازات كافة، من أجل مواجهة التحديات الإفريقية، والتي تتعدد مقاربات التصدي لها، بعيدًا عن الحلول التقليدية التي تدور حول الإطاحة العسكريّة للسلطات المدنيّة الحاكمة.

**الكلِمات المِفتَاحيّة:**

الظاهرة الانقلابيّة– أفريقيا– السُلطة– غينيا كوناكري – مقاربات المواجهة.

**Abstract:**

This study sought to analyze the phenomenon of the return of military leaders seeking to seize power in several African countries since August 2020 in Mali, and September 2021 with the military coup in Conakry, located in West Africa. Therefore, the study attempted to examine the drivers of this growing problem on the continent, through the application of the case of Conakry, Guinea, and the practices of the ruling civilian authorities that ultimately led to military intervention to overthrow them. The study ultimately concluded that the military takeover of power in Guinea did not represent the optimal solution to the country's problems and challenges that justified the unconstitutional seizure of power. Consequently, it was necessary to search for more suitable approaches to address the growing challenges, with a particular focus on activating the role of civil institutions in the country, especially political institutions. This should be accompanied by a genuine balance of power, where executive authority, embodied in the ruler, does not monopolize all powers and privileges. This is essential for confronting the African challenges, which require diverse approaches that go beyond traditional solutions revolving around military overthrow of civilian governing authorities

**Keywords:**

The Coup Phenomenon – Africa – Power – Guinea – Approaches to confrontation.

**مُقدِّمة:**

شهدت القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة وتحديدًا منذ عام ٢٠٢٠م تحولات دراماتيكية في ديناميات السياسة والحُكم جعلتها المُحتَضِن الأول للظاهرة الانقلابية التي استباحت قيم الديمقراطية وعلى رأسها التداول السلميّ للسُلطة. وتجّلت معالمها بدءًا من الانقلاب العسكري في مالي الواقعة غرب القارة الإفريقية في أغسطس من عام ٢٠٢٠م، حيث الإطاحة بالرئيس المالي "إبراهيم بو بكر كيتا"، ثم عام ٢٠٢١م والذي شهد ٤ حالات انقلابية في كل من تشاد ومالي (مرة أخرى) وغينيا كوناكري والسودان. وصولًا للعام ٢٠٢٣م الذي شهد انقلابين في شهرين متتالين في كل من النيجر والجابون، بشهريّ يوليو وأغسطس على الترتيب. ومع هذا الاجتياح العسكري للإطاحة بالسلطات المدنية الحاكمة داخل بلدان القارة الإفريقية، خاصة غربها ووسطها، كان من الضروري بمكان التركيز على هذه الظاهرة واستكشاف أسباب بزوغها من جديد داخل القارة، وذلك بالتطبيق على سياق الظاهرة الانقلابيّة في غينيا كوناكري، كنموذج لإحدى البلدان الإفريقيّة التي اجتاحتها ظاهرة الاستيلاء العسكري على السُلطة في الآونة الأخيرة، وبشكل أكثر تحديدًا الانقلاب العسكري الذي وقع في سبتمبر ٢٠٢١م وأطاح بالرئيس الغيني "ألفا كوندي" المُنتَخّب ديمُقراطيًا لأول مرة في عام ٢٠١٠م، في أول تصويت يوصف بأنه ديمقراطي في الدولة الواقعة بغرب أفريقيا.

**مُشكلة الدراسة:**

في ظل تصاعد ظاهرة التدخل العسكريّ للسطو على السُلطات المدنيّة المُنتخبة بالقارة الإفريقية وخاصة إقليمها الغربي، كان من الأهمية بمكان التطرق إلى البيئة المُحيطة بها والتي ينبثق من خلالها أسباب بروز هذه الظاهرة من أجل مزيد من الفهم لمُحفزات اندلاعها ومن ثمّ القُدرة على التعامل الملائم معها، وذلك بتركيز الجُهد على نموذج لإحدى البلدان التي عصفت بها بالفعل تلك الظاهرة وهي غينيا كوناكري، والتي تعرّضت لانقلاب عسكري أطاح بالسُلطة المدنية المنتخبة، في الخامس من سبتمبر لعام ٢٠٢١م. بناء عليه يتمثل التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة في: كيف سَاهم السياق الداخلي والسلوك السياسي للسُلطة الحاكمة بغينيا كوناكري في اندلاع انقلاب عام ٢٠٢١م؟

وفقًا للتساؤل الرئيسي يتفرع عدد من الأسئلة الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

١- ما الأسباب والمُحفزات التي دفعت للسيطرة على السُلطة في غينيا كوناكري؟

٢- ما تداعيات الانقلاب العسكري المندلع بغينيا في عام ٢٠٢١م؟

٣- كيف جاءت ردود الأفعال المحليّة والدوليّة إزاء الاستيلاء العسكري على السلطة الغينية؟

٤- هل مَثّل الانقلاب العسكري حلًّا للتحديات والمؤرقات التي تواجه الدولة الغينية؟

٥- ما المقاربات الأكثر ملائمة لمُجابَهة الظاهرة الانقلابية في غينيا كوناكري؟

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:

١- التعرُّف على أسباب ومُحفّزات الظاهرة الانقلابية المُندلِعَة عام ٢٠٢١م في غينيا كوناكري.

٢- تسليط الضوء على التداعيات التي تُخلّفها الظاهرة الانقلابيّة الغينية.

٣- معرفة دور المؤسسة العسكريّة الغينية داخل الحياة السياسية.

**أهمية الدراسة:**

تنقسم إلى أهمية علميّة وأهمية مُجتمعيّة وذلك على النحو التالي:

١- **أهمية علميّة:** تتجلّى في إضافة جديدة للمكتبة الأكاديميّة العربيّة فيما يخصّ الظاهرة الانقلابية في غينيا كوناكري، وتتزايد هذه الأهمية مع نُدرة الدراسات العربيّة في هذا الإطار الزماني والمكاني.

٢- **أهمية مُجتمعيّة:** تتجسد في ضرورة مُلِحّة لتسليط الضوء على ظاهرة الانقلابات العسكرية بكل جوانبها (السياق المُحفِّز عليها- التداعيات المُصاحِبة) بما يؤدي في الأخير إلى فهمٍ وإدراكٍ للظاهرة ومِن ثَمّ تسخير القُدرات والإمكانات من أجل وضع المقاربات الأكثر ملائمة للتعاطي معها وتحجيمها.

**الإطار الزماني والمكاني:**

تذهب هذه الدراسة إلى تفنيد جوانب الظاهرة الانقلابية في غينيا كوناكري الدولة الواقعة بغرب القارة الإفريقية، كإطار مكاني للدراسة، في الفترة من ٢٠٢١م إلى الآن، كإطار زماني للظاهرة محل البحث.

**الأدبيّات السابقة:**

وتَنقسِم إلى محورين، يذهب الأول لعرض أبرز ما طُرِحَ بالأدبيّات العربيّة حول ظاهرة الانقلابات العسكرية بالقارة الإفريقية وغينيا كوناكري، أما المحور الثاني فيُناقِش ما طُرِحَ في الأدبيّات الغربيّة وذلك على النحو التالي:

**أولًا: أدبيّات باللُغة العربيّة**

١- حمدي عبد الرحمن، "متلازمة "الرجل القوي": دوافع انقلاب كوناكري وتداعياته الجيوستراتيجية"، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٧ سبتمبر، ٢٠٢١).

سَعت هذه الدراسة إلى مناقشة طبيعة الانقلاب العسكري المندلع في كوناكري، والدوافع المُحرِّكة له، إضافة لتداعياته على الواقع الجيوستراتيجي الهشّ في منطقة الغرب الإفريقي.

كان ضمن نتائج الدراسة أن هذا الانقلاب قد أدى إلى جملة من التداعيات التي كان أبرزها: تكريس العجز الديمقراطي، وإمكانية تغيير خريطة التحالفات الدولية في المنطقة، والتأثير على منظومة الأمن في القارة وكذلك الاقتصاد العالمي. وفي الأخير أكدت الدراسة على ضرورة إدانة الانقلابات العسكرية وجميع أشكال الاستيلاء غير الدستوري على السلطة، لكن مع ذلك علينا التفكير في مظاهر العجز المؤسسي والاختلالات الديمقراطية التي تُشَكِّل البيئة الملائمة لتغذية الظاهرة الانقلابية بالقارة الإفريقية.

٢- د. إيمان عبد العظيم، "قراءة في دوافع انقلاب غينيا كوناكري"، **السياسة الدولية** (مؤسسة الأهرام: السياسة الدولية، ١٣ سبتمبر، ٢٠٢١).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدوافع الحقيقية وراء انقلاب غينيا كوناكري المُندلع في عام ٢٠٢١، كما تطرقت إلى دور المؤسسة العسكرية الغينية في الحياة السياسية وكذلك أدواتها للتأثير على الحكم والمتغيرات التي طرأت على وضع المؤسسة العسكرية في غينيا. قامت الدراسة بتبني اقتراب الهويّة شِبه الاثنيّة كأداة لدراسة السلوك السياسي للمؤسسة العسكريّة في غينيا.

توصلت الدراسة في الأخير ضمن نتائجها إلى أن مسألة الحكم الديمقراطي في غينيا تعاني من إشكاليّة حقيقية، سواء من خلال الانقلاب العسكري بقيادة العقيد "مامادي دومبويا" أو الانقلاب الدستوري للرئيس المُطاح به "ألفا كوندي"، وهو ما يستدعي دعم الحكم المؤسسي من قِبَل منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح.

**ثانيًا: أدبيّات باللُغة الأجنبيّة**

1- Megan Duzor and Brian Williamson, "Coups in Africa", VOA News, Oct 2023.

هَدف هذا التقرير بشكل أساسي إلى تفكيك ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا من حيث تعريف الظاهرة والعوامل المُحَفِّزة على اندلاعها والدول الأكثر عُرضَة لها وردود الفعل الدوليّة تجاه الظاهرة، سواء في السابق أو الآن، وكذلك الفترات الأكثر ظهورًا لها.

كان من نتائج التقرير أن الانقلابات اقتصرت بشكل كبير على الدول الأكثر فقرًا في العالم، فمثلًا اندلعت موجة الانقلابات الأخيرة (التي بدأت منذ عام ٢٠٢٠م) في دولٍ فقيرة، وفقًا لتقديرات البنك الدولي؛ بدأت هذه الانقلابات في السودان والتي يزيد الناتج المحلي الإجمالي لديها عن ٢١ مليار دولار، وكذلك في بوركينا فاسو وغينيا ومالي وتشاد بلغ بها إجمالي الناتج المحلي أقل من ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م. ولمزيد من الفَهم الدقيق لهذا الإجمالي وما يُمَثِّله من قيمة مُنخفِضَة، يُمكِن مقارنته مع إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكيّة، والذي بلغ في العام ذاته ٢٠ تريليون دولار، ما جعلها الأعلى في العالم، وهو ما يعكس تدني الناتج المحلي الإجمالي في هذه البُلدان الإفريقية سالفة الذِكر.

كما توصّل إلى أن البلدان التي تعاني من تواجد التنظيمات الإرهابية والجماعات المتمردة على أراضيها كانت الأكثر عُرضَة للانقلابات، وكذلك تزايدت الظاهرة في البُلدان التي يفتقر حكامها إلى الشرعية سواء مِن قِبَل مواطنيها أو قواتها المسلحة.

2- Sulley Ibrahim, “West Africa’s ‘Comeback Coups’: Tying the Democracy Cause Up with the Military Cause”, **Democracy & Society** (Vol. 19, 2021-2022).

ناقشت هذه الدراسة قضيتيّ الديمقراطية والتدخل العسكري في السُلطة، وأثر الأخيرة على معايير وقيم الديمقراطية في غرب القارة الإفريقية التي شهدت أربع انقلابات ناجحة وانقلابين غير مُكتملين في الفترة (أغسطس ٢٠٢٠– فبراير ٢٠٢٢).

في الأخير توصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى أن موجة الاستيلاء العسكري على السُلطة في غرب أفريقيا كان ضمن محفزاتها الرئيسية وجود قيادة مدنية ضعيفة، كما أنها أعادت الإدراك لدى المواطنين بأن الجيوش هي الملاذ في حالات الفوضى وسوء الإدارة من قِبَل الحُكّام المدنيين. فضلًا عن سوء العلاقات المدنية – العسكريّة والتي تؤدي إلى استقطاب وتقويض بعضهم البعض.

3- Mamadou Diouma Bah, "The Military and Politics in Guinea: An Instrumental Explanation of Political Stability", **Armed forces & society** (Texas: Texas State University, January 2015).

تطرح هذه الدراسة تساؤلًا مفاداه: هل الدولة الغينية قادرة على الصمود في وجه النزاعات المسلحة حتى بعد التدخُل العسكري في السياسة، خاصة مع انخراط المؤسسة العسكرية بشكل كبير في السياسة الغينية منذ ما يقرب من ثلاثة عقود والتي قد أظهرت خلالها سلوكًا سياسيًا متنوعًا؟

توصلت الدراسة إلى أن هذا التدخُل العسكري المطوّل في الشؤون السياسية الغينية مَثّل تهديدًا لاستقرار غينيا في منطقة غالبًا ما ترتبط فيها الصراعات المسلحة واسعة النطاق بالتدخل العسكري في السياسة. لكن رغم ذلك فإن الجيش الغيني قد لعب دورًا حيويًا في الحفاظ على الاستقرار السياسي خلال الفترة ما بين ١٩٨٤ و٢٠١٠. وهذا على النقيض من النتائج التي توصلت إليها الدراسات الحديثة حيث يرتبط التدخل العسكري في سياسات غرب إفريقيا ارتباطًا وثيقًا مع بداية الصراعات الأهلية واسعة النطاق.

**مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:**

تسعى الدراسة للاستفادة من الأدبيات السابقة فيما يتعلق بمعرفة السياق والبيئة الداخلية المُحيطة في غينيا كوناكري، والتي صَاحبت انقلاب سبتمبر ٢٠٢١م. مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الدراسة ستُحاول إضفاء البُعد الخاص بالتداعيات المُمتدة لتلك الظاهرة وصولًا للعام ٢٠٢٣م. ومعرفة ما إذا كان التدخل العسكري في السُلطة قد قدّم حلًا للتحديات الغينية، ومدى تحقيقه لوعوده وطموحاته في هذا الصدد، وهو ما لم تتطرق إليه الأدبيّات السابقة، سالفة البيان.

**مُصطلحات للدراسة:**

تتنوع التعريفات المفسرة لظاهرة الانقلاب العسكري، وعليه قامت الدراسة بتبني التعريف التالي:

**الانقلاب العسكري:** محاولة غير قانونية وعلنية تتم من قِبَل الجيش النظامي للدولة بهدف إسقاط السلطة التنفيذية. أما الحركات التي تحاول الإطاحة بالحكومة والتي يقودها أشخاص غير مرتبطين بالسلطة مثل المتمردين أو من يقودوا الاحتجاجات الجماهيرية فهي غير معترف بها ضمن هذا التعريف كانقلاب على السلطة.[١]

**منهج الدراسة:**

تَعمد الدراسة إلى تبني منهج تحليل النظم لـ "ديفيد إيستون" والذي ينظر إلى الظاهرة السياسية (الظاهرة الانقلابية بالتطبيق على هذه الدراسة) باعتبارها جُملة من العلاقات المتداخلة والمؤثرة ببعضها البعض والتي تتكون من النظام ومُحيطه؛ أي البيئة المُحيطة به، ويُبنى هذا النظام بناءً على المُدخلات (المطالب الصادرة من المجتمع بما في ذلك استطلاعات الرأي العام، وسائل الإعلام، المجتمع المدني)، والمُخرجات (وهي عند إيستون رد فعل المؤسسات السياسية بناء على ردود الفعل الصادرة من المجتمع) ويكون ذلك عن طريق ما يُعرَف بالتغذية الاسترجاعيّة، كما يوضح الشكل التالي.[٢]

---

(1) Megan Duzor and Brian Williamson, "By the Numbers: Coups in Africa", VOA News, Oct 2023, On: https://projects.voanews.com/african-coups/

[٢] رملي مخلوف، "توظيف اقتراب تحليل النظم السياسية المقارنة: اقترب تحليل النظم أنموذجًا"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية** (المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠٢٠) ص٥٢.

**شكل رقم (١)**

**نموذج ديفيد إيستون للنظام السياسي**

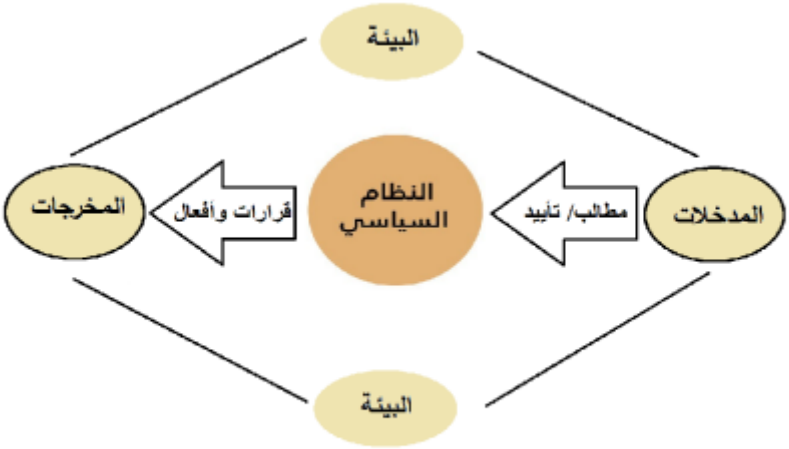


نموذج ديفيد ايستون المبسط للنظام السياسي

**المصدر**: د. رملي مخلوف، "توظيف اقتراب تحليل النظم السياسية المقارنة: اقترب تحليل النظم أنموذجًا"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية** (المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠٢٠) ص٥٢.

## الإطار النظري لظاهرة التدخل العسكري في الحياة السياسية:

تتعدد النظريات التي تُفَسِّر ظاهرة التدخل العسكري في الحياة السياسية؛ وتَعمد الدراسة إلى تبني مدرسة صموئيل هنتنجتون وصمويل فاينر، والتي يذهب روادها إلى تفسير ظاهرة التدخل العسكري من خلال النظر إلى متغيرات البيئة المُحيطة (سياسيًا – اقتصاديًا– اجتماعيًا). ويرى أنصار هذه المدرسة أن ظاهرة الانقلابات العسكرية عادة ما تنتشر في البلدان ذات الأنظمة السياسية التي تفتقد إلى الدور الحيوي للمؤسسات في شئون الحكم أو ما يُعرَف بثقافة "المأسسة"، وفي هذه الحالة يصبح الحدّ من التدخل العسكري في الحياة السياسية مرهونًا بزيادة المأسسة ورفع مستويات التعبئة الاجتماعية، بما يدفع الأفراد لتطوير التزاماتهم نحو مؤسساتهم وأنظمهم المدنية،

والنظر إليها بوصفها الأداة المعنية بالوصول للسلطة والموارد، وحينها يبقى الجيش في بيئته الطبيعية ويلتزم بوظيفته الأساسية المتمثلة في الدفاع الوطني.[١]

**أولًا: انقلاب غينيا ٢٠٢١.. المُحرِّكات والتداعيات**

شَهدت الدولة الغينية في الخامس من سبتمبر لعام ٢٠٢١م مشهدًا بدى متكررًا ومألوفًا خلال الآونة الأخيرة بالقارة الإفريقية، تجلّى في قيام العسكريون في البلاد بالاستيلاء على السُلطة المدنية الحاكمة في غينيا كوناكري تحت قيادة العقيد "مامادي دومبويا" (قائد القوات الخاصة الغينية والبالغ عمره ٤١ عامًا، حينها)، مُعلنين إطاحتهم بالرئيس الغيني "ألفا كوندي" البالغ من العُمر ٨٣ عامًا، خلال فترة نشوب الانقلاب. في أعقاب ذلك أعلن العسكريون الغينيون حلّ البرلمان والحكومة، كما أوقفوا العمل بالدستور، وأعلنوا استبدال الحُكّام المدنيين والمحافظين وغيرهم من المسؤولين المدنيين بضباط من الجيش، فضلًا عن إغلاق الحدود البريّة والجويّة مؤقتًا، كما أصدروا بيانًا مشتركًا اتهموا به النظام السابق بانتهاكات تتصل بحقوق الإنسان، إضافة إلى سوء الإدارة والتغاضي عن ممارسات الفساد في البلاد، كما وعدوا الغينيين بتحقيق السلام والطمأنينة وزيادة الرفاهية، وتحسين الأوضاع كافة، خاصة السياسية والاقتصادية.[٢]

من جهة أخرى رأي بعض المراقبين للشأن الإفريقي والغيني تحديدًا، أن هذا الانقلاب تم تنفيذه «بسرعة كبيرة»؛ كما وصفه المجتمع الدولي بالانقلاب السلمي؛ خاصة أنه خلال هذه العملية، فقدَّ مِن ٣ إلى ١٣ شخصًا حياتهم؛ وهو رقم ليس بالكبير مقارنة بانقلابات دموية أخرى اندلعت في المنطقة. كما تم وضع الرئيس قيد الإقامة الجبرية في أحد فنادق العاصمة، تحت مراقبة طبيب. وتنازل أعضاء الحكومة «بشكل سلمي» عن جوازات سفرهم، أو بمعنى آخر فقدوا إمكانية مغادرة البلاد.[٣]

---

[١] شيماء محيي الدين، "تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا: بوركينا فاسو نموذجًا"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، (جامعة القاهرة: كلية الدراسات الإفريقية العليا، مجلد ٤٥، عدد ٢، أبريل ٢٠٢٣) ص ٣٦٢.

[2] Актуальный Комментарий, "Military coup on September 5, 2021 in Guinea", October 5, 2021, On: https://www.inafran.ru/en/node/1092

[3] **Ibid**.

عقب استعراض هذه التطورات المرتبطة بالانقلاب العسكري، يدور التساؤل الأهم هنا حول الدوافع والمُحرّكات التي دَفعت إلى التدخل العسكري للسيطرة على السُلطة والإطاحة بالرئيس الغيني "ألفا كوندي"، والتي نعرض أبرزها فيما يلي:

**١- دوافع ومُحفزات الانقلاب:**

توافرت جُملة من الدوافع السياسية والاقتصادية داخل الدولة الغينية شَكّلت بيئة ملائمة للعسكريين للإطاحة بالسُلطة، والتي تنوعت بين وعودٍ سياسية واقتصادية وُصِفَت بالزائفة، لعدم تحققها من قِبَل الرئيس الغيني "ألفا كوندي"، ما أدى إلى تراجع ملحوظ في توزيع الدخول والأوضاع المعيشية للغينيين، وغيرها من المُحرِّكات، كما سنعرض على النحو التالي:

أ- **دوافع سياسية:** يُمكِن تصنيفها إلى أزمات نتجت عن فشل سياسي وعدم تنفيذ الأهداف والطموحات التي وعد بها "كوندي"، والتي أدت إلى ضعف الرضا العام عن سياساته، وصولًا إلى الهشاشة الكبيرة التي مُنيت بها البلاد. ونستعرض كل من هذه الأسباب، كل على حِدة، على النحو التالي:

- **أزمات نتاج فشل سياسي:** على الرغم من أن الرئيس الغيني المُطاح به "ألفا كوندي" كان الرئيس الأول الذي يتم انتخابه ديمُقراطيًا في البلاد عام ٢٠١٠م (وأعيد انتخابه عامي ٢٠١٥م و٢٠٢٠م)، ورغم الآمال والطموحات التي صَاحبت صعوده إلى السُلطة، خاصة فيما يتعلق بتحقيق تقدُّم ديمقراطي واستقرار سياسي وإدارة أفضل للموارد المعدنية الهائلة للبلاد. إلا أنه بدلاً من ذلك، كان حُكمه بمثابة تجسيد لفصيل سياسي وصل إلى السلطة بناءً على أجندة ديمقراطية، لكنه لم يلتزم بها، بل أساء استغلالها في وقت لاحق.[1] تجسّدت دلالات ذلك في قرار "كوندي" بتعديل الدستور للترشح لولاية ثالثة والذي كان ضمن المُحرّكات الكبرى التي مهّدت الطريق للانقلاب العسكري. خاصة أن هذه التعديلات الدستورية أعقبها احتجاجات من قِبَل الغينيين تم

[1] David Zounmenou, "Can coups be removed from Guinea's political culture?", ISS (Pretoria: Institute for Security Studies "ISS", September 24, 2021) On: https://rb.gy/inkn53.

خلالها اعتقال حوالي ٤٠٠ شخص. ناهيك عن سجنه للعديد من الشخصيات السياسية وناشطي حقوق الإنسان، والذي توفي بعضهم أثناء الاحتجاز. وكما هو الحال مع الأنظمة الغينية السابقة، لم يتحصّل ضحايا القمع السياسي على أي تعويض جراء ما عايشوه من قمع وإقصاء.[١]

- **قرارات فاقمت حالة الاحتقان المجتمعي:** برزت خلال إعلان الحكومة الغينية في أغسطس ٢٠٢١م (أي قبل انقلاب سبتمبر بشهر) برفع سعر الوقود وزيادة أسعار وسائل النقل والمحلات التجارية، فضلًا عن الحديث بشأن إمكانية حصول الدولة على ٥ في المئة من رواتب موظفي الدولة بموجب قانون الاشتراكات الاجتماعية لموظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين، في ظل مطالبات بأن يقدم المواطنين تنازلات مقابل زيادة في مخصصات رئاسة الجمهورية والجمعية الوطنية.[٢]
- **تضاؤل الرضا والشرعيّة عن أداء الرئيس الغيني المُطاح به:** في سياق مدى رضا المواطنين في غينيا عن ولاية ثالثة للرئيس "ألفا كوندي"، تشير استطلاعات شبكة "أفروباروميتر" إلى أن أكثر من ٨ من كل ١٠ من الغينيين كانوا يُفَضِّلون ولايتين رئاسيتين فقط. وفي استطلاع آخر، كشف استطلاع "أفروباروميتر" أن ٦٣ بالمئة من الغينيين كانوا يرون أن الفساد قد ارتفع في البلاد، خلال العام ٢٠٢٠م، أي العام السابق على الانقلاب، وهو ما يُمكِن أن يرسم لنا صورة حول طبيعة الأجواء داخل المجتمع الغيني قبيل التدخل العسكري للسيطرة على السُلطة في سبتمبر ٢٠٢١م.[٣]

---

(1) David Zounmenou, **Op.cit**.

(٢) إيمان عبد العظيم، "قراءة في دوافع انقلاب غينيا كوناكري"، موقع مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام: السياسة الدولية، ١٣ سبتمبر، ٢٠٢١)، متاح على الرابط: https://rb.gy/j61yap

(3) Judd Devermont, "Guinea: The Causes and Consequences of West Africa's Latest Coup", CSIS (Center for Strategic and International Studies "CSIS", Sep 8, 2021). On: rb.gy/c2mbdt

- **تزايد حِدَّة الهشاشة:** يُمكِن استنباط مما سبق بأن واحدة من أهم المُحفزات التي مَهّدت الطريق نحو الانقلاب العسكري تمثلت في ارتفاع درجة الهشاشة التي تمتعت بها الدولة الغينية، وفقًا لمؤشر الدول الهشّة[١]، كما سيوضح الجدول التالي. خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات السياسيّة والتي عجزت عن التصدي للانقلاب الدستوري الذي قام به الرئيس الغيني في مارس ٢٠٢٠م (تعديل الدستور بما يسمح له للترشح لولاية ثالثة)، وصولًا إلى الانقضاض العسكري على السُلطة المدنية التي باتت هشة لاسيما مع فُقدان ظهيرها الشعبي وشرعية الداخل عقب سلسلة من القرارات والممارسات غير الموفقة التي ألقت بآثارها السلبية على مستوى معيشة المواطنين الغينيين.[٢]

**جدول رقم (١)**

**درجة الهشاشة في غينيا كوناكري في الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)**

عِلمًا بأن الرقم الذي أسفله خط يشير إلى درجة إنذار عالي، و(الرقم بين قوسين): إنذار، أما الرقم بدون أي تمييز: تحذير عال.

| الدولة الغينية | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|---|---|---|
| درجة الهشاشة | ١٢ | ١٣ | (١١) | (١٥) | (١٤) |

**المصدر**: عبد القادر محمد علي، "موجة انقلابات في أفريقيا جنوب الصحراء: العوامل المشتركة والسيناريوهات"، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ فبراير ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://rb.gy/fvpmvd

[١] مؤشر وضعته مؤسسة صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي الأمريكية والذي يقوم بتحديد معاييرًا ومؤشرات للدولة الهشة تقوم على أساس محددات سياسية واقتصادية واجتماعية، لمزيد من المعلومات حول مؤشر الدول الهشّة العالمي انظر الرابط التالي: https://rb.gy/9eeww5

[٢] عبد القادر محمد علي، "موجة انقلابات في أفريقيا جنوب الصحراء: العوامل المشتركة والسيناريوهات"، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ فبراير ٢٠٢٢، تحققت الزيارة في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://rb.gy/fvpmvd

- **غياب الرادع الخارجي:** بدى جليًا خلال تعامل المنظمات الإقليميّة والدوليّة مع الانقلابات العسكرية في إفريقيا على عدم العزم على فرض عقوبات باهظة التكلفة على صانعيها، لاسيّما في حال وجود شراكات ومصالح مشتركة. فضلًا عن الرعاية والدعم المُقدم من قِبَل بعض الأطراف الدولية الراغبة في مزاحمة الولايات المتحدة والقوى الأوروبية داخل القارة. ما أدى في الأخير اختفاء الرادع الحاسم إزاء الانقلابات بما يعنيه ضمنيًا من التشجيع على تزايد الظاهرة.[١]

ب- **أسباب اقتصاديّة:** شهدت الأوضاع الاقتصادية للمواطنين في غينيا تدهورًا ملحوظًا، فبخلاف الزيادة المتتالية في الناتج المحلي الإجمالي لغينيا على مدى السنوات الخمس السابقة على الانقلاب، إلا أن ٧٠٪ من المدنيين كانوا يكسبون أقل من ٣.٢٠ دولارًا أمريكيًا فقط في اليوم، واحتلت البلاد المرتبة ١٧٨ من بين ١٨٩ دولة في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٩م.[٢] لذا يُمكِن تفهّم لماذا حظي الانقلاب في غينيا حظى بنسبة تأييد ليست بالقليلة من المواطنين، بالنظر لسنوات سوء حكم الرئيس الغيني، وما مارسته أجهزته من قمع للمواطنين، فضلًا عن استشراء ظاهرة التوزيع غير العادل لعائدات الموارد التي تمتلكها البلاد كالتعدين، كما سنُفَصِّل لاحقًا، وصولًا إلى تزايد مُعدلات الفقر في الدولة الغينية.[٣]

ج- **أسباب اجتماعية:** على الرغم من وعد الرئيس السابق "كوندي" بالديمقراطية وحلّ التوترات العرقية في انتخابات ٢٠١٠م، إلا أن أساليب التصويت غير القانونية التي اتبعتها الحكومة قبيل الانتخابات أثارت صراعات عرقية بين الماليكيين والفولانيين، ما أدى إلى اندلاع عدد من الاحتجاجات اقترن بها ممارسات للنهب والشغب وزيادة العنف الطائفي. زاد من تفاقم الأوضاع بقاء أفراد من مجموعة مالينكي العرقية في السلطة السياسية منذ استقلال غينيا في عام ١٩٥٩م، في حين ظلّ الفولاني، الذين يُشَكّلون الأغلبية السكانية في البلاد، يواجهون التهميش الاجتماعي والاقتصادي. جدير بالذكر أن الرئيس المؤقت الحالي للمجلس العسكري، العقيد "دومبويا"، هو أيضًا من مالينكي. على الرغم من أن

---

[١] حمدي عبد الرحمن، "فخ الانقلابات: مستقبل الدور السياسي للجيوش في إفريقيا"، ٣ سبتمبر ٢٠٢٣، قراءات إفريقية، متاح على الرابط: https://rb.gy/yxgc8r

[2] Deepika Uppala, "Guinea: Post-Coup Assessment of Social, Political, and Economic Risks", The Counter Terrorism Group, Dec 2021, on: https://rb.gy/aixecz

[3] David Zounmenou, **Op.cit**.

غينيا لا تشتهر بالصراعات الطائفية الحادة، إلا أن وجود الماليكيين في السُلطة السياسية منذ الاستقلال قد تسبب على الأرجح في صراع عرقي بين الفولاني والماليكي في المناطق الضعيفة من البلاد.[١] ونظرًا لأن الرئيس السابق كان ينتمي إلى مجموعة ماليكي، فمن المحتمل أن تكون الثروة قد انتقلت إلى مجموعة ماليكي على حساب المجموعات العرقية الأخرى. كما أدى الفساد المنتشر إلى توزيع غير متكافئ للثروة بين الجماعات المختلفة. وقد يؤدي وجود "دومبويا"، وهو ماليكي آخر، كرئيس مؤقت، إلى انعدام الثقة بين المجموعات العرقية الأخرى، ما قد يزيد من حدة الصراع العرقي في المستقبل. كما أنه من المُحتمل أن يؤدي وضع قوانين اقتصادية شفافة تهدف إلى الحدّ من الفساد إلى منع أي تفاقم لهذا الصراع في المستقبل.[٢]

إجمالًا يُمكِن القول بأن هناك جملة من الدوافع التي اجتمعت معًا لتُشَكِّل بيئة مثالية لاندلاع الانقلاب العسكري (كما يوضح الشكل التالي) ومن ثَمّ إنجاحه. والتي بدأت بإصرار الرئيس الغيني على تعديل الدستور والحصول على ولاية ثالثة، تزامن ذلك مع تطلعات الجيل الجديد من الشباب الغيني المتمسك بنموذج الحكم الرشيد، إضافة للرغبة في التحايل على النموذج الديمقراطي الذي حاول "كوندي" إرساءه في ٢٠١١م، بعد توليه حكم البلاد عام ٢٠١٠م، وأخيرًا كانت نتيجة كل هذا أن يكون تأييد الجماهير للإطاحة بنظام "كوندي" حاضرًا وبقوة.

**شكل رقم (٢)**

**دوافع الانقلاب في غينيا كوناكري- سبتمبر ٢٠٢١م**

(1) Deepika Uppala, **Op.cit**.

(2) **Ibid**.

**الشكل اعتمادًا على المصدر التالي:** حمدي عبد الرحمن، "متلازمة "الرجل القوي": دوافع انقلاب كوناكري وتداعياته الجيوستراتيجية"، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٧ سبتمبر، ٢٠٢١)، متاح على الرابط: https://bit.ly/3C5HFIi

تعليقًا على دوافع الظاهرة الانقلابية المُتنامية بشكل عام داخل القارة الإفريقية صرّح الكولونيل "دومبويا" في سبتمبر ٢٠٢٣م الماضي، خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك (بالدورة ٧٨) بأن هذا التدخل العسكري قد جاء لرغبة بعض الزعماء في أفريقيا بالتشبثّ بالسلطة بأي وسيلة – كتعديل الدستور في كثير من الأحيان– ولو على حساب شعوبهم. وفي غينيا على وجه التحديد، ذكر أنه قاد الجنود لإقالة الرئيس "ألفا كوندي" في انقلاب سبتمبر ٢٠٢١م لمنع البلاد من الانزلاق إلى الفوضى الكاملة. واستطرد قائلًا: "إن الوضع مُماثل في البلدان الأخرى التي ضربتها الانقلابات وكان اندلاعها نتيجة للوعود الكاذبة للمواطنين، إضافة لعبث القادة بالدساتير لهدف وحيد وهو البقاء في السلطة، حتى إذا كان على حساب المصلحة الجمعيّة." ورفض "دومبويا" –الرئيس المؤقت لغينيا منذ أكتوبر ٢٠٢١م البالغ من العمر ٤٣ عامًا، محاولات الغرب والدول المتقدمة الأخرى للتدخُّل تحت ذريعة المساعدة في التحديات السياسية التي تواجهها أفريقيا، قائلًا أن الأفارقة "مُنهَكون من التصنيفات التي يُريد الجميع أن يحاصرونا بها". واستكمل حديثه قائلًا: "نحن الأفارقة نتعرض للإهانة من الصناديق، وهي الممارسات التي تضعنا أحيانًا تحت تأثير الأمريكيين، وأحيانًا تحت تأثير البريطانيين والفرنسيين والصينيين والأتراك". "اليوم، أصبح الشعب الأفريقي أكثر يقظة من أي وقت مضى وأكثر تصميمًا من أي وقت مضى على أخذ مصيره بأيديه." وفي حين دافع الزعيم الغيني عن الانقلابات في بلاده وأماكن أخرى من القارة الإفريقية، إلا أن المخاوف لا تزال قائمة بشأن مدى فعاليّة مثل هذه الانقلابات العسكرية في مواجهة التحديات المتنامية التي قالوا إنها جعلتهم "يتدخلون" من أجل التعامل معها ومجابهتها.[1]

## ٢- الظاهرة الانقلابيّة الغينية خلال عام ٢٠٢١.. تداعيات ومُستجدّات

في البداية من المهم الإشارة إلى أن الظاهرة الانقلابية حال اندلاعها بأي بقعة سواء داخل القارة أو خارجها يصاحبها جُملة من التداعيات سواء تجاه المواطنين أو المسئولين، أفراد النظام المُطاح به، والدولة ككل، وفي الحالة الغينية يُمكن أن نُقَسِّم هذه التداعيات إلى تداعيات داخليّة وأخرى خارجية، وذلك على النحو التالي:

(1) "The Head of Guinea's Junta Defends Military Coups in Africa", Voice of Africa, 22 Sep 2023, on: https://rb.gy/omjx1t

**أ- تداعيات داخليّة آنية:**

- **تداعيات سياسية:** بدأت منذ إلقاء القبض على الرئيس ألفا كوندي وإعلان القادة العسكريين بقيادة "دومبويا" حظر التجوال على مستوى البلاد "حتى إشعار آخر". بالإضافة إلى حلّ الحكومة والدستور واستبدال حكام الولايات بمسئولين عسكريين. وكذلك إغلاق الحدود البرية والجوية الغينية. وإعلان مدبرو الانقلاب عن تشكيل ما سُمي باللجنة الوطنية للتجمع والتنمية، والتي ستكون مهمتها استشارة الشخصيات السياسية وشخصيات المجتمع المدني حول كيفية المضي قُدمًا في شؤون البلاد. كما أكدوا أنه سيتم إعادة كتابة الدستور.[١] على صعيد الداخل السياسي الغيني وتحديدًا المواقف المُعلَنة من قِبَل فصائل المعارضة، أصدر ١٨ حزبًا معارضًا في غينيا بيانًا جماعيًا، دعّموا فيه الجيش وخطته لإطلاق «إصلاحات دستورية عميقة». كما أشاد الغينيون بشدة بالانقلاب العسكري. تجسّد ذلك في خروج الآلاف من المواطنين في كوناكري وغيرها من المدن إلى الشوارع للاحتفال بإطاحة "كوندي" عن السُلطة، والذي فقدّ شعبيته بالفعل منذ سنوات ماضية، خاصة مع التعديل الدستوري لعام ٢٠٢٠م والذي سمح له بالترشح مرة أخرى لرئاسة البلاد.[٢]
- **تداعيات اقتصادية:** فيما يتعلق بالتداعيات والنتائج الاقتصادية التي مُنيَت بها البلاد، فقد ألقت أحداث انقلاب سبتمبر ٢٠٢١م بظلالها على قطاع التعدين وإغلاق بعض المناجم، وهو ما أدى لارتفاع سعر واحد من أهم المواد الخام في البلاد وهو البوكسيت، الذي تعدّ غينيا ثاني أكبر منتج في العالم له، ويتم تكريره لتحويله إلى الألومينا، المادة التي تستخدم في صناعة معدن الألومنيوم، كما أنه المصدر الرئيس للعملة الأجنبية في البلاد، فضلًا عن كون الدولة الغينية أكبر مُوَرِد له للصين. وقد أدت أحداث الانقلاب إلى إغلاق بعض المناجم ما أحدث نقصًا ملحوظًا في استخراجه وتصديره، كما يوضح الشكل التالي أن هناك فارق كبير بين الإنتاج والتصدير للبوكسيت بين

(1) Judd Devermont, **Op.cit.**

(2) Актуальный Комментарий, **Op.cit**.

عام الانقلاب ٢٠٢١م وعام ٢٠٢٠م الذي يسبقه، ففي عام ٢٠٢٠م أنتجت البلاد قرابة ٨٧,٨ مليون طن من البوكسيت، في حين أنها في عام الانقلاب أنتجت فقط ٤٥,٩ مليون طن. وهو ما انعكس على التصدير بطبيعة الحال، ففي عام ٢٠٢٠م قامت البلاد بتصدير ٨٢,٤ مليون طن، أما في عام ٢٠٢١م فقد صدّرت ٤٣,٤ مليون طن.[١]

**شكل رقم (٣)**

**حجم إنتاج وتصدير خام البوكسيت بالمليون طن في الفترة (٢٠١٥- ٢٠٢١)**

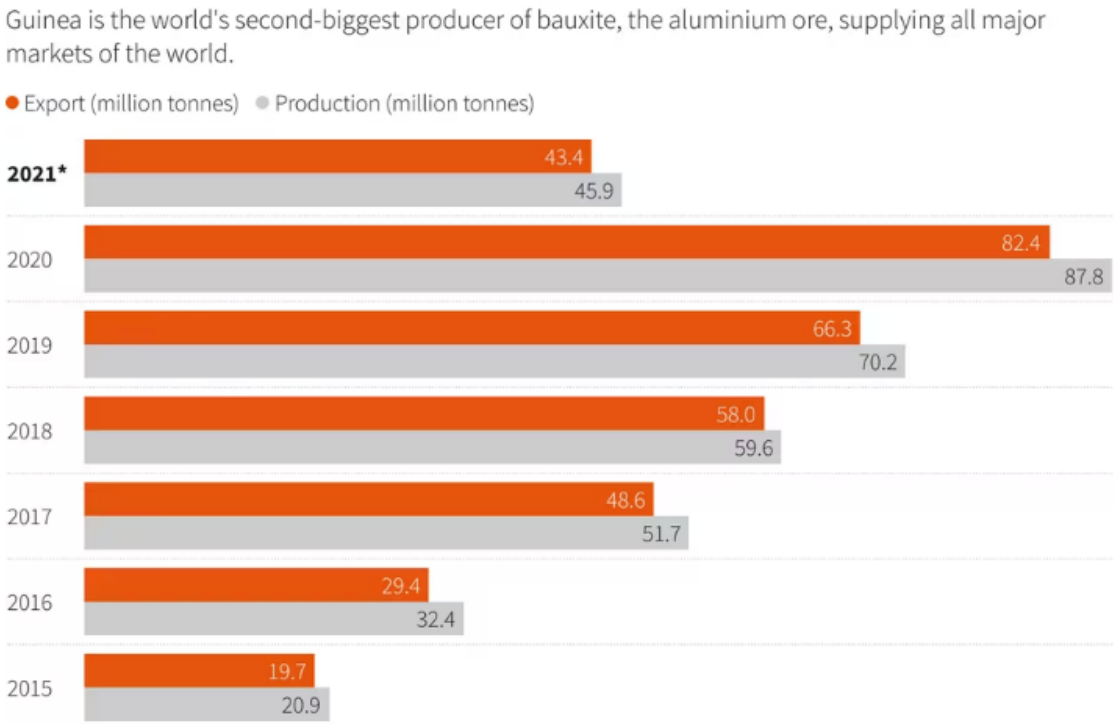


**Source:** Helen Reid, "Guinea bauxite prices rise after coup, mines report no immediate impact", Reuters, Sep 6, 2021, On: https://rb.gy/4avoil

لمزيد من الفَهم لما يُمَثِّله قطاع التعدين ككل للاقتصاد الغيني يمكن القول أنه في عام ٢٠١٨م، سَاهم قطاع التعدين بما يعادل ٥٤٤ مليون دولار أمريكي في خزينة الحكومة الغينية، وهو ما يُمَثِّل أكثر من ٣٠٪ من ميزانية الدولة. لذا ركزت سياسات الاقتصاد الكلي لإدارة "كوندي"

(1) Helen Reid, "Guinea bauxite prices rise after coup, mines report no immediate impact", Reuters, Sep 6, 2021, On: https://rb.gy/4avoil

في المقام الأول على توسيع قطاع التعدين في البلاد من أجل كسب إيرادات أعلى. لكن أصبح الفساد في قطاع التعدين في غينيا بارزًا في عهد الرئيس السابق، ومن المُرجَّح أن مثل هذه السياسات قد أدت إلى سوء التعامل مع الوضع الاقتصادي، حيث أصبح الاقتصاد والإيرادات الحكومية تعتمد على عمليات التعدين.[١]

أما على صعيد الأوضاع الاقتصادية بعد عام من تولي العقيد "دومبويا" يُمكن الإشارة إلى الإحصاءات التالية:

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بما يُقدّر بنحو ٤.٧٪ في عام ٢٠٢٢م، بعد أن كان مُسَجِّلًا ٤.٤٪ في عام ٢٠٢١م، مدفوعًا بالإنتاج في قطاع التعدين.
- انخفض التضخم انخفاضًا طفيفًا إلى ١٢.١٪ في عام ٢٠٢٢م، بعد أن كان مُسَجِّلًا ١٢.٦٪ في عام ٢٠٢١م.[٢]
- تقلّص عجز الموازنة إلى ما يُقَدَّر بنحو ١.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢م، بعد أن كان ١.٧٪ في عام ٢٠٢١م.
- انخفض الدين العام إلى ٣٥.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢م، بعد أن كان ٤٠.٤٪ في عام ٢٠٢١م.[٣]
- كما انخفضت الالتزامات الماليّة على الدولة الغينية، وفقًا لبيانات البنك الدولي، كما يوضح الشكل التالي: فبعد أن سجلت هذه الالتزامات ٢٦٠ مليون دولار عام ٢٠١٩م، و٢٢١ مليون دولار عام ٢٠٢٠م، وصولًا إلى ٢٧٣ مليون دولار خلال السنة المالية لعام ٢٠٢١م (عام وقوع الانقلاب). عقب هذا الارتفاع في ٢٠١٩م شهدت هذه النسبة انخفاضًا ملحوظًا عام ٢٠٢٢م وصل إلى ٢٥ مليون دولار، إلى أن سَجّلت ارتفاعًا آخر عام ٢٠٢٣م وصل إلى ١٦١ مليون دولار.[٤]

---

(1) Deepika Uppala, **Op.cit.**

(2) "The World Bank in Guniea", World Bank, 01 Dec 2023, on: https://rb.gy/penye3

(3) "Guinea Economic Outlook", African Development Group & African Econoimc Outlook, 2023 on: https://rb.gy/d3n8mi

(4) The World Bank in Guniea, **Op.cit**.

**شكل رقم (٤)**

**حجم الالتزامات الماليّة الغينية، مُقَدّرة بالمليون دولار، في الفترة (٢٠١٩- ٢٠٢٣)**

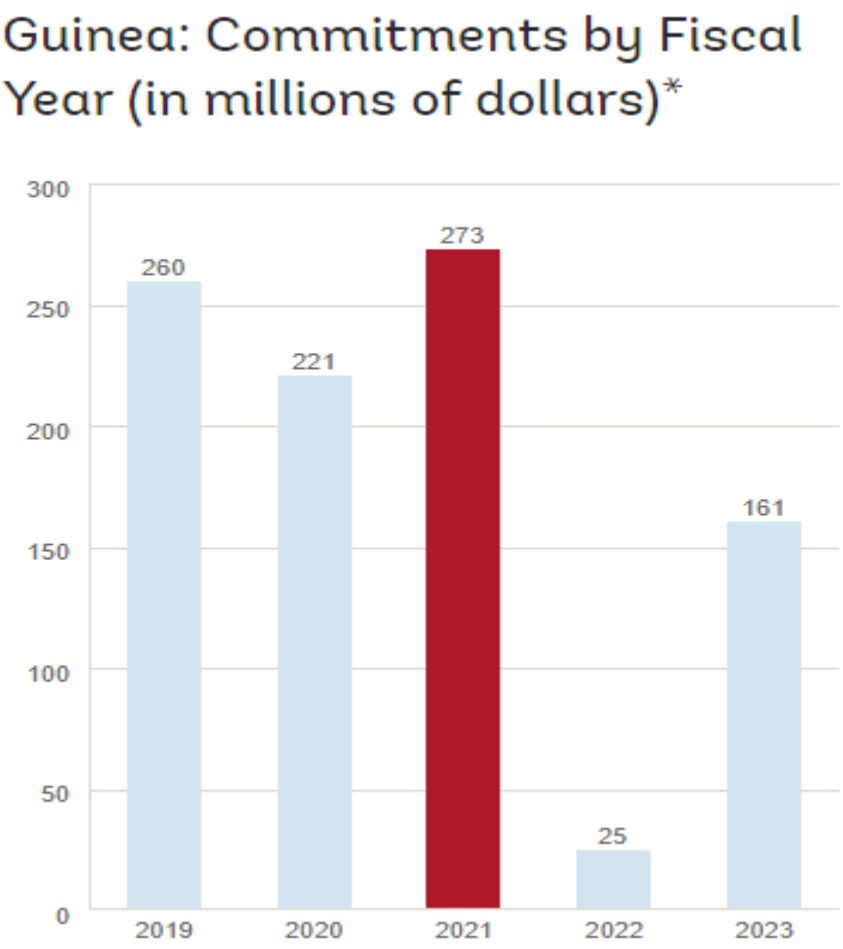


**Source:** The World Bank in Guniea, World Bank, 01 Dec 2023, on: https://rb.gy/penye3

**ب- تداعيات إقليميّة ودوليّة:** على صعيد ردود الفعل الإقليمية المصاحبة لانقلاب غينيا فقد تجسّدت في إدانة الاتحاد الأفريقي للانقلاب العسكري ومطالبته للإفراج الفوري عن الرئيس الغيني "كوندي". كما قام بتعليق عضوية غينيا في المنظمة الإفريقية عقب اندلاع الانقلاب ودعا في بيان صادر عن رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية "فيليكس تشيسيكيدي" ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي "موسى فكي محمد" مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى الاجتماع بشكل عاجل لدراسة الوضع واتخاذ الإجراءات المناسبة. كما طالبت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بالعودة إلى النظام الدستوري في غينيا وفرضت عددًا من

العقوبات كان من أبرزها حظر السفر على قادة الانقلاب وأقاربهم. وأدان بيان صادر عن رئيس إيكواس حينها، الرئيس الغاني "نانا أكوفو أدو"، ما أسماه "بمحاولة الانقلاب"، وطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرئيس الغيني المُعتَقّل من قِبَل الانقلابيين.[١]

لم يختلف الرد الدولي كثيرًا والذي تجلّى في إدانة الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" للانقلاب العسكري في تغريدة على منصة إكس (تويتر سابقًا) ودعا إلى إطلاق سراح "كوندي" فورًا.[٢] وقال "غوتيريش" في تغريدته: "أندد بقوة بأي عملية استحواذ على الحكومة بقوة السلاح وأدعو إلى الإفراج الفوري عن الرئيس ألفا كوندي". أما الولايات المتحدة فقد أدانت أيضًا الانقلاب بكوناكري عبر بيان نشرته وزارة الخارجية الأمريكية، وجاء في البيان أن "الولايات المتحدة تدين أحداث اليوم في كوناكري". وأضاف البيان أن "هذه الإجراءات يمكن أن تحدّ من قدرة الولايات المتحدة وشركاء غينيا الدوليين الآخرين على دعم البلاد وهي تتجه نحو الوحدة الوطنية ومستقبل أكثر إشراقًا للشعب الغيني." الأمر لم يختلف كثيرًا على صعيد فرنسا –القوة الاستعمارية السابقة– التي نددت هي الأخرى بمحاولة الاستيلاء بالقوة على السلطة في الدولة الغينية، وطالبت في هذا السياق بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرئيس الغيني "كوندي"، وجاء في بيان فرنسا أن باريس "تنضم إلى دعوة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، لإدانة محاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة وللمطالبة بالعودة إلى النظام الدستوري."[٣]

**ج– تداعيات ممتدة:**

تراوحت هذه التداعيات بين احتمالية عودة ظاهرة الانقلابات إلى القارة من جديد، وترسيخ ما يعرف بالديمقراطية الهشّة في إفريقيا، وهو ما يصاحبه بتراجع لحالة حقوق الإنسان بعدد من بلدان القارة، وغيرها من التداعيات كما سنعرض على النحو التالي:

---

(1) Deepika Uppala, **Op.cit**.

(2) Judd Devermont, "Guinea: The Causes and Consequences of West Africa's Latest Coup", CSIS (Center for Strategic and International Studies "CSIS", Sep 8, 2021). On: rb.gy/c2mbdt

(٣) "إدانات دولية للانقلاب الذي أطاح بحكم كوندي في غينيا"، ٦ سبتمبر ٢٠٢١، دي دبليو عربية، متاح على الرابط: https://rb.gy/jd971d

- **عودة الظاهرة الانقلابيّة إلى القارة:** لاشك في أن انتشار موجة الإطاحة العسكريّة بالسلطات المدنية داخل القارة، يلقى قبولًا يومًا تلو الآخر، خاصة مع ضعف الاستجابة الإقليمية والدولية المأمولة وعجزهم عن تطبيق العقوبات المفروضة بصرامة، وهو ما يعززه الاتجاه لنظام عالمي تعددي الأقطاب، يمنح حرية التصرف لقائدي الانقلاب، واللجوء للأطراف الأكثر دعمًا لمصالحهم (كالجانب الروسي والصيني) من أجل تطبيق سياسة الأمر الواقع لمدبري الانقلابات، ما يعطي الشرعية لتلك الأنظمة العسكريّة، ويُمَهِّد الطريق لتكرارها بعدد من دول القارة التي تشهد بالفعل أوضاعًا وتحديّات معقدة، يرى بعضهم بأن الحل العسكري يُمَثِّل المقاربة الأمثل والأسرع لمعالجة تلك التعقيدات والتشابكات التي تواجهها البلاد. نقصد مما سبق إن سلسلة الانقلابات الأخيرة لها آثار مقلقة على عدم الاستقرار في منطقة تعاني بالفعل من تهديدات أمنية متزايدة. بمجرد أن تترسخ سابقة الانقلاب كوسيلة فعّالة للوصول إلى السلطة، فما الذي سيمنع الآخرين؟[١]
- **تكريس وضعية الديمقراطية الهشّة:** كانت الظاهرة الانقلابية في غينيا خلال عام ٢٠٢١م بمثابة نكسة دراماتيكية للبلاد، لاسيّما وأن الكثيرين كانوا يتوقعون بأن تكون الدولة في صدد دخول مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي، وأن تكون طوت خلال ذلك مرحلة السيطرة العسكرية على السُلطة، بما في ذلك سنوات من الحكم الاستبدادي والاضطرابات والفساد. لكنها خالفت التوقعات وأكدت ما عرف بـ "متلازمة الرجل القوي"، تلك المتلازمة التي عانت من تبعاتها القارة الإفريقية لسنوات عديدة بعد الاستقلال. وبدلًا من أن يكون فوز "كوندي" في انتخابات ٢٠١٠م بداية جديدة لبلد عانى عقودًا من الاستبداد والظلم، لكن فشل الرئيس المُطاح به من تحسين حياة الغينيين، ما زاد من حالة الاحتقان المجتمعي لاسيّما مع التوزيع غير العادل للثروات المعدنية الهائلة للبلاد (البوكسيت والذهب)، وأدى في الأخير لتمهيد الأجواء لبروز المُرَكّب العسكري من جديد.[٢]

---

[1] Joseph Siegle and Daniel Eizenga, "Walking Back the Coup in Guinea", Africa Centre for Strategic Studies, 17 Sep 2021, accessed in 15 Dec 2023, On: https://rb.gy/badiya

[٢] حمدي عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره.**

- **تراجع الأوضاع الإنسانيّة وحالة حقوق الإنسان:** لم تشهد حالة حقوق الإنسان في غينيا تحسنًا ملحوظًا عقب الانقلاب الذي أعطى وعودًا طموحة نحو غينيا أكثر سلامًا. على سبيل المثال وخلال عام ٢٠٢٢م أطلقت الشرطة النار على المواطن "عبد الله ديالو"، ٢٨ عامًا، ما أسفر عن مقتله، خلال دورية للشرطة في حي كوناكري في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٢م. أما فيما يتعلق بممارسات التعذيب فقد استمرت إساءة معاملة السجناء في مراكز الاعتقال الحكومية. كما اعتدى مسؤولو الأمن على المعتقلين لإكراههم على الاعترافات. وأشار نشطاء حقوق الإنسان إلى أن أفظع الانتهاكات وقعت أثناء الاعتقالات أو في مراكز الاحتجاز. الأمر لم يختلف كثيرًا في السجون –السجون المدنية الخاضعة لإشراف وزارة العدل– حيث ظلت الأوضاع بها قاسية ومهددة للحياة، مع سوء الصرف الصحي وسوء التغذية الذي هدد بانتشار الأمراض، خاصة مع نقص الرعاية الطبية المنتشرة في جميع أنحاء نظام السجون. وزُعِمَ أن الظروف كانت أسوأ في الدرك ومرافق احتجاز الشرطة المصممة للاعتقالات القصيرة الأجل. وذكرت منظمات حقوق الإنسان أن أصحاب الشكوى كثيرًا ما يقدمون أدلة على الانتهاكات وأن الجهات المعنية لم تحقق في هذه الشكاوى. ذكرت هذه المنظمات غير الحكومية أن هذه الجهات أساءت إلى المعتقلين، بمن فيهم الأطفال، فضلًا عن إجبار بعض النساء على ممارسات جنسية من أجل معاملة أفضل.[1]

**د– تداعيات مُحتملة:**

مع اندلاع الظاهرة الانقلابية في كوناكري عام ٢٠٢١م ظهرت مجموعة من التداعيات المُحتملة التي نُجمل أبرزها كما يلي:

- من المُرجح أن يشجع الانقلاب في غينيا الأفراد العسكريين أو الميليشيات في البلدان المجاورة غير المستقرة، على العمل ضد حكوماتهم. ومن المُحتمل أن تخلق مثل هذه الصراعات دورة من تراجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات بين المجتمعات المختلفة على الاحتياجات والموارد الأساسية مثل الغذاء والسكن.

(1) 2022 Country Reports on Human Rights Practices: Guinea, Country Report, Us Department of State, 2022, On: https://rb.gy/eoh98m

- من غير المرجح أن يؤدي فرض عقوبات على أفراد المجلس العسكري إلى ردع مسار الحُكم العسكري أو ضمان إدارة أفضل، لأنه يؤدي فقط إلى تجميد أصولهم المالية الشخصية.
- من المتوقع أن تؤدي العقوبات المطوّلة إلى تزايد معدلات الفقر الذي بدوره يؤدي إلى خلق صراعات على الموارد مثل الغذاء والمأوى، والتي تؤجج القضايا العرقية المشتعلة بالفعل منذ عهد "كوندي"، فضلًا عن احتمالية أن تستغل الجماعات المتمردة المحلية والعابرة للحدود الوطنية، مثل الفولاني أو تنظيم الدولة الإسلامية، مثل هذه المواقف لتحقيق مزيد من المكاسب وخلق المزيد من الصراع في مثل هذه البلدان.[١]
- فيما يتعلق بالآفاق السياسية المتوقعة في غينيا وتحديدًا في الفترة (٢٠٢٤-٢٠٢٥) – تحت ظل الحكم العسكري– فمن المتوقع أن تظل هشّة. فضلًا عن استمرار الاستياء من النزعات الاستبدادية المتزايدة للمجلس العسكري، بما في ذلك فرض حظر على الاحتجاجات السياسية من قِبَل القوى المُعارضة. كما أنه من المتوقع أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي وتباطؤ توقعات النمو العالمي إلى جعل النشاط الاقتصادي في غينيا أقل من إمكاناته.[٢]

**ثانيًا: الظاهرة الانقلابيّة في التجربة الغينية.. مقاربات وسُبل التحجيم**

عقب استعراض الظاهرة الانقلابية في غينيا كوناكري خلال عام ٢٠٢١م، من حيث أهم الدوافع والمُحركات المؤدية إلى اندلاعها، بما في ذلك السياق المُحيط، وصولًا إلى التداعيات المصاحبة لذلك الانقلاب، بقي أن نتطرق إلى أبرز السياسات والمقاربات التي يمكن تبنيها من أجل تحجيم هذه الظاهرة، وذلك على النحو التالي:

١- **ممارسات ديمقراطية حقيقية:** تعدّ واحدة من أهم ما يُمكِن القيام به لتحجيم ظاهرة الانقلابات العسكرية سواء داخل غينيا كوناكري حالة الدراسة أو القارة الإفريقية ككل،

---

(1) Deepika Uppala, **Op.cit.**

(2) "Guniea", Economist Intelligence, On: https://country.eiu.com/guinea

تتمثل في التبني الحقيقي للممارسات والقيم الديمقراطية الحقيقية وليست الشكلية التي يتم تبنيها فقط بغيّة الحصول على المساعدات بشتى أنواعها.[١]

٢- **تحجيم دور المؤسسة العسكريّة داخل الحياة السياسية:** عبر تبني عدد من الاستراتيجيات في سبيل ذلك كتوجيه نشاط المؤسسة في الأدوار الأمنية والتنموية، وهو ما اتبعه الرئيس الكونغولي الراحل "أحمد سيكوتوري" في الفترة (١٩٥٨- ١٩٨٤)، لاسيّما بعد اندلاع عدد من الانقلابات في ستينيات القرن الماضي بعدد من دول غرب أفريقيا كغانا ومالي، والتي دفعته إلى اتباع عدد من السياسات لإخضاع الجيش الغيني للسيطرة المدنية بما في ذلك خفض الإنفاق العسكري، إلا أن الأمر لم يستمر خاصة مع وفاة سيكوتوري عام ١٩٨٤م، وبدء المؤسسة العسكرية الغينية ترسيخ أقدامها من جديد داخل أمور الحُكم والسياسة في البلاد.[٢]

٣- **إشراك المنظمات القارية والإقليمية:** يستدعي أي تحرك من أجل تبني مقاربات لتحجيم ظاهرة الانقلابات العسكرية إلى جهود الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية كإيكواس، فلابد من تنسيق وتوحيد ردود الفعل والاستجابة لكافة الممارسات غير الدستورية، نعم لكل واقعة سياقها، لكن ذلك لا يعني التحرك العسكري تجاه رفض رئيس الاعتراف بهزيمته في الانتخابات الرئاسية للبلاد، كما حدث في غامبيا عام ٢٠١٧م، مقابل غض الطرف عن انقلابات عسكرية أطاحت بالسلطات المدنية بالمنطقة ذاتها، ما يُحَفِّز بدوره قيام المزيد من الممارسات غير الدستورية كالانقلابات العسكرية، الدستورية،.. إلخ.[٣]

٤- **دور دولي فاعل:** يرى البعض بأن القارة بحاجة إلى أطراف دوليّة فاعلة تقود موجة جديدة من موجة التحول الديمقراطي، يتم خلالها ربط الحوافز الدولية بتبني الأعراف الديمقراطية،

---

[١] جوزيف سيجل، "انتخابات أفريقيا ودور الأطراف الخارجية"، مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، يناير ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://rb.gy/z95thv

[٢] إيمان عبد العظيم، "قراءة في دوافع انقلاب غينيا كوناكري"، **السياسة الدولية** (مؤسسة الأهرام: السياسة الدولية، ١٣ سبتمبر، ٢٠٢١) متاح على الرابط: https://www.siyassa.org.eg/News/18114.aspx

[٣] جوزيف سيجل، **مرجع سبق ذكره.**

كما حدث في تسعينيات القرن العشرين، لكن شريطة أن تكون هذه الممارسات حقيقية كما ذكرنا سلفًا.[١]

**خاتمة:**

عقب استعراض أبرز جوانب الظاهرة الانقلابيّة في غينيا كوناكري (الأسباب– المُحركات– النتائج والتداعيات)، البلد الواقع في غرب القارة الإفريقية، المنطقة المليئة بالتحديّات الأمنيّة والاضطرابات السياسيّة، يُمكن القول بأن وصول المُرَكّب العسكري إلى السُلطة في غينيا كوناكري، بعد أكثر من عامين على انقلاب ٢٠٢١م، لم يُسفِر عن التحسُّن المأمول للأوضاع المتردية في البلاد، خاصة أن المجلس العسكري لم يتمكن من التعامل الجيد مع بعض الملفات العالقة في الدولة، بل على العكس شهدت البلاد تزايدًا للتوترات، لاسيّما السياسية منها. وهو ما تجلّى في تصاعد المواجهة بين المجلس العسكري الحاكم وفصائل المعارضة التي أعلنت في مايو ٢٠٢٣م فشل الحوار مع السلطة العسكرية واللجوء للاحتجاجات للاعتراض على المسار الانتقالي. وفي هذا السياق دعا رجال الدين خلال تلك التداعيات المحتدمة إلى الهدوء وضبط النفس لاسيما بعد اندلاع مظاهرات عنيفة بين المعارضة وقوات الأمن خلّفت ٧ قتلى و ٥٠ جريح، فضلًا عن خسائر في الممتلكات، وفقًا لما ذكرته إذاعة فرنسا الدولية: "من أن البلاد شهدت احتجاجات عارمة احتجاجًا على عدم وضوح خطة تسلم المجلس العسكري الحاكم السلطة للمدنيين".[٢] وكانت المجموعة العسكرية الحاكمة بقيادة الكولونيل "دومبويا" في غينيا أكدت عزمها تسليم السلطة للمدنيين بعد إجراء انتخابات، وأكدت المجموعة العسكرية عزمها الحكم لمدة ٣ سنوات، وهو الوقت الذي تحتاجه لتنظيم انتخابات ذات مصداقية وإجراء إصلاحات هامة لتحقيق ما أسمته "إعادة تأسيس الدولة الغينية". لكن وجدت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "إيكواس" أن هذه المُهلَّة غير مقبولة. لذا وافقت المجموعة العسكرية الحاكمة، في أكتوبر ٢٠٢٢م على إعادة السلطة للمدنيين في غضون عامين. ومن غير المتوقع هدوء المواجهات بين الجانبين المدني والعسكري، خاصة في ظل المماطلة والتسويف المستمر من الأخير دون اتخاذ تحركات فعليّة تُثبِت صدق

---

[١] **المرجع نفسه.**

[٢] تامر الهلالي، "غينيا: توتر بين المجلس العسكري والمعارضة يهدد انتقال السلطة"، موقع صحيفة الشرق الأوسط، مايو ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://rb.gy/vz9fv1

النية في تبني مسار ديمقراطي، ما قد يؤدي بدوره إلى مزيد من العقوبات الدولية والإفريقية على السلطة، وصولًا في الأخير للتأثير على حياة الشعب الغيني المتدهورة بالفعل.[١] لذا نؤكد على ضرورة فرض عقوبات حقيقية على صانعي الانقلابات ومدبريها، سواء من خلال الجهات والمنظمات القارية والإقليمية (الاتحاد الأفريقي– إيكواس) أو نظرائها الدوليين، على نحو لا يضر بأوضاع البلاد، بحيث تتصل بالانقلابيين مباشرة، كتجميد أصول قادة الانقلاب وحرمانهم من الوصول إلى ثرواتهم، فلابد من سياسات صارمة عليهم، فلا ينبغي بأي حال الاعتراف بأولئك الذين يستولون على السلطة خارج نطاق القانون.[٢]

على صعيد آخر، من الهام أن نُشير إلى أن الاستجابات الوطنيّة والإقليميّة والقاريّة للتعاطي مع تحديّات الحُكم الرئيسية في غينيا لم تكن فعّالة ولم تحقق أي من طموحات ومتطلبات المواطن الغيني. ما زاد من حالة الاحتقان الداخلي مُمَهِّدًا الطريق أمام العسكريين للسيطرة على السُلطة المدنية الحاكمة، ليندلع الانقلاب الذي أنهى فعليًا ولاية كوندي الثالثة المُختلف على شرعيتها، والتي فاز بها بعد تغييرٍ بدستور البلاد سمح له بالترشح في انتخابات أكتوبر ٢٠٢٠م.[٣] بناءً عليه، أكد الجيش الغيني أن إطاحته بالرئيس "ألفا كوندي" (البالغ من العمر ٨٤ عامًا حينها) جاءت نتيجة لجُملة من الأسباب كان أبرزها التجاوزات الاستبدادية كإضعاف الأجهزة الأمنيّة واستخدام المؤسسة العسكرية للحفاظ على سلطته بدلًا من رضاء المواطنين. ناهيك عن إذكاء التوترات بين الطوائف، وسوء الإدارة الاقتصادية. ما ترتب عليه أنه في الخامس من سبتمبر، أطاح "دومبويا" بالرئيس المدني الأول للبلاد "ألفا كوندي"، معلنًا أن واجب الجندي هو إنقاذ البلاد. خلال بيان التدخل العسكري الغيني الثالث في أمور الحُكم منذ استقلال البلاد عام ١٩٥٨م.[٤]

في الأخير يُمكِن القول بأن هناك إشكاليّة حقيقية تتعلق بالعلاقات المدنية – العسكرية، تستوجب مناقشة غير تقليدية، وهو ما يقترن بمُعضلة الديمقراطية الهشّة في البلاد، بما في ذلك مؤسسات الدولة التي تحتاج إلى الدعم والتمكين، وكذلك المؤسسات غير الحكومية، مثل مؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، مراكز الفِكر، بما يساعد في نهاية المطاف على خلق دولة

---

[١] **المرجع نفسه.**

[٢] جوزيف سيجل، **مرجع سبق ذكره.**

[3] David Zounmenou, **Op.cit**.

[4] Judd Devermont,**Op.cit.**

أكثر مؤسساتية، لاسيّما فيما يتعلق بصُنع واتخاذ القرارات ذات الصلة بالحُكم، وألا يقتصر الأمر على شخص الحاكم، سواء كان مدنيًا أو عسكريًا.[١]

## قائمة المراجع:

### أولًا: المراجع باللُغة العربيّة

#### دوريّات:

١- مخلوف، رملي، "توظيف اقتراب تحليل النظم السياسية المقارنة: اقترب تحليل النظم أنموذجًا"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية** (المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠٢٠).

٢- محيي الدين، شيماء، "تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في أفريقيا: بوركينا فاسو نموذجًا"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، (جامعة القاهرة: كلية الدراسات الإفريقية العليا، مجلد ٤٥، عدد ٢، أبريل ٢٠٢٣).

#### مصادر الإنترنت:

٣- الهلالي، تامر، "غينيا: توتر بين المجلس العسكري والمعارضة يهدد انتقال السلطة"، موقع صحيفة الشرق الأوسط، مايو ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://rb.gy/vz9fv1

٤- عبد الرحمن، حمدي، "فخ الانقلابات: مستقبل الدور السياسي للجيوش في إفريقيا"، ٣ سبتمبر ٢٠٢٣، قراءات إفريقية، متاح على الرابط: https://rb.gy/yxgc8r

٥- "متلازمة "الرجل القوي": دوافع انقلاب كوناكري وتداعياته الجيوستراتيجية"، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٧ سبتمبر، ٢٠٢١)، متاح على الرابط: https://bit.ly/3C5HFIi

٦- سيجل، جوزيف، "انتخابات أفريقيا ودور الأطراف الخارجية"، مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، يناير ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://rb.gy/z95thv

٧- عبد العظيم، إيمان، "قراءة في دوافع انقلاب غينيا كوناكري"، موقع مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام: السياسة الدولية، ١٣ سبتمبر، ٢٠٢١)، متاح على الرابط: https://rb.gy/j61yap

٨- محمد علي، عبد القادر، "موجة انقلابات في أفريقيا جنوب الصحراء: العوامل المشتركة والسيناريوهات"، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ فبراير ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://rb.gy/fvpmvd

٩- "إدانات دولية للانقلاب الذي أطاح بحكم كوندي في غينيا"، ٦ سبتمبر ٢٠٢١، دي دبليو عربية، متاح على الرابط: https://rb.gy/jd971d

١٠-مؤشر الدول الهشّة، صندوق السلام، متاح على الرابط التالي: https://rb.gy/9eeww5

---

[١] إيمان عبد العظيم، **مرجع سبق ذكره**.

## ثانيًا: المراجع باللُغة الأجنبيّة

### Periodecals:

11- Bah, Mamadou Diouma, "The Military and Politics in Guinea: An Instrumental Explanation of Political Stability", **Armed forces & society** (Texas: Texas State University, January 2015). On: https://www.jstor.org/stable/48609199

### Electronic Sources:

12- Duzor, Megan and Williamson, Brian, "By the Numbers: Coups in Africa", VOA News, Oct 2023, On: https://projects.voanews.com/african-coups/
13- Devermont, Judd, "Guinea: The Causes and Consequences of West Africa's Latest Coup", CSIS (Center for Strategic and International Studies "CSIS", Sep 8, 2021). On: rb.gy/c2mbdt
14- Комментарий, Актуальный, "Military coup on September 5, 2021 in Guinea", October 5, 2021, On: https://www.inafran.ru/en/node/1092
15- Reid, Helen, "Guinea bauxite prices rise after coup, mines report no immediate impact", Reuters, Sep 6, 2021, On: https://rb.gy/4avoil
16- Siegle, Joseph and Eizenga, Daniel , "Walking Back the Coup in Guinea", Africa Centre for Strategic Studies, 17 Sep 2021, On: https://rb.gy/badiya
17- Uppala, Deepika, "Guinea: Post-Coup Assessment of Social, Political, and Economic Risks", The Counter Terrorism Group, Dec 2021, on: https://rb.gy/aixecz
18- Zounmenou, David, "Can coups be removed from Guinea's political culture?", ISS (Pretoria: Institute for Security Studies "ISS", September 24, 2021) On: https://rb.gy/inkn53
19- "The World Bank in Guniea", World Bank, 01 Dec 2023, on: https://rb.gy/penye3
20- "The World Bank and Ethiopian Think Tanks Discussed Economic Policymaking in Africa", March 21, 2023, On: https://shorturl.at/fCJN4.
21- "Guinea Economic Outlook", African Development Group & African Econoimc Outlook, 2023 on: https://rb.gy/d3n8mi
22- "Guniea", Economist Intelligence, On: https://country.eiu.com/guinea

# دوافع الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو وتداعياته

# (سبتمبر ٢٠٢٢م)

# Motives and repercussions of the military coup in Burkina Faso

# (September 2022)

**إعداد الباحثة: جُمَانة الصياد**

**باحثة ماجيستير علوم سياسية، تخصص علاقات دولية بكلية الدراسات العليا الإفريقية، بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.**

jumana.elsayyad.kufy@gmail.com

**ملخص**

تعد بوركينا فاسو من الدول الإفريقية التي لها تاريخ حافل بالانقلابات العسكرية، وصل عددها إلى تسع انقلابات غير المحاولات الانقلابية الفاشلة، بالإضافة إلى تعدد تلك الانقلابات وتسلسلها في الآونة الأخيرة مما يثير الانتباه؛ ففي أقل من عام قام انقلابان عسكريان، والملاحظ أن المبررات المعلنة في كلتا المرتين لا تشير إلى وجود اختلافات جوهرية تدفع إلى حدوث انقلاب مضاد بعد أشهر قليلة من السابق، مما يدل على تشابك عوامل داخلية مع أخرى خارجية تؤثر بوضوح على مسار التفاعلات داخل المؤسسة العسكرية التي ربما تمثل مجرد أداة لبعض القوى الخارجية لتحقيق مصالحها في المنطقة. ومن ثم فإن من الضروري البحث عن دوافع انقلاب ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م ودراسة دور القوى الداخلية والخارجية في تصاعد وتيرة الأحداث، والتعرف على تداعيات هذا الانقلاب على مستقبل الأوضاع المحلية والإقليمية.

**الكلمات المفتاحية: انقلاب عسكري – بوركينا فاسو – إبراهيم تراوري – فاجنر – الساحل الإفريقي.**

**Abstract:**

Studies and security and intelligence statistics confirmed the presence of nearly 60 terrorist organizations in the African continent, and this presence is a result of the continent's special circumstances, including the factors established and feeding the presence of terrorist activity, and perhaps the most prominent of those factors that help chaos, turmoil and the spread of weapons are military coups, that phenomenon that distinguishes the African continent from others, to be unique to the black continent by approximately 207 military coups, which has become An incentive for terrorist organizations and a re-establishment of their agenda and plans This threatens global security and stability, not only the African continent, which prompted us to this study to find out the impact of military coups on the activity of terrorist organizations, as the study reached the conclusion that the repeated military coups in the continent also contributed to the increasing waves of chaos and security disturbances, which terrorist organizations sought to exploit through certain tactics in order to maximize the maximum possible benefit for them.

key Words: coups – African continent – terrorist organizations – jihadist groups.

**مقدمة**

انتشرت ظاهرة الانقلابات العسكرية والتداول غير السلمي للسلطة في الدول الإفريقية منذ حصولها على الاستقلال عن المستعمر الغربي، في ستينيات القرن المنصرم وطوال فترة الحرب الباردة، وتزامنًا مع انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي فقدت الحكومات العسكرية أهم مصادر دعمها، وأصبح الدعم الأمريكي لها مشروطًا بالتزامها بالتحول الديمقراطي والتعدد الحزبي والتداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات حرة نزيهة، وعرف ذلك بـ"المشروطية السياسية"، ومع تراجع موجة الانقلابات العسكرية بصورة واضحة إلى حد كبير، وخصوصًا رفض الاتحاد الإفريقي منذ قيامه الاعتراف بالحكومات التي تصل للسلطة بأسلوب غير دستوري، فإن الملاحظ في العامين الماضيين أن مسلسل الانقلابات العسكرية في مختلف دول أقاليم القارة تجدد مرة أخرى، مما أثار البحث حول جدوى تجارب التحول الديمقراطي وإعادة تقييم مخرجاتها. وفي هذا الإطار تهدف الدراسة إلى تحليل حالة بوركينا فاسو بوصفها أحد الدول التي عانت من تاريخ حافل بالانقلابات العسكرية، كان آخرها انقلابًا مضادًا في سبتمبر ٢٠٢٢م بقيادة إبراهيم تراوري، وذلك بعد أقل من ثمانية أشهر على قيام انقلاب يناير ٢٠٢٢م بقيادة بول هنري داميبا، وفي خلفية الانقلابين تزداد الهجمات الإرهابية وتتصاعد وتيرة العنف على نحو شديد لم تشهده الدولة من قبل.

**أهمية الدراسة**

تتمحور أهمية الدراسة حول دراسة الظروف التي تختص بها بيئة بوركينا فاسو، فهى من الدول الحبيسة التي سيطر عليها الاستعمار الفرنسي لسنوات طويلة منذ عام ١٨٩٦م حتى الاستقلال عام ١٩٦٠م، فتأثرت بالميراث الاستعماري وشكل جزءًا كبيرًا من هويتها حتى بعد الاستقلال، فاللغة الفرنسية ما زالت اللغة الرسمية للدولة، وفرنسا ما زالت تعدّها إحدى مناطق نفوذها التقليدي، وفي الوقت الراهن يستاء الرأي العام من الوجود الفرنسي ودعا إلى تنوع الشراكات العسكرية، وطالبت الكثير من منظمات المجتمع المدني بمغادرة السفير الفرنسي مما أثار تخوف فرنسا من فقدانها بوركينا فاسو كما تركت مالي وإفريقيا الوسطى عن طريق أحداث مشابهة.

تعد بوركينا فاسو من الدول الإفريقية التي لها تاريخ حافل بالانقلابات العسكرية، التي وصل عددها إلى تسع انقلابات غير المحاولات الانقلابية الفاشلة، بالإضافة إلى أن تعدد تلك الانقلابات وتسلسلها في الآونة الأخيرة يثير الانتباه؛ ففي أقل من عام قام انقلابان عسكريان، والملاحظ أن المبررات المعلنة في كلتا المرتين لا تشير إلى وجود اختلافات جوهرية تدفع إلى حدوث انقلاب مضاد بعد أشهر قليلة من السابق، يدل ذلك على تشابك عوامل داخلية مع أخرى خارجية تؤثر بوضوح على مسار التفاعلات داخل المؤسسة العسكرية، التي ربما تمثل مجرد أداة لبعض القوى الخارجية لتحقيق مصالحها في المنطقة. ومن ثم فإن من الضروري البحث عن دوافع انقلاب ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م، ودراسة دور القوى الداخلية والخارجية في تصاعد وتيرة الأحداث، والتعرف على تداعيات هذا الانقلاب على مستقبل الأوضاع المحلية والإقليمية.

يعد التشابه واضحًا في الأحداث الداخلية بين بوركينا فاسو ومالي لا سيما في ظل التقارب الجغرافي بينهما، الأمر الذي يلفت الانتباه لبحث شأن منطق العدوى وانتقال ظاهرة الانقلابات العسكرية بين دول إقليم غرب إفريقيا، أيضًا يمثل اختبارًا لكل من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) والاتحاد الإفريقي في تناولهما لمعطيات هذه الظاهرة، ومن ثم تتضح أهمية الدراسة في التعرف على دوافع انقلاب سبتمبر وتداعياته والتنبؤ بسيناريوهات المستقبل.

**إشكالية الدراسة**

تتمثل الإشكالية الرئيسية في رصد كيفية تسبب العوامل الداخلية والخارجية في قيام الانقلاب العسكري المضاد في سبتمبر ٢٠٢٢م في بوركينا فاسو، والبحث عن آثاره وتداعياته حاضرًا ومستقبلًا، ليصبح التساؤل الرئيسي الذي تحاول الدراسة الإجابة عنه: كيف ساهمت القوى الخارجية في قيام انقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م في بوركينا فاسو؟ وما مدى إمكانية تخلي المؤسسة العسكرية عن الحكم وتسليمها السلطة لحكومة مدنية تطبيقًا للنظام الدستوري؟

**تساؤلات الدراسة**

١- كيف أثرت الظروف الإقليمية على قيام الانقلاب العسكري المضاد في بوركينا فاسو؟
٢- ما أبرز دوافع ومبررات قادة الانقلاب العسكري سبتمبر ٢٠٢٢م ومبرراتهم في بوركينا فاسو؟

٣- ما أهم التداعيات التي أسفر عنها الانقلاب العسكري سبتمبر ٢٠٢٢م في بوركينا فاسو؟

٤- ما مواقف المنظمات الدولية والإقليمية والدول الكبرى إزاء انقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م في بوركينا فاسو؟

**منهج الدراسة**

تستخدم الدراسة منهج تحليل النظم لديفيد إيستون، عن طريق: أولًا: تحليل الأوضاع الداخلية والخارجية التي شاهدتها بوركينا فاسو وأدت لقيام الانقلاب العسكري في نهاية شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٢م، وثانيًا: مناقشة العوامل المباشرة التي سببت الانقلاب لأنها بمثل المدخلات التي بررت لقادة الانقلاب القيام به، وثالثًا: رصد التداعيات السياسية والأمنية التي أسفر عنها هذا الانقلاب العسكري بوصفها المخرجات، رابعًا وأخيرًا: التقييم والتنبؤ بالسيناريوهات المحتملة لمستقبل الحكومة العسكرية في بوركينا فاسو.

**تقسيم الدراسة**

وفقًا للمنهج السابق الإشارة إليه تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات المذكورة سالفًا. تمهد الدراسة في بدايتها بجزء تاريخي عن الانقلابات السابقة في بوركينا فاسو، وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ يتحدث المحور الأول عن ملامح البيئة الداخلية والخارجية لدولة بوركينا فاسو ومحدداتها، ثم يأتي المحور الثاني ليتناول أبرز التداعيات التي ترتبت على الانقلاب العسكري في سبتمبر ٢٠٢٢م، في حين يعرض المحور الثالث مواقف المجتمع الدولي إزاء الانقلاب محل الدراسة، وتختم الدراسة بسرد أهم النتائج التي تم استخلصت وبالتنبؤ بسيناريوهات المستقبل، إذا تتضمن الدراسة المحاور التالية:

الأول: عوامل انقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م في بوركينا فاسو ودوافعه.

الثاني: تداعيات الانقلاب العسكري المضاد في بوركينا فاسو وآثاره.

الثالث: مواقف المجتمع الدولي إزاء انقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م في بوركينا فاسو.

## تمهيد تاريخي

أطيح بالرئيس بليز كومباوري عام ٢٠١٤م بعد استمراره في السلطة طويلًا مدة ٢٧ سنة، ولم يكن هذا الانقلاب أول حالة للتدخل المباشر للجيش في الحياة السياسية، فقد كان أول انقلاب في شهر يناير عام ١٩٦٦م الذي أطاح بالرئيس موريس ياميوجو، ثم انقلاب شهر نوفمبر عام ١٩٨٠م بقيادة العقيد سايي زيربو الذي أطاح بالرئيس أميزانا، وفي شهر نوفمبر عام ١٩٨٢م تولى الرئيس جين بابست أودريجو بموجب انقلاب عسكري، وبعد أقل من عام –وتحديدًا في أغسطس عام ١٩٨٣م– حدث الانقلاب عليه، وتولى توماس سانكارا السلطة وظل في منصبه حتى أطيح به في انقلاب في شهر أكتوبر عام ١٩٨٧م الذي أسفر عن مقتل سانكارا وتولى كومباوري السلطة، وظل الأخير في منصبه لأكثر من ربع قرن حتى أطيح به في انقلاب عام ٢٠١٤م[١].

لم تكن هذه آخر الانقلابات الناجحة، ففي يوم ٢٣ من شهر يناير عام ٢٠٢٢م قام انقلاب ضد الرئيس –المنتخب عام ٢٠١٥م– الذي يدعى روش مارك كابوري بقيادة المقدم بول هنري داميبا، وظلت الأوضاع الداخلية متوترة حتى حدث انقلاب مضاد في يوم ٣٠ من شهر سبتمبر في العام نفسه[٢].

## المحور الأول: عوامل انقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م في بوركينا فاسو ودوافعه

دفعت مجموعة من المحددات الخارجية والملامح الداخلية النظام السياسي في بوركينا فاسو إلى تهيئة البيئة الخصبة لقيام الانقلاب العسكري المضاد في سبتمبر ٢٠٢٢م؛ وفيما يلي توضيح أهمها، فهي تتنوع بين أمنية وسياسية واقتصادية.

### أولًا: العوامل الداخلية لانقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م

#### ١–سوء الأوضاع الأمنية

[١] تامر عبد الحميد محمد مرتضى، **العلاقات المدنية العسكرية: دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، يناير ٢٠١٦م) على الرابط https://democraticac.de/?p=26247 ، جرى الاطلاع في ٧ ديسمبر ٢٠٢٣م.

[٢] أحمد عسكر، **ماذا يحدث في بوركينا فاسو**، على الرابط https://acpss.org.eg/News/17383.aspx، جرى الاطلاع في ٧ ديسمبر ٢٠٢٣م.

عاشت دولة بوركينا فاسو حالة من الاضطراب الأمني في شوارع العاصمة والمدن الكبرى، وداخل صفوف الجيش أيضًا؛ وذلك يرجع إلى تصاعد الهجمات الإرهابية التي تقوم بها كل من تنظيم داعش وتنظيم القاعدة[١]، فقد وصل عددها إلى أكثر من ٤٠٠ حادث عنف منذ مطلع عام ٢٠٢٢م، وهو ما يمثل نحو ١٦٪ من مجمل هذا النوع في منطقة الساحل الإفريقي، ومن أبرز هذه الحوادث: قبل الانقلاب بأيام قليلة جاء هجوم إرهابي على كتيبة عسكرية أدى إلى وفاة العديد من المدنيين والعسكريين، كما شهدت المناطق الغنية بالموارد في الشمال تصعيدًا شديدًا للعنف وخصوصًا من جانب جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" التابعة لتنظيم القاعدة[٢]، وتسببت حوادث العنف في نزوح واسع النطاق، فمن شهر يونيو حتى شهر سبتمبر عام ٢٠٢٢م نزح نحو ٢ مليون مواطن داخليًا، في حين هرب نحو ٢٩ ألف مواطن خارج حدود الدولة لاجئين، ومنذ نهاية شهر يناير حتى نهاية سبتمبر ارتفع عدد القتلى إلى ٣٢٤٤، بالإضافة إلى توقف عمل النظامين الصحي والتعليمي، فقد أغلقت أكثر من ٤٠٠٠ مدرسة بسبب الانفلات الأمني في فترة حكم داميبا[٣]، واتهم النقيب تراوري سلفه المقدم داميبا بالإخفاق في الحفاظ على الأمن الداخلي للدولة، وعدم الاكتراث بتقديم الأسلحة اللازمة لمواجهة الجماعات الإرهابية التي باتت تسيطر على ٤٠٪ من مساحة الدولة[٤].

### ٢- تراجع أداء المجلس العسكري بقيادة المقدم داميبا

لقد كان انتشار الإرهاب والتوتر الأمني من أبرز الأسباب المعلنة لانقلاب ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م، ففي يوم ٦ سبتمبر جرى تفجير قافلة إمدادات بعبوة ناسفة مما أودى بحياة ٣٥ مدنيًا وإصابة العشرات[٥]، ثم في يوم ٢٨ سبتمبر حدث هجوم على قافلة مساعدات غذائية مكونة من

---

[1] International Crisis Group: **An Initial Assessment of Burkina Faso's Transitional Leadership, (Brussels: International Crisis Group**, 14 September 2022) at link https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/burkina-faso/initial-assessment-burkina-faso-transitional-leadership/
جرى الاطلاع في ٧ ديسمبر ٢٠٢٣م.

[٢] **حرب "الثروة والإرهاب"... منافع تجنيد المدنيين في بوركينا فاسو**، سكاي نيوز العربية، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢م، على الرابط https://shorturl.at/cgIL7/
جرى الاطلاع في ٧ ديسمبر ٢٠٢٣م.

[3] Relief web: **Coup d'état in Burkina Faso: What for the Already Fragile Population?** at link https://reliefweb.int/report/burkina-faso/coup-detat--burkina-faso-what-future-already-fargile-population/

[٤] "حرب الثورة والإرهاب"، **مرجع سبق ذكره**.

[٥] محمد الجزار، "أسباب وتداعيات الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو"، **قراءات إفريقية**، ص٢، على الرابط https://shorturl.at/bgwA8/

١٥٠ شاحنة كانت متجهة إلى مدينة جيبو في الشمال، ووصل عدد الضحايا إلى ١٠ مدنيين و١١ جنديًّا، واحترقت القافلة برمتها مما زاد من شدة أزمة الغذاء التي تعانيها هذه المنطقة التي تحاصرها الجماعات الإرهابية لأشهر عدة[١].

### ٣- غياب الإستراتيجية لمواجهة الجماعات الإرهابية وعمليات العنف

اتبع المقدم داميبا أسلوب الحوار مع الجماعات الإرهابية للتفاوض بشأن وقف عمليات العنف المسلحة، ولكن من الملاحظ أن الحوار أحفق وكان مخيبًا للآمال وبلا جدوى، فقد ازدادت الهجمات الإرهابية وتصاعدت حدتها في الأشهر الثمانية لحكم داميبا. وفي ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢م أقال داميبا وزير الدفاع وتولى المنصب بنفسه، ما أثار غضب ضباط الجيش ولا سيما بعد عجزهم عن استعادة مدن كاملة سيطرت عليها الجماعات الإرهابية، وكانت آمنة قبل تولي داميبا، ومن ثم لا توجد أهداف واضحة ومدى زمني محدد لمكافحة الإرهاب، مما يسّر للجماعات الإرهابية استغلال حالة الفراغ الأمني[٢].

### ٤- سخط الجنود من نهج إدارة داميبا

صرح الكثير من الجنود عن استيائهم من إدارة ناميبا، سواء على مستوى الجيش أو على مستوى القضايا والملفات العالقة قبل قيامه بانقلاب يناير ٢٠٢٢م، ومن أبرز مظاهر سوء إدارته حابى داميبا خريجي المدرسة العسكرية في كاديوجو على نظرائهم داخل صفوف الجيش، إذ وظفهم بالمناصب الرئيسية في الإدارات العسكرية، الأمر الذي ميزهم بشدة على حساب غيرهم. أيضًا سخط الجنود داخل وحدة الكوبرا العسكرية التي كلفت عام ٢٠١٩م بخصوص التصدي للجماعات الإرهابية، وذلك نظرًا لما تعرضوا إليه من مخاطر في أثناء المحاربة في الميدان، في ظل عدم توفر تجهيزات كافية تمكنهم من التعامل مع الجماعات الإرهابية، إلى جانب تأخر الرواتب والمكافآت المستحقة لهم التي قدرت بنحو ٦ مليون فرنك إفريقي لكل منهم[٣].

---

جرى الاطلاع في ٧ ديسمبر ٢٠٢٣م.

[١] نسرين الصباحي، **العودة للمربع الأول: دوافع وتداعيات الانقلاب الأخير في بوركينا فاسو**، على الرابط https://ecss.com.eg/21229/ جرى الاطلاع في ٧ ديسمبر ٢٠٢٣م.

[٢] محمد الجزار، **مرجع سبق ذكره**، ص٢.

[٣] **المرجع السابق**، ص٣.

### ٥- الرغبة في تنوع الشراكات الدولية لمواجهة النفوذ الفرنسي داخليًّا

لقد كانت واحدة من المبررات التي أعلنها قادة انقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م ضد داميبا هو اعتماده على فرنسا فقط وإصراره على عدم الاستعانة بقوة دولية أخرى لمكافحة الإرهاب، فقد رفع كثير من مؤيدي الانقلاب لافتات تتضمن شعارات معادية لفرنسا، كما رفعوا الأعلام الروسية وطالبوا بإشراك روسيا في مواجهة الجماعات الإرهابية، واتهمت شريحة عريضة من المواطنين – سواء مدنيين أو عسكريين– داميبا بمحاولة التقارب والتعاون مع فرنسا والنظم الموالية لها رغم الغضب الجماهيري من فرنسا في أغلب دول إقليم غرب إفريقيا، وهذا الاتهام جاء بعد لقاء يوم ٨ سبتمبر بين داميبا وبين الأدميرال جان فيليب رئيس الأركان العسكري الخاص لدى الرئيس الفرنسي، وفي حضور رئيس أركان الجيش البوركيني[١].

### ٦- تدهور الاقتصاد المحلي

تمتلك بوركينا فاسو ثروات هائلة، وعلى رأسها الذهب الذي يعد مصدرًا رئيسيًّا لإيرادات الدولة، ومع ذلك تعد بوركينا فاسو من أفقر دول العالم، إذ تشير تقارير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢م إلى أن قرابة ٤٠٪ من إجمالي السكان يعيشون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٥.٧٪ في عام ٢٠١٩م إلى ٢.٥٪ في عام ٢٠٢٢م، بينما في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢م احتلت بوركينا فاسو المركز ١٨٤[٢]. كما عانى الاقتصاد البوركينابي من أزمة غذاء حادة إثر الحرب الروسية-الأوكرانية، لأن روسيا توفر ٢٠٪ من مصادر واردات القمح، وواجهت غالبية المقاطعات الشمالية والشرقية حالة من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى درجة الطوارئ، وفقًا لشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة، فقد أجبرت الجماعات الإرهابية السكان على الخضوع، وحاصرت مناطقهم منعًا لوصول قوات أمن الدولة، ففي ظل حالة الانفلات الأمني نَقُصَ الغذاء والدواء نقصًا كبيرًا في المناطق التي ارتفعت بها مستويات النزوح، كما هاجمت العديد

[١] المرجع السابق، ص٣.

[2] The World Bank: **Burkina Faso Overview: Development News, Research, data** at link https://www.worldbank.org/en/country/burkinafaso

من الجماعات الإرهابية مناجم الذهب، الأمر الذي يهدد قطاعًا رئيسيًّا في اقتصاد الدولة[١]. نجد خمسة ملايين مواطن يبحثون عن فرصة عمل من إجمالي ٢١ مليون نسمة، فقد سجل مؤشر البطالة أعلى معدلاته في تاريخ الدولة منذ عام ١٩٩٠م الأمر الذي أثر سلبًا وزاد من تأزم الوضع الاقتصادي[٢].

**ثانيًا: العوامل الخارجية لانقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م**

**١- مساعي روسيا لتعزيز نفوذها في الساحل الإفريقي**

صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أثناء القمة الروسية-الإفريقية الأولى في عام ٢٠١٩م أن حكومته على أتم استعداد للتعاون مع دول الساحل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب، ولقي هذا التصريح ترحابًا كبيرًا وتأييدًا سياسيًّا من دول المنطقة ومن ضمنها بوركينا فاسو، فقد دعا رئيسها الأسبق مارك كابوري في تصريح له -قبل انقلاب داميبا- إلى الشراكة مع روسيا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في إقليم غرب إفريقيا، كما صرح رئيس تشاد الراحل إدريس ديبي أن الدعم الروسي يعد شأنًا ضروريًّا لتعزيز الاستقرار في الإقليم، فضلًا عن خروج آلاف المواطنين في مالي مطالبين بدعم روسيا في مكافحة الإرهاب، وذلك عقب انقلاب أغسطس ٢٠٢٠م[٣].

**٢- إخفاق الدور الفرنسي في القضاء على الإرهاب**

مع أن عملية برخان تعد أكبر عملية عسكرية فرنسية في الساحل الإفريقي وقد مر عليها قرابة ١٠ سنوات وجرى تعزيزها أكثر من مرة، لكن التقديرات والبيانات توضح أن الهجمات الإرهابية وآثارها التدميرية لم تتوقف بل تتنامى، وتزداد أعداد الضحايا واللاجئين والنازحين، مما يدل على أن فرنسا لم تتمكن من القضاء على الإرهاب، وذلك دفع العديد من المواطنين في دول الساحل إلى الخروج في مسيرات منددة بتفشي العنف والخسائر[٤].

---

[١] شيماء محي الدين، تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في إفريقيا.. بوركينا فاسو نموذجًا، **مجلة الدراسات الإفريقية**، مجلد ٤٥، عدد ٢، إبريل ٢٠٢٣م، ص٣٧٩-٣٨٠.

[٢] سكاي نيوز عربية، **مرجع سبق ذكره**.

[3] Laurent Ribadeau Dumas, **La Russie exerce -t- elle une influence au Mali? 21/11/2019** at link https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/politique-africaine/la-russie-exerce-t-elle-une-influence-au-mali-3711387.html/

[4] Cartina Doxee, Marielle Haris and Jared Thompson**: The End of Operation Barkane and the Future of Counterterrorism in Mali**, at link

### ٣- تنامي استياء الرأي العام من الوجود الفرنسي في الساحل الإفريقي

يعتقد شعوب دول الساحل الخمس أن ثمة تواطؤًا بين الرؤساء وفرنسا على حساب أمن دولهم، وذلك يرجع للتحديات بالغة الخطورة التي تواجهها القوات العسكرية الفرنسية في الساحل الإفريقي بعدما تصاعدت وتيرة الهجمات الإرهابية، ومن ثم أصبحت السياسة الفرنسية في مأزق صعب نتج عنه فقدان فرنسا نفوذها في كل من إفريقيا الوسطى ومالي، لا سيما في ظل الغضب الجماهيري من الوجود السلبي لفرنسا[١].

### ٤- انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي

توجد كثير من الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي، ومن أبرزها: المرابطون، وبوكو حرام، وأنصار الدين، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، والتوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وغيرهن[٢]، ووفقًا للتقارير الصادرة من الأمم المتحدة يتضح أن عدد الهجمات الإرهابية تضاعف خمس مرات في أربع سنوات فقط منذ عام ٢٠١٦م، إذ تشير الإحصاءات إلى ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية من ٩٠ إلى ٤٦٥ عملية بين ٢٠١٦م و٢٠١٨م واستمرت هذه الزيادة المضطردة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢م، وقرابة ٣٤٪ من الهجمات الإرهابية تستهدف المدنيين. وحتى مع الوجود الكثيف للقوات الدولية والإقليمية التي تقودها فرنسا وتتكون من ٢٠ دولة، وكذلك وجود بعثة الأمم المتحدة المكونة من ١٥ ألف جندي، وأيضًا القوات الأمريكية في النيجر، فإن تنظيم داعش توسع في عملياته في النصف الأول من عام ٢٠١٩م[٣].

### ٥- الانقسامات المجتمعية راعية للإرهاب في الساحل الإفريقي

---

https://www.csis.org/analysis/end-operation-barkane-and-furure-counterterrorism-mali

[1] Ibrahim Maiga and Nadia Adam: **What exactly are foreign troops protecting in the Sahel**? At link https://issafrica.org/iss-today/what-exactly-are-foreign-troops- protecting-in-the-Sahel/

[٢] زينب حسني عز الدين، **الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي**، على الرابط https://www.shorouknews.com/colums/view.aspx?cdate=07052018&id=ad2f6488-25b4-4faf-9a17-095681abca28/
جرى الاطلاع في 8 ديسمبر ٢٠٢٣م.

[٣] شيخ محمد، **فرنسا ودول الساحل... نحو تدويل الحرب على الإرهاب: في ظل المتغيرات الأمنية والاعتبارات السياسية**، على الرابط، https://shorturl.at/iyAJ3/، جرى الاطلاع في 8 ديسمبر ٢٠٢٣م.

استغلت التنظيمات الإرهابية التعددية العرقية والدينية وانقساماتها المتأصلة داخل دول الساحل الإفريقي، بغرض إنشاء تحصينات اجتماعية لهم في مواجهة الحكومات والقوى الدولية، وأساء شباب بعض الجماعات العرقية استخدام الإرهاب تعبيرًا عن تمردهم ضد الدولة بالعمل العسكري غير الرسمي، ليس ذلك فحسب بل إن آخرين منهم أعلنوا عن ولائهم لتنظيمات إرهابية بعينها مثل الطوارق والفولاني، وهما بالفعل بينهما صراعات حدودية بين مالي والنيجر من أجل الاستيلاء على الموارد الطبيعية، حيث توظف التنظيمات الإرهابية هذه الصراعات لتوطيد هيمنتها وتحقيق أهدافها[١].

### ٦- التوتر السياسي في دول الساحل الإفريقي

يشهد الساحل الإفريقي اضطرابات سياسية عدة، فعلى سبيل المثال وليس الحصر: حدث في مالي انقلابان عسكريان متتاليان في أقل من عام، جاء الأول في أغسطس ٢٠٢٠م ثم خلفه الثاني سريعًا في مايو ٢٠٢١م، وفي إطار التقارب الجغرافي والتداخل الإثني بين دول الساحل يصبح انتقال الصراعات بمنطق العدوى من دولة إلى أخرى أمرًا حتميًّا، ويرجع ذلك إلى ضعف الأنظمة الحاكمة وهشاشتها، وإلى خطورة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها، لذا تتأثر بشدة الأوضاع الداخلية في بوركينا فاسو وكذا العلاقات بين النخب، مما يجعل الأمر معقدًا ويصعب التنبؤ بتطوره مستقبلًا[٢].

### ٧- معاناة اقتصادات دول الساحل الإفريقي من تداعيات الأزمة العالمية

حذرت وكالات الأمم المتحدة المعنية من نتائج التدهور اقتصادي في دول الساحل الوسطي (النيجر ومالي وبوركينافاسو) التي تتجاوز تمويل الإغاثات المتاح، لأن الحرب الروسية-الأوكرانية أثرت سلبًا وبشدة على إمدادات السلع الأساسية كالوقود والغذاء والأسمدة، وخلفت تحديات جديدة يصعب التعامل معها[٣].

---

[١] شيماء البكش: **معضلة الدور... مستقبل الدور الفرنسي في مكافحة الإرهاب بالساحل والصحراء**، على الرابط https://marsad.ecssstudies.com/18580/، جرى الاطلاع في 8 ديسمبر ٢٠٢٣م.

[2] African Union: **Coup d'état and Political Instability in the Westen Sahel,** (Adis-Ababa: African Center on the study and research on terrorism, policy report, April 2022) pp. 4- 6

[3] **Burkina Faso: Conflict and Military Rule** at linkhttps://spg.fas.org/crs/row/IF10434.pdf

**المحور الثاني: تداعيات الانقلاب العسكري المضاد في بوركينا فاسو وآثاره**

ترتب على انقلاب ٣٠ سبتمبر مجموعة من النتائج التي يتمثل أهمها في الآتي:

**١- استقالة المقدم داميبا ومغادرته**

عقب إعلان ضباط الجيش برئاسة النقيب إبراهيم تراوري الإطاحة بالمقدم بول هنري داميبا، قرر داميبا أن تكون استقالته مشروطة، وألزم قادة الانقلاب الجدد بقبولها حتى يوقع على الاستقالة ويسلم السلطة سلميًّا، وبموجب وساطة شخصيات دينية رفيعة المستوى لتجنب الدخول في دائرة العنف التي لا تنتهي وتتسبب في انقسامات بين صفوف القوات المسلحة، وفعلًا وافق النقيب تراوري على كافة الشروط، ألا وهي:[١]

١- استمرارية العمليات الجارية لمكافحة الإرهاب.
٢- ضمان سلامة أفرد القوات المسلحة التي دعمت المقدم داميبا، وعدم مقاضاة أي منهم.
٣- تعزيز التماسك داخل صفوف الجيش.
٤- تحقيق المصالحة والاندماج الوطني في المجتمع.
٥- التزام السلطات الجديدة بتنفيذ التعهدات مع الإيكواس.
٦- استكمال أمور الإصلاح ومعالجة القضايا العالقة.
٧- ضمان سلامة المقدم داميبا وعائلته والحفاظ على حقوقه وحقوق المتعاونين معه.

ثم وقع المقدم داميبا على استقالة مكتوبة من رئاسة بوركينا فاسو في يوم ٢ من شهر أكتوبر عام ٢٠٢٢م، وألقى خطابًا أعلن فيه رسميًّا استقالته من الرئاسة تجنبًا للفوضى وإعلاءً للمصلحة العامة، ثم غادر إلى توجو حيث استقبلته حكومتها ورحبت به وأشادت بموقفه في ترجيح الخيار السلمي[٢].

[١] شيماء محي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٨١.
[٢] محمد الجزار، **مرجع سبق ذكره**، ص٣.

### ٢- تولي النقيب تراوري الحكم ووضع سياسة جديدة لمكافحة الإرهاب

ألقى النقيب كيسيند سيكا سورغو بيانًا في التلفزيون الرسمي، أوضح فيه أن النقيب إبراهيم تراوري، بوصفه رئيس الحركة الوطنية للإنقاذ والإصلاح التي قادت الانقلاب، سيتولى سلطة رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وجرى تشريع قانون أساسي له يحل محل الدستور مؤقتًا. يوم ٥ من شهر أكتوبر عام ٢٠٢٢م تولى النقيب تراوري منصب رئيس الجمهورية رسميًّا؛ فتعهد باحترام الجدول الزمني للتحول الديمقراطي المتفق عليه مسبقًا في عهد داميبا مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، الذي ينص على العودة إلى النظام الدستوري في نحو ٢٤ شهرًا، وأكد أيضًا على وفائه بالالتزامات الدولية وخصوصًا فيما يرتبط بحقوق الإنسان، وتعاونه مع آليات تقييم الإيكواس[١].

عيّن تراوري المحامي أبولينير دي تامبيلا رئيسًا للحكومة في ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٢م، خلفًا للخبير الاقتصادي ألبرت ويدراجو الذي تولى منصبه في مارس من العام نفسه، وعقب تولي دي تامبيلا منصبه أطلق حملة تطوع وفتح الباب لتجنيد ٥٠ ألفًا للمشاركة في مكافحة الإرهاب، وأهدافه من هذه الحملة إمداد الجيش بمزيد من الموارد البشرية في ظل انتشار الجماعات الإرهابية وسيطرتها على مناطق حدودية عدة مع ساحل العاج والنيجر ومالي، ولتعزيز قوات الشرطة أيضًا مما يجعلها أكثر قدرة على حماية المواطنين ولا سيما في القرى، كذا حماية المناطق الشمالية الغنية بالموارد المعدنية، إذ توجد رواسب ذهب بكميات ضخمة ومناجم صناعية وحرفية مسجلة تعد مطمعًا للجماعات الإرهابية، وبجانب الأهداف الأمنية سالفة الذكر هدف اقتصادي مهم للغاية هو معالجة أزمة البطالة والتصدي للزيادة المضطردة فيها التي بدأت منذ عام ٢٠٢٠م، فقد حددت وزارة الدفاع ضمن شروط التطوع أن يتراوح العمر بين ٢٤ و٢٦ عامًا[٢].

---

[١] إبراهيم تراوري يتولى رسميا منصب رئيس بوركينا فاسو ويتعهد باحترام جدول الانتقال الديمقراطي، فرنسا ٢٤، ٦ أكتوبر ٢٠٢٢م، على الرابط https://shorturl.at/beDL2/، جرى الاطلاع في ٩ ديسمبر ٢٠٢٣م.

[٢] **حرب "الثروة والإرهاب".. منافع تجنيد المدنيين في بوركينا فاسو، مرجع سبق ذكره.**

### ٣- إضعاف الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب

توقع كثير من المحللين والباحثين أن الانقلاب سيؤدي إلى تقويض المساعي الثنائية بين بوركينا فاسو والنيجر في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، في ظل التقارب الملحوظ بين النقيب تراوري وروسيا، إذ صرح بضرورة تغيير خريطة التحالفات الدولية لبوركينا فاسو وهو وضع يشبه الأحداث في مالي. وتأكيدًا لاحتمالية تحقق هذا التوقع ظهرت حركة "بوركينا- روسيا"، التي تضم عددًا من الحقوقيين والسياسيين والصحفيين الداعمين للشراكة والتحالف العسكري مع روسيا، الأمر الذي ينذر بتوتر العلاقات بين بوركينا فاسو والنيجر التي تستضيف قوات فرنسية وأمريكية[١].

### ٤- الترحيب الجماهيري بالدور الروسي والرفض الشعبي للوجود الفرنسي

ألقى النقيب تراوري خطابًا متلفزًا اتهم فيه المقدم داميبا باللجوء إلى قاعدة عسكرية فرنسية، وبعد هذا الخطاب تظاهر الجماهير أمام السفارة الفرنسية -التي نفت الاتهام- في العاصمة واجادوجو وهتفوا ضد الوجود الفرنسي ورفعوا الأعلام الروسية، كذلك تعرض المركز الثقافي الفرنسي للاعتداء من جانب المتظاهرين[٢]. عدّ المحللون السياسيون هذه الأحداث مؤشرًا على الرغبة الملحة للشعب البوركيني في الانضمام لدائرة النفوذ الروسي كما انضمت كل من إفريقيا الوسطى ومالي[٣].

بالعودة للواقع الرسمي، فرنسا تعد الشريك الرئيسي لبوركينا فاسو، وتقدم الدعم في الخطة التكنولوجية للحكومة وكذا تقدم السلاح للجيش، أما المطالبة بقطع العلاقات مع فرنسا -بعد الانقلاب المضاد في سبتمبر ٢٠٢٢م- في سبيل التعاون مع البديل الروسي، لا يعني ذلك إلغاء الاتفاقات مع باريس حتى لو الحكومة الانتقالية تسعى لتوطيد العلاقات مع موسكو[٤].

## المحور الثالث: مواقف المجتمع الدولي إزاء انقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م في بوركينا فاسو

---

[١] نسرين الصباحي، **مرجع سبق ذكره**.

[٢] شيماء محي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٨٣.

[٣] **الصراع الروسي الفرنسي على إفريقيا.. بوركينا فاسو نموذجًا**، سكاي نيوز العربية، ٣ أكتوبر ٢٠٢٢م، على الرابط https://shorturl.at/er049/، جرى الاطلاع في ٨ ديسمبر ٢٠٢٣م.

[٤] "حرب الثروة والإرهاب".. منافع تجنيد المدنيين في بوركينا فاسو، **مرجع سبق ذكره**.

شهدت الأيام التالية لانقلاب سبتمبر حالة من الاضطراب السياسي في دول الساحل الإفريقي، فقد صدرت مجموعة من التصريحات من جانب الأطراف الإقليمية والقوى الدولية الكبرى توضح مواقفهم، ورصد أبرزها كما يلي، مع مراعاة أولوية عرض المواقف الإفريقية ثم تليها بقية المواقف العالمية:

**١- موقف الاتحاد الإفريقي (المستوى القاري)**

أدان موسى فكي رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي أية محاولة للاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة، وصرح عن قلقه الشديد من تصعيد موجة التغييرات غير الدستورية للحكومات في بوركينا فاسو وغيرها من الدول الإفريقية، كما طالب قادة الانقلاب والجيش بتجنب أنشطة العنف ضد المدنيين، وأكد على وجوب عودة الجيش للنظام الدستوري في الموعد المتفق عليه[١].

**٢- موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) (المستوى الإقليمي الفرعي)**

أعربت الإيكواس عن استيائها من الاستيلاء على السلطة بالقوة، وطالبت قادة الانقلاب الجديد بالالتزام بالجدول الزمني الذي جرى التوافق عليه من قبل، والعودة للنظام الدستوري بحلول منتصف ٢٠٢٤م، ثم تدخلت الجماعة وسيطًا لرعاية الحوار السلمي بين مختلف الأطراف، كما أرسلت بعثة في يوم ٤ من شهر أكتوبر بغرض تقييم الأوضاع[٢]. ظاهرة الانقلابات المتتالية في الساحل الإفريقي أصبحت تمثل تحديًا صعبًا للجماعة، لأنها حاولت أن تمنع عدوى هذا الأمر عن طريق أسلوب الردع وفرضت عقوبات على مالى، لكنها أخفقت مما يشير إلى ضعف الآليات التي تستخدمها للحيلولة دون تكرر حدوث الانقلابات العسكرية. الجدير بالذكر أن الإيكواس علقت عضوية بوركينا فاسو من آخر يناير ٢٠٢٢م، بسبب الانقلاب العسكري الذي قام به المقدم بول هنري داميبا ليطيح بالرئيس روش مارك كابوري[٣].

**٣- موقف دول الجوار الجغرافي**

شعرت النخب السياسية الحاكمة في دول الجوار بالقلق البالغ في أولى أيام انقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م، ومن أهم المواقف التي برزت موقفا غينيا بيسا وساحل العاج؛ ففي يوم ٣ أكتوبر توجه رئيس غينيا

[١] شيماء محي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٨٥.
[٢] محمد الجزار، **مرجع سبق ذكره**، ص٤.
[٣] شيماء محي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٨٦.

بيساو عمر سيسكو –الذي ترأس دولته الدورة في هذا الحين للإيكواس– إلى فرنسا لكي يلتقي بالرئيس إيمانويل ماكرون للتشاور بشأن تطورات الأحداث في بوركينا فاسو، كما أن وزير خارجية غينيا بيساو ذهب إلى بوركينا فاسو في ٤ أكتوبر ضمن بعثة الإيكواس لتقييم الأوضاع. بينما كان موقف ساحل العاج يتمثل أيضًا في توجه رئيسها الحسن واتارا إلى فرنسا في اليوم التالي للانقلاب مباشرة لتباحث أمر بوركينا فاسو الطارئ وذلك لأن ساحل العاج أحد أهم خلفاء فرنسا في الساحل الإفريقي[١].

**٤– موقف فرنسا**

ترى فرنسا أن ثمة معوقات متزايدة يضعها السكان لعرقلة عمل قواتها المنتشرة في أراضي بوركينا فاسو منذ ٢٠١٣م، لأنهم مستاؤون من وجودها الذي لم يُفد في ظل تصاعد حوادث العنف، والدليل على غضبهم هو: بعد حدوث انقلاب سبتمبر هجم المتظاهرون الرافضون لوجود فرنسا على سفارتها ومعهدها الثقافي رافعين شعارات ضدها وكذا أعلام روسيا، تعبيرًا عن رغبتهم في الشراكة مع الأخيرة[٢]. المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن لوجاندر صرحت بإدانتها لوكالة فرنس برس مظاهر العنف التي تعرضت لها المنشآت الفرنسية، وأعلنت عن تشكل لجنة أزمة في واجادوجو وتعبئة فرق فرنسية للحفاظ على سلامة المواطنين الفرنسيين التي تعد أولوية[٣]، أمّا السفير الفرنسي في بوركينا فاسو لوك هالاد فصرح أن الجميع من مصلحته ضمان بقاء بوركينا فاسو وأمنها، وأوضح في لقائه مع رئيس الوزراء البوركينابي أبولينير دي تامبيلا في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢م أن حكومته ترى وجوب تعاونها مع بوركينا فاسو، لاسيما أن فرنسا الشريك الثنائي الأول لها، إذ تقدم وكالة التنمية الفرنسية دعمًا بقيمة تتجاوز ١٠٠ مليون يورو سنويًّا، أكد أيضًا على استمرار تواجد القوات الخاصة الفرنسية في العاصمة واجادوجو على نحو أكثر تكيفًا وتعاونًا مع القوات الخاصة البوركينية[٤].

---

[١] محمد الجزار، **مرجع سبق ذكره**، ص٤.

[٢] شيماء محي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٨٨–٣٨٩.

[3] Philip Andrew Churm**: France condemns Attacks on Embassy in Ouagadougou Following Military Coup** at link https://www.africanews.com/2022/10/02/france-condemns-attacks-on-embassy-in-ouagadougou-following-military-coup/.

[٤] مدار، لوك هالاد: سنبقى إلى جانب بوركينافاسو ما دامت السلطات ترغب في ذلك، على الرابط https://madar.mr/topics/22019.html، جرى الاطلاع في ٨ ديسمبر ٢٠٢٣م.

### ٥- موقف روسيا

قدم رئيس مجموعة فاجنر الروسية للأمن فور حدوث الانقلاب بساعات التهنئة لقادة الانقلاب الجدد وأعوانهم على قيامهم بما كان ضروريًّا على حد قوله، ومع أن الكرملين دومًا ينفي صلته بمجموعة فاجنر فإن المحللين السياسيين يعدّونها أداة يستخدمها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وفعليًّا تمكنت من وضع موطئ قدم لروسيا في نحو ٦ دول إفريقية مثل مالي وإفريقيا الوسطى والسودان. عبّر المتحدث الرسمي باسم الكرملين ديمتري بيسكوف عن تطلع روسيا إلى تهدئة الأوضاع المتوترة والاستقرار، داعيًا الجميع للتوافق والعمل معاً من أجل حفظ الأمن، اكتفى بذلك ولم يتناول شأن إقامة علاقة مع قادة الانقلاب. عدّ بعض المحللين السياسيين أن روسيا لعبت دورًا في التحريض على قيام هذا الانقلاب المضاد؛ لتستفيد أكثر على المستوى الإستراتيجي وتوطد نفوذها في الساحل الإفريقي[١].

### ٦- موقف الولايات المتحدة الأمريكية

حذرت الإدارة الأمريكية قادة انقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م من مخاطر التحالف والتعاون مع روسيا التي أبدت فاجنر( مجموعتها العسكرية غير الرسمية ) دعمها الواضح لهم، فقد صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيدانيت باتيل عن سوء أداء هذه المجموعة في الدول الإفريقية المنتشرة فيها التي أصبحت أقل أمانًا وأكثر ضعفًا، وأدان أية محاولة لتصعيد العنف ومفاقمة التوتر الداخلي في بوركينا فاسو، وحفز الحكومة الانتقالية الجديدة على الالتزام بالجدول الزمني المتفق عليه للعودة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيًا[٢]. كما سبق أن علقت الإدارة الأمريكية معوناتها لبوركينا فاسو التي تقدر بـ١٦٠ مليون دولار إثر انقلاب يناير ٢٠٢٢م، كذلك أوقفت شركة الشركة الأمريكية Millennium Challenge Corporation الدعم المرتبط باتفاقية أغسطس ٢٠٢٠م بقيمة ٤٥٠ مليون دولار[٣].

---

[1] VOA: **What Role did Russia play in Burkina Faso's Coup?** at link https://www.voaafrica.com/a/what-role-did-russia-play-in-burkina-faso-coup-/6795386.html/

[٢] إبراهيم تراوري يتولى رسميا منصب رئيس بوركينا فاسو ويتعهد باحترام جدول الانتقال الديمقراطي، **مرجع سبق ذكره.**

[3] Human Rights Watch: **World Report 2023: Burkina Faso** at link .https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/burkina-faso/

### ٧- موقف الاتحاد الأوروبي

صرح الممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية أن الاتحاد يدين الانقلاب المضاد في بوركينا فاسو، الذي حدث في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م، لأنه يُضعف التقدم الذي أنجز تجاه العودة للنظام الدستوري، كما دعا الحكومة الجديدة إلى الوفاء بالالتزامات الدولية، والعودة العاجلة إلى النظام الدستوري، وإجراء انتخابات نزيهة بحلول أول شهر يوليو ٢٠٢٤م. أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٢م أكد فيه الموقف الرسمي للاتحاد السالف ذكره، وأعلن فيه عن دعمه لكل من الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) لجهود الوساطة التي يبذلانها، وأدان الاعتداءات على السفارة الفرنسية والمعهد الفرنسي والمؤسسات الأوروبية الأخرى في كافة مقاطعات بوركينا فاسو في أثناء الانقلاب وبعده، كذلك أعرب عن قلقه البالغ من أنشطة مجموعة فاجنر في الساحل الإفريقي ونصح بعدم إقامة أية شراكة معها، واختتم بدعوة جميع أطراف المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون لمواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية في بوركينا فاسو[1].

### ٨- موقف الأمم المتحدة

أصدر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش في الأول من أكتوبر ٢٠٢٢م بيانًا ندد فيه بالانقلاب وبأية محاولة للاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة، ودعا إلى انتهاج الحوار ونبذ العنف بين مختلف الأطراف في بوركينا فاسو، في سبيل تكاثف الجهود في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار، وأعلن عن دعمه لكافة الجهود الإقليمية الساعية إلى العودة للنظام الدستوري.

### خاتمة

على المستوى الداخلي نلاحظ أن دولة بوركينا فاسو من الدول الإفريقية التي تعاني الضعف والهشاشة بسبب استمرار التحديات الأمنية والاقتصادية وتشابكها، التي -بطبيعة الحال- تهدد الاستقرار السياسي العام، وفي مقابل عجز الحكومة عن السيطرة على الإقليم كله والشعب برمته استطاعت الجماعات الإرهابية من أن توجد بكثافة والهيمنة على أكثر من ٤٠٪ من أراضي الدولة

[1] European Parliament**: Joint Motion for A Resolution on the Situation in Burkina Faso Following the Coup d'état**, at link https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/RC-9-2022-0464_EN..html,

شمالًا الغنية بالموارد والثروات، ومن ثم يصعب استعادة أمن الدولة واستقرارها، إذًا تحدي مكافحة الإرهاب له الأولوية في المواجهة، ولكنه يحتاج إلى إمكانيات مادية وعسكرية ضخمة، ويحتاج إلى دعم شعبي حقيقى واسع النطاق وحقيقي وليس مؤقتًا.

في حين على المستوى الخارجي تقع بوركينا فاسو في دائرة التنافس الدولي بين فرنسا وروسيا للسيطرة على منطقة الساحل الإفريقي، لأن فرنسا تعد صاحبة النفوذ التقليدي لأنها قوة استعمارية سابقة، أمّا روسيا فتسعى حديثًا لتوطيد وجودها بالتدخل في القضايا الحرجة –مثل مكافحة الإرهاب– مستغلة ضعف الدور الفرنسي الذي عجز عن حلها. فرنسا خسرت مصالحها فعليًّا في مالي وإفريقيا الوسطى، ولن تخضع لتهديد جديد يتمثل إقليمًا في التنافس الروسي ومحليًّا في الغضب الشعبي، الأمر الذي حفزها لمراجعة نمط علاقاتها مع قادة الانقلاب الجديد والتعاون معهم حماية لمصالحها، أو دفع صغار الجنود الموالين لفرنسا داخل المؤسسة العسكرية للقيام بانقلاب مضاد كما فعلت روسيا في انقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م في بوركينا فاسو، وقبله انقلاب ٢٠٢١م في مالي.

كل ما سبق يؤكد أن دولة بوركينا فاسو تمر بمرحلة انتقالية صعبة مليئة بالتحديات التي تتطلب من قادة الانقلاب تغليب المصلحة الوطنية على أية مصالح خاصة، وبذل جهود كبيرة لضمان ثقة المجتمع الدولي ودعمه، وتجنب إثارة الخلافات مع أي أطراف، والالتزام بالممارسات والتصريحات التي تحافظ على الاستقرار الداخلي، والخروج سريعًا من دائرة العنف.

يُتوقع أن مستقبل دولة بوركينا فاسو يتمثل في حدوث أحد السيناريوهات الثلاثة المحتملة فيما يلي:

**السيناريو الأول:** وفاء إبراهيم تراوري بتعهداته والتزامه بالعودة للنظام الدستوري في شهر يوليو عام ٢٠٢٤م، ولتحقيق ذلك يستلزم استعادة الأمن وسيطرة الدولة على كامل الأراضي الواقعة تحت سيطرة الجماعات الإرهابية، وهو أمر يحتاج إلى إمكانات مادية ضخمة من أجل تلبية مطالب الجنود والضباط وصرف كافة رواتبهم ومكافآتهم، وللتغلب على أية انشقاقات داخل صفوف الجيش، وتقوية قدرات الجيش بالتسليح الكثيف والمتطور.

**السيناريو الثاني:** إطالة إبراهيم تراوري أمد المرحلة الانتقالية وسعيه لاستمرار في تولي الحكم بحجة أن التهديدات الإرهابية الإقليمية بالغة الخطورة على بوركينا فاسو، مما يعرضه لعقوبات دولية لا يحتملها اقتصاد بوركينا فاسو المتأزم جراء جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وفي حالة تحقق هذا السيناريو فعليًا لن يستطع تراوري الخروج من هذا المأزق إلا إذا تلاعب بآليات التحول الديمقراطي، ولنفترض ترشيح نفسه في الانتخابات على أنه قائد المرحلة الانتقالية وحينها يصبح رئيسًا منتخبًا.

**السيناريو الثالث:** حدوث انقلاب مضاد تدعمه فرنسا وترعاه للحفاظ على مصالحها وحماية نفوذها في بوركينا فاسو، ولا سيما تخوفها من التقارب بين روسيا وقادة انقلاب سبتمبر ٢٠٢٢م، وإذا لم يُطمئن إبراهيم تراوري فرنسا على مصالحها ويُهدئ الاستياء الشعبي من وجودها، فستغذي فرنسا الانقسامات داخل الجيش لتحجيم إنجازات تراوري وأعوانه ونجاحاتهم، وتصدير بديل آخر يكون مرنًا في التفاعل الإيجابي مع مصالح فرنسا في الساحل الإفريقي.

# قائمة المراجع

- **المراجع العربية:**

١- أحمد عسكر، **ماذا يحدث في بوركينا فاسو؟** على الرابط

https://acpss.org.eg/News/17383.aspx

٢- **الصراع الروسي الفرنسي على إفريقيا.. بوركينا فاسو نموذجًا**، سكاي نيوز العربية، ٦ أكتوبر ٢٠٢٢م، على الرابط https://shorturl.at/er049/

٣- **حرب "الثروة والإرهاب".. منافع تجنيد المدنيين في بوركينا فاسو**، سكاي نيوز العربية، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢م، على الرابط https://shorturl.at/cgIL7/

٤- تامر عبد الحميد محمد مرتضى، **العلاقات المدنية العسكرية: دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، يناير ٢٠١٦م)، على الرابط

https://democraticac.de/?p=26247

٥- زينب حسني عز الدين، **الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي**، على الرابط

https://www.shorouknews.com/colums/view.aspx?cdate=07052018&id=ad2f6488-25b4-4faf-9a17-095681abca28/

٦- شيخ محمد، **فرنسا ودول الساحل... نحو تدويل الحرب على الإرهاب: في ظل المتغيرات الأمنية والاعتبارات السياسية**، على الرابط https://shorturl.at/iyAJ3/

٧- شيماء البكش: **معضلة الدور... مستقبل الدور الفرنسي في مكافحة الإرهاب بالساحل والصحراء**، على الرابط https://marsad.ecssstudies.com/18580/

٨- شيماء محي الدين، تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في إفريقيا.. بوركينا فاسو نموذجا، **مجلة الدراسات الإفريقية**، مجلد ٤٥، عدد ٢، إبريل ٢٠٢٣م.

٩- فرنسا ٢٤: إبراهيم تراوري يتولى رسميا منصب رئيس بوركينا فاسو ويتعهد باحترام جدول الانتقال الديمقراطي، على الرابط https://shorturl.at/beDL2/

١٠- محمد الجزار، "أسباب وتداعيات الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو"، **قراءات إفريقية**، على الرابط https://shorturl.at/bgwA8/

١١- مدار، لوك هالاد: سنبقى إلى جانب بوركينا فاسو ما دامت السلطات ترغب في ذلك، على الرابط https://madar.mr/topics/22019.html

١٢- نسرين الصباحي، **العودة للمربع الأول: دوافع وتداعيات الانقلاب الأخير في بوركينا فاسو**، على الرابط https://ecss.com.eg/21229/

- **المراجع الأجنبية:**

1. African Union: **Coup d'état and Political Instability in the Westen Sahel,** (Adis-Ababa: African Center on the study and research on terrorism, policy report, April 2022).
2. **Burkina Faso: Conflict and Military Rule** at link https://spg.fas.org/crs/row/IF10434.pdf
3. Cartina Doxee, Marielle Haris and Jared Thompson: **The End of Operation Barkane and the Future of Counterterrorism in Mali**, at link

   https://www.csis.org/analysis/end-operation-barkane-and-furure-counterterrorism-mali
4. European Parliament: **Joint Motion for A Resolution on the Situation in Burkina Faso Following the Coup d'éta**t, at link https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/RC-9-2022-0464_EN..html
5. Human Rights Watch: **World Report 2023: Burkina Faso** at link https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/burkina-faso/
6. International Crisis Group: **An Initial Assessment of Burkina Faso's Transitional Leadership, (Brussels: International Crisis Group**, 14 September 2022) at link

https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/burkina-faso/initial-assessment-burkina-faso-transitional-leadership/

7. Ibrahim Maiga and Nadia Adam: **What exactly are foreign troops protecting in the Sahel**? At link https://issafrica.org/iss-today/what-exactly-are-foreign-troops-protecting-in-the-Sahel/

8. Laurent Ribadeau Dumas, **La Russie exerce -t- elle une influence au Mali? 21/11/2019** at link https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/politique-africaine/la-russie-exerce-t-elle-une-influence-au-mali-3711387.html/

9. Relief web: **Coup d'état in Burkina Faso: What for the Already Fragile Population?** at link https://reliefweb.int/report/burkina-faso/coup-detat--burkina-faso-what-future-already-fargile-population/

10. The World Bank: **Burkina Faso Overview: Development News, Research, data** at link https://www.worldbank.org/en/country/burkinafaso

11. .Philip Andrew Churm: **France condemns Attacks on Embassy in Ouagadougou Following Military Coup** at link https://www.africanews.com/2022/10/02/france-condemns-attacks-on-embassy-in-ouagadougou-following-military-coup/

12. **VOA: What Role did Russia play in Burkina Faso's Coup?** at link https://www.voaafrica.com/a/what-role-did-russia-play-in-burkina-faso-coup-/6795386.html/

# الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية وإشكالية تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية

# Military coups in the African continent and the problem of the increasing activity of terrorist organizations

**إعداد د. شيماء سمير محمد حسين – باحث متخصص في شئون الإرهاب والجماعات المسلحة – جمهورية مصر العربية**

**Email:** shimaasamir424@gmail.com

**ملخص**

أكدت الدراسات والإحصائيات الأمنية والاستخباراتية وجود ما يقارب من ٦٠ تنظيمًا إرهابيًّا بالقارة الإفريقية، وهذا الوجود ناتج عن ظروف القارة الخاصة بما فيها من عوامل منشئة للنشاط الإرهابي ومغذية لوجوده، ولعل أبرز تلك العوامل التي تساعد على الفوضى والاضطرابات وانتشار السلاح هي الانقلابات العسكرية، تلك الظاهرة التي باتت تميز القارة الإفريقية عن غيرها، لتنفرد القارة السمراء بواقع ٢٠٧ انقلابات عسكرية، الأمر الذي بات حافزًا للتنظيمات الإرهابية وإعادة لجدول أعمالها وخططها بما يهدد الأمن والاستقرار العالمي، وليست القارة الإفريقية فحسب، وهو ما دفعنا إلى هذه الدراسة لمعرفة الأثر الذى تخلفه الانقلابات العسكرية على نشاط التنظيمات الإرهابية، فقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الانقلابات العسكرية المتكررة بالقارة ساهمت هي الأخرى في تزايد موجات الفوضى والاضطرابات الأمنية، وهو ما سعت التنظيمات الإرهابية إلى استغلاله عن طريق تكتيكات معينة من أجل تحقيق أقصى فائدة ممكنة لها.

كلمات مفتاحية: الانقلابات – القارة الإفريقية – التنظيمات الإرهابية – الجماعات الجهادية.

**Abstract**

Studies and security and intelligence statistics confirmed the presence of nearly 60 terrorist organizations in the African continent, and this presence is a result of the continent's special circumstances, including the factors

established and feeding the presence of terrorist activity, and perhaps the most prominent of those factors that help chaos, turmoil and the spread of weapons are military coups, that phenomenon that distinguishes the African continent from others, to be unique to the black continent by approximately 207 military coups, which has become An incentive for terrorist organizations and a re-establishment of their agenda and plans This threatens global security and stability, not only the African continent, which prompted us to this study to find out the impact of military coups on the activity of terrorist organizations, as the study reached the conclusion that the repeated military coups in the continent also contributed to the increasing waves of chaos and security disturbances, which terrorist organizations sought to exploit through certain tactics in order to maximize the maximum possible benefit for them.

key Words: coups – African continent – terrorist organizations – jihadist groups.

## مقدمة

اعتادت القارة الإفريقية مشاهدَ الانقلابات العسكرية التي باتت على جدولها الدوري، فما يلبث أن يقوم انقلاب في دولة إلا ويليه انقلاب في دولة أخرى بعدها بفترة وجيزة، فضلا عن الانقلابات التي تحدث في الدولة نفسها في هيئة سيناريوهات اعتيادية وليست استثنائية دفعت تدفع ثمنها القارة السمراء وما زالت.

لقد وصل العدد الإجمالي لمحاولات الانقلاب في القارة بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٠م إلى أربع محاولات انقلاب سنويًّا بمعدل ثابت، أي قرابة ٨٢ انقلابًا في هذه الفترة فقط.[١]

[1] Joseph Siegle, Africa's Coups and the Role of External Actors. December 17, 2021, Available at: https://africacenter.org/spotlight/africas-coups-and-the-role-of-external-actors/.

إنّ الانقلابات العسكرية الاعتيادية التي تحدث ناتجة عن أزمات سياسية أو اقتصادية أو أمنية وعسكرية أو اجتماعية، بسبب فشل القادة الأساسيين في التعامل معها، لذا فالانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية رد فعل على تلك الأزمات، ولكنها على الصعيد الآخر تكون بمثابة الفعل لتلك الأزمات نفسها، فما ينتج عن الانقلابات العسكرية يكون خلقًا للمشكلات أكثر منه خلقًا لحلول المشكلات القديمة القائمة بالفعل.

ولعل أهم تلك المشكلات المعاصرة هي تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية، ففي الوقت الذي تحاول فيه القارة السمراء التعافي من ظاهرة الإرهاب والجماعات المسلحة، تخلق الفوضى الأمنية الناتجة عن الانقلابات نتائج عكسيةً وبيئيةً سانحةً لنشاط تلك التنظيمات.

على خلفية المعطيات السابقة بات من الضرورة العمل على كشف العوامل الداعمة والمغذية لتلك الانقلابات في القارة الإفريقية، وأثر تلك الانقلابات على مستقبل التنظيمات الإرهابية ونشاطها بالقارة، وذلك من خلال محورين هما: **المحور الأول:** العوامل الداعمة للانقلابات في القارة الإفريقية، **والمحور الثاني:** أثر الانقلابات العسكرية على مستقبل التنظيمات الإرهابية ونشاطها بالقارة الإفريقية.

## أهمية الدراسة

تقدم الدراسة أهمية نظرية لإثراء الدراسات الإفريقية لظاهرة بالغة الأهمية وهي تكرار الانقلابات العسكرية، في محاولة لإيضاح العوامل التي تساعد على استفحال ظاهرة الانقلابات في القارة الإفريقية على اختلاف أنواعها، كما تقدم أهمية تطبيقية أيضًا عن طريق محاولة الوقوف على الآلية التي تنشط بها التنظيمات الإرهابية في البيئة الإفريقية الانقلابية والعوامل التي تدعم عملها.

## أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- إحصاء العوامل الناتجة عن البيئة الداخلية للقارة الإفريقية المساهمة في تغذية ظاهرة الانقلابات العسكرية.
٢- التعرف على دور العوامل الخارجية في تنشيط ظاهرة الانقلابات في القارة الإفريقية.
٣- التعرض للآلية التي تعمل بها التنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية في ضوء ظاهرة الانقلابات العسكرية.

٤- استنتاج تأثير الانقلابات العسكرية على نشاط التنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية.

**منهج الدراسة**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لأهميته في وصف الظاهرة محل الدراسة، وهي ظاهرة الانقلابات العسكرية بالقارة الإفريقية، وتحليل العوامل المساهمة في نشأتها، علاوةً على تحليل الآلية التي تعمل بها التنظيمات الإرهابية في ظل تفاقم الأوضاع الناتجة عن الانقلابات.

**مصطلحات الدراسة**

أ- **الانقلابات العسكرية:** وهي "الإطاحة المفاجئة والعنيفة بحكومة قائمة من قبل مجموعة صغيرة، ويكون الشرط الأساسي للانقلاب هو السيطرة على كل أو جزء من القوات المسلحة والشرطة والعناصر العسكرية الأخرى. على عكس الثورة، التي عادةً ما تتحقق من قبل أعداد كبيرة من الناس الذين يعملون من أجل التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأساسي، فإن الانقلاب هو تغيير في السلطة من الأعلى لا يؤدي إلًا إلى الاستبدال المفاجئ للموظفين الحكوميين البارزين. ونادرًا ما يغير الانقلاب السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للأمة، كما أنه لا يعيد توزيع السلطة بشكل كبير بين الجماعات السياسية المتنافسة"[١].

ب- **الإرهاب:** "هو تلك العملية الإجرامية التي تدخل في نطاق الجرائم التي تحرمها القوانين الوطنية والمواثيق الدولية بكل صورها المادية والمعنوية، والتي يقوم بها أفراد أو ترتكبها جماعات محترفة أو بدائية الاحتراف، ساعيةً لتحقيق أهداف معينة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية أو اجتماعية أو دينية، على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي؛ مستخدمةً وسائل العنف المتاحة أو التهديد بها، أو استحداث وسائل من شأنها إلحاق الضرر بالطرف الآخر، سواء كان أفرادًا أو مؤسسات مدنية أو عسكرية"[٢].

**تقسيم الدراسة**

بناءً على ما سبق قُسّمت الدراسة إلى محورين: المحور الأول يتناول العوامل الداعمة للانقلابات في القارة الإفريقية بشقيها سواء العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية، في حين

[1]coup d'état, Britannica, Dec 10, 2023, Available at: https://www.britannica.com/topic/coup-detat.

[٢] شيماء سمير محمد حسين، أثر التهديدات الداخلية والخارجية على أهداف التنظيمات الإرهابية، دراسة حالة شبكة تنظيم القاعدة رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م، ص٤٤.

يتناول المحور الثاني أثر الانقلابات العسكرية على نشاط التنظيمات الإرهابية ومستقبلها بالقارة الإفريقية بدراسة: أولًا: آلية التنظيمات الإرهابية في التكيف مع البيئة الإفريقية، وثانيًا: تكتيك التنظيمات الإرهابية في استغلال الانقلابات العسكرية.

## المحور الأول

## العوامل الداعمة للانقلابات في القارة الإفريقية

تتمتع القارة الإفريقية بخصوصية العوامل الداعية للانقلابات العسكرية والمغذية لها، وتنقسم تلك العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

**أولًا العوامل الداخلية:** يُقصد بها الأسباب الداعمة للانقلابات من واقع البيئة الداخلية لدول القارة الإفريقية، وهي كما سبق وأن ذكرنا تتنوع ما بين عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية واجتماعية وتتخذ الأشكال التالية:

**١- مخالفة الدساتير لمد فترة ولاية الحكم**

تعد رغبة قادة بعض الدول الإفريقية في مد فترة الحكم هدفًا يمثل أحد الأسباب المباشرة لقيام الانقلابات بالقارة، فهناك نحو ١٤ زعيمًا إفريقيًّا عمل على التمسك بالسلطة لأكثر من فترتي ولاية في الفترة من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠١٥م.

والواقع إن بعض دساتير الدول الإفريقية تضع قيودًا على تولي الحكام لأكثر من فترتين للولاية بواقع ٣٠ دولةً من إجمالي ٥٤ دولةً إفريقية، وبوقوع الانقلابات تكون فرصة لتعطيل الدساتير وتعليقها، كما حدث في ثماني دول إفريقية منذ ٢٠١٥م من تمسك الانقلابيين بالسلطة، ومن ثم إلغاء أحكام تحديد فترة الولاية، وكان نتاج ذلك أن خمسة دول من أصل ثماني دول التي قامت بالانقلابات منذ ٢٠١٥م، وهي التي تهرب قادتها من أحكام تحديد فترة الولاية، قد مكث قادتها في الحكم في المتوسط مدة ٣٠ عامًا، وهى البلدان: (تشاد، والجابون، وغينيا، والسودان، وزيمبابوي).[1]

[1] **Term Limit Evasions and Coups in Africa: Two Sides of the Same Coin, October 24, 2023, Available at: https://africacenter.org/spotlight/term-limit-evasions-coups-africa-same-coin/**

انظر جدول رقم (١) يوضح حدود فترات الولاية الدستورية للقادة الأفارقة[1]

**حدود فترات الولاية الدستورية للقادة الأفارقة**

AFRICA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

| البلاد ذات حد فترتي الولاية في الدستور | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الحد الذي لم يتم الوصول إليه بعد (الحد السنوي المراد الوصول إليه) | ترك المناصب (أول قائد يلتزم بحد فترة الولاية) | محاولة التعديل أو إزالة حد فترة الولاية | | | عدم وجود حد فترتي الولاية |
| | | الحد الذي واجه تحديات لكن تم الاحتفاظ به | تعديل الحد أو إزالته | الخلافة غير الدستورية / تعليق العمل بالدستور | |
| أنغولا (٢٠٢٧) | تنزانيا (موينى، ١٩٩٥) | زامبيا (تشيلوبا، ٢٠٠١) | تاغو (إياديما/ ٢٠٢٢، ٢٠١٩) | زيمبابوي (تشيوينجا/مناتجاجوا، ٢٠١٧) | إريتريا |
| مدغشقر (٢٠٢٨) | غانا (راولينجز، ٢٠٠١) | مالاوي (مولوزي، ٢٠٠٣) | أوغندا (موسيفيني، ٢٠٠٥، ٢٠١٧) | مالي (جويتا، ٢٠٢٠، ٢٠٢١) | إثيوبيا |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٢٩) | ساو تومي وبرينسيبي (تروفودا، ٢٠٠١) | السنغال (وادا، ٢٠١٢) | الكاميرون (بايا، ٢٠٠٨) | تشاد (محمد ديبي، ٢٠٢١) | إيسواتيني |
| غينيا بيساو (٢٠٢٩) | جمهورية الرأس الأخضر (مونتيرو، ٢٠١١) | بينين (تالون، ٢٠١٧) | الجزائر (بوتفليقة، ٢٠٠٨، ٢٠١٦) | غينيا (دومبويا، ٢٠٢١) | غامبيا |
| تونس (٢٠٢٩) | موريشيوس (أوتيم، ٢٠٢٢) | | جيبوتي (جيولي، ٢٠١٠) | السودان (بورهان، ٢٠٢١) | ليسوتو |
| سيشيل (٢٠٣٠) | كينيا (موي، ٢٠٠٢) | | غينيا الاستوائية (أوبيانج، ٢٠١١) | بوركينا فاسو (داميبا، ٢٠٢٢، تراوري، ٢٠٢٢) | ليبيا |
| | موزمبيق (كيسانو، ٢٠٠٥) | | بوروندي (نكورونزيزا، ٢٠١٥، ٢٠١٨) | النيجر (تشياني، ٢٠٢٣) | المغرب |
| | سيراليون (كابا، ٢٠٠٧) | | رواندا (كاجامي، ٢٠١٥) | الغابون (أوليجوي نجويما، ٢٠٢٣) | الصومال |
| | بوتسوانا (موجاي، ٢٠٠٨) | | جمهورية الكونغو (نجويسو، ٢٠١٦) | | |
| | جنوب أفريقيا (مبيكي، ٢٠٠٨) | | جنوب السودان (كيرى، ٢٠١٥، ٢٠١٨، ٢٠٢٠، ٢٠٢٢) | | |
| | ناميبيا (بوهامبا، ٢٠١٥) | | جزر القمر (أزالي، ٢٠١٨) | | |
| | ليبيريا (جونسون سيرليف، ٢٠١٨) | | مصر (السيسي، ٢٠١٩) | | |
| | موريتانيا (عبد العزيز، ٢٠١٩) | | ساحل العاج (واتارا، ٢٠٢٠) | | |
| | نيجيريا (بوهاري، ٢٠٢٣) | | جمهورية إفريقيا الوسطى (توادير١، ٢٠٢٣) | | |

تم التحديث في أكتوبر ٢٠٢٣

## ٢- ضعف القوى المعارضة

تمثل القيود الممارسة على الأحزاب المعارضة إحدى صور الفساد المؤدي إلى موجة الانقلابات المتكررة بالقارة الإفريقية، لأنها تقوض الوظائف الأساسية لهذه الأحزاب والدور المنوط لها من بلورة مصالح الشعب ومطالبه وفق برامج معينة؛ وهو ما يؤدي إلى الدفع باتجاه المؤسسة العسكرية لتعويض تراجع دور الأحزاب والمجتمع المدني لضبط العملية السياسية، الذي يصاحبه –أحيانًا– تأييد شعبي لصالح المؤسسة العسكرية، وذلك للخروج من مأزق استيلاء القادة على الحكم لفترات طويلة، كالوضع الذى شهدته بوركينا فاسو في عام ٢٠١٤م

[1] Ibid.

من الانقلاب الذي أطاح ببليز كومباوري بعد قضائه في الحكم مدة ٢٧ عامًا، كذلك الانقلاب الذي أطاح بالبشير في السودان بعد قضائه في الحكم مدة ٣٠ عامًا.[١]

٣- **الصراعات والانقسامات العرقية**

أخفقت حكومات الدول الإفريقية في احتواء أزمات الانقسامات الإثنية، تلك الأزمات التي وضعت بذرتها القوى الاستعمارية الأوروبية منذ أن قسمت حدود الدول الإفريقية وفقًا لمصالحها بموجب مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥م؛ مما أثر على نسيج الدولة الواحدة وعمل على تغذية النزاعات في الداخل الإفريقي، نتجت عنها عدة مشكلات تمثلت في:

- ✓ تفشي ظاهرة المحسوبية لعرق على حساب أعراق أخرى؛ مما يؤدي إلى رفض وغضب من الآخرين.
- ✓ غياب مفهوم المواطنة ولجوء بعض الفئات إلى تبني هويات جديدة تختلف عن هوية الدولة الأصلية على أساس إثني أو ديني أو قبلي.
- ✓ استغلال عملية العداء الإثني في تحقيق أهداف سلطوية سياسية بين القبائل رسخها الاستعمار، كما هو الحال في السودان، تلك الدولة التي تتكون مما يقارب خمسين مجموعة عرقية تقسم على أكثر من ٤٠٠ قبيلة تتحدث قرابة ١١٤ ما بين لغة ولهجة، وهو ما مثل عبئًا على النظام في السودان، الذي فشل في تحقيق المصالح والتكامل واحترام الأديان والأعراق؛ بسبب تفشي ظاهرة الفساد الإداري، وتهميش بعض الفئات وغياب تثقيف المجتمع المدني.[٢]

بناء على ما سبق اتجهت بعض الإثنيات إلى محاولات الاستئثار بالسلطة والرغبة في البقاء فيها أطول مدة ممكنة بالطرق غير الديمقراطية، وهو ما عمل

[١] أحمد أمل، تفكيك سردية عودة الانقلابات في إفريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٢م، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/17430.aspx.

[٢] سامية طوبال، إشكالية النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على عملية بناء الدولة، مجلة إنثربولوجيا الأديان، الجزائر، العدد ٢٠٢٢/١م، مجلد ١٨، ص٧٠-٧١.

على تنشيط النزاعات والصراعات المسلحة والانقلابات كما هو الحال في دولة رواندا.

## ٤- تراجع دور المؤسسات لصالح الممارسات الديكتاتورية

تعد الممارسات الديكتاتورية للسلطات السياسية في النظم الإفريقية من السمات السائدة في سلوك الحكام على حساب المؤسسية، إذ تُشخصن القرارات وتُتخذ بانفرادية دون أي اعتبار لدور المؤسسات الرسمية، الأمر الذي يمهد الطريق للانقلابات على السلطة.[١]

## ٥- الاتجاه لتوريث السلطة

يتجه الحكام في الدول الإفريقية إلى توريث السلطة لأفراد العائلة، سواء للأبناء أو الإخوة، وذلك بالتواطؤ –في بعض الأحيان– مع المؤسسات السياسية والعسكرية والنخبة الحاكمة، ما يجعلهم يسخّرون موارد دولتهم لأغراض توريث السلطة، وينطبق هذا الحال على بعض النماذج التي حدثت في الجابون عام ٢٠٠٩م والكونغو عام ٢٠٠١م، كذلك ما حدث في انقلاب تشاد الذى يعد أبرز مثال لتوريث السلطة للأبناء، إذ قام الجيش بالانقلاب وحُكم البلاد وذلك إثر تعيين محمد ديبي رئيسًا لتشاد برئاسته للمجلس العسكري الانتقالي على خلفية رحيل والده.[٢]

## ٦- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

يعد مؤشر تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلى أحد أشكال تراجع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعانيه الفرد في القارة الإفريقية، وتصنف أغلب الدول الإفريقية بين شريحة الدول منخفضة الدخل، وأبرزها: الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومالي والسودان، وهو ما يؤكد الأزمات

[١] سعيد ندا، ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا: أسبابها ومآلاتها وكيفية التحكم فيها، قراءات إفريقية، بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، متاح على: https://qiraatafrican.com/15775/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/#_edn40

[٢] حكيم نجم الدين، معضلة التوريث السياسي في إفريقيا، مؤسسة الأفارقة للدراسات والأبحاث، بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٢١م، متاح على: https://alafarika.org/ar/amp/4725/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/

الاقتصادية التي تعانيها الشعوب في القارة الإفريقية وعجز القادة عن التعامل معها أو حلها، وبتوفر عوامل الفقر وانعدام الأمن يفقد الشعب الثقة في حكومته وينشأ دافع للانقلاب عليها.[١]

٧- **الخلاف بين القوات المسلحة الوطنية والقادة السياسيين**

مع موجة مكافحة الإرهاب التي شاركت فيها الجيوش الوطنية والأزمات التي نتجت عنها من ارتفاع الخسائر في صفوف العسكريين في عدة بلدان من منطقة الساحل وجنوب الصحراء، وذلك بسبب الافتقار الملحوظ في دعم القوات المسلحة ضد المتمردين والتنظيمات الإرهابية؛ مما نتج عنه مظالم جذرية للقادة العسكريين، وكان من الدوافع المباشرة لانقلاب الجيوش الوطنية على السلطة السياسية، ويعد هذا أيضًا سبب تأييد الشعوب لقادة الانقلاب العسكريين في بعض الحالات، في محاولة للهروب من المخاوف الأمنية المتزايدة في البلاد، سواء بسبب المتمردين أو الإرهابيين أو عصابات الجريمة المنظمة.[٢]

## ثانيًا: العوامل الخارجية

تختلف العوامل الخارجية الداعمة للانقلابات في القارة الإفريقية، كما تختلف الاتجاهات التي تؤيّد دور تلك العوامل عن غيرها من العوامل المحلية، في حين يرفض الاعتماد على العوامل الخارجية لأنها عوامل مؤثرة، واتجاه آخر يؤيّد الدور الكبير الذي تلعبه الأيادي الخفية للقوى الغربية، ولعل أهم تلك العوامل هي:

### الرغبة في السيطرة على موارد القارة الطبيعية

تعد الموارد الطبيعية بالقارة الإفريقية المحرك الأساسي للتدخلات الخارجية، التي يرى بعضهم فيها سببًا مهمًّا لحدوث الانقلابات وتكرارها، وذلك لسعي القوى الخارجية الغربية لإزالة القادة التي تقف أمام مصالحها، ويؤكد أصحاب هذا الرأي بمثال: رد فعل الولايات

[١] لبنى بن طوبال، شهرزاد أدمام، قدرات النظم السياسية في إفريقيا: دراسة في قابلية التقاط عدوى النزاعات الداخلية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، عدد ٢/٢٠٢١م، الجزائر، ص٤٤٦-٤٤٧.

[2] Erica De Bruin & Maggie Dwyer, How this wave of African coups differs from previous ones, the Washington post, February 25, 2022, Available at: https://www.washingtonpost.com/politics/2022/02/25/how-this-wave-african-coups-differs-previous-ones/.

المتحدة الأمريكية وفرنسا تجاه الانقلابات العسكرية من رفض المساعدة وتعليقها في كل من غينيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو في الوقت نفسه الذي اتخذت فيه موقفًا معاكسًا من الحكم العسكري في تشاد، مع الإشادة بدورها في القتال ضد الإسلاميين في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، كذلك تشاد حليفة فرنسا في إستراتيجيتها الأمنية في إفريقيا، وخاصة في حملتها العسكرية ضد الجماعات الجهادية.

وأيضًا مجموعة فاغنر الروسية تلك التي أحبطت محاولة انقلابية في جمهورية إفريقيا الوسطى، وذلك لضمان استمرار وجودها لتأمين مصالحها في البلاد.[١]

**انتقال عدوى الانقلابات**

بعد نجاح موجة الانقلابات التي شهدها عدد من الدول وبعضها من الدول العربية في ثورات الربيع العربي كتونس والسودان، ساعد هذا على تصدير الانقلابات إلى دول أخرى على ضوء تشجيع القوى الدولية لبعض الانقلابيين والاعتراف بشرعيتهم؛ مما أنتج مؤخرًا دعوات صريحة من مفكرين سياسيين بالتوجه لتوصية الولايات المتحدة بالتعامل مع المجالس العسكرية التي قامت بالانقلابات الأخيرة في كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر؛ لتفويت الفرصة على استغلال الروس لهذه العلاقات، ولعل خطورة هذه الخطوة تكمن في أنها لا تنظر إلى المصالح الإفريقية طويلة المدى.[٢]

## المحور الثاني

## أثر الانقلابات العسكرية على نشاط التنظيمات الإرهابية ومستقبلها بالقارة الإفريقية

[1] Are foreign actors scapegoated in African's coups? psc report, 31 Oct.2023. Available at: https://issafrica.org/pscreport/psc-insights/are-foreign-actors-scapegoated-in-africas-coups

[٢] محمد سالم، الانقلابات في إفريقيا: شبكة العوامل المعقدة والحاجة لكسر دورة التطرف والتخلف والطغيان، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠٢٣م، متاح على: https://www.dimensionscenter.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%82%D9%91%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D9%86

تعد الانقلابات العسكرية عاملًا مؤثرًا يؤخذ في الاعتبار عند النظر إلى نشاط التنظيمات الإرهابية التي تكمن في القارة الإفريقية، خاصة في ضوء تصاعد الإحصائيات والمؤشرات التي تشير إلى ارتفاع نشاط تلك التنظيمات وتزايد عدد القتلى والهجمات. وفى ضوء تلك المؤشرات علينا أولًا التعرف على الآلية التي استخدمتها التنظيمات الإرهابية للانتشار في العمق الإفريقي، ومن ثم النظر إلى كيفية استفادة تلك التنظيمات من واقع الانقلابات المتكررة التي تحدث في القارة.

## أولًا: آلية التنظيمات الإرهابية في التكيف مع البيئة الإفريقية

تختص البيئة الإفريقية بواقع تاريخي وتراثي واجتماعي مختلف يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتركيز على كيفية التعامل مع فئاته الاجتماعية والعرقية، وهذا ما تفعله التنظيمات الإرهابية في محاولة لاستغلال الأزمات الداخلية لفرض سيطرتها على الأرض وإحكام القبضة على الشعب، ولم يخفَ على التنظيمات الإرهابية استغلال الواقع السياسي والأمني والعسكري أيضًا لمزيد من تحقيق الدعم والتجنيد والمصالح لها، وكان لتلك الآليات عدة صور:

### ١- استغلال ضعف تأمين الحدود الوطنية

تعاني بعض الدول الإفريقية من ضعف تأمين حدودها الوطنية على غرار دول غرب إفريقيا، وهو ما يخدم صالح التنظيمات الإرهابية التي استطاعت استغلال هذا الضعف واستغلال ظاهرة الفساد المحلي والرشوة في عملية تسهيل عبور السلاح والجهاديين، ناهيك عن التورط المباشر لبعض عناصر الجيش الوطني في التعاون مع التنظيمات الإرهابية، فوفقًا لتقرير مجموعة الأزمات الدولية فُصل ما يقارب ٥٦٦ من عناصر الجيش البوركيني في عام ٢٠١١م، وذلك إثر إثبات تورطهم في دعم المجموعات الإرهابية لوجيستيًا واستخباراتيًا، علاوةً على الانخراط في تنفيذ عمليات إرهابية.[١]

### ٢- استغلال ضعف قدرات القوات الأمنية والعسكرية الوطنية

[١] شيماء سمير محمد حسين، إستراتيجية التنظيمات الإرهابية المضادة بغرب إفريقيا ومواجهة التدابير الأمنية، **مجلة متابعات إفريقية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، عدد ١٠، فبراير ٢٠٢١م، ص ١٥.

تستغل التنظيمات الإرهابية القدرات المحدودة لقوات الأمن والحراسات، وخاصة الثكنات الأمنية والعسكرية المعزولة في نقاط تأمين بعيدة تفتقر إلى الدعم والسيطرة، وذلك عن طريق مهاجمتها بأعداد كبيرة من الجهاديين بأسلحة وأنظمة صواريخ متطورة لتعطيل دفاعات تلك الثكنات والاستيلاء على ما في حوزتها من أسلحة ومعدات عسكرية، كما أنها تستعرض استيلاءها على هذه الأسلحة بتوثيق ذلك بفيديوهات تبثها على مواقعها، مثلما فعلت كل من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، بعرض كميات كبيرة من الأسلحة التي استولت عليها بهجمات إرهابية من معسكرات (إيناتيس) في النيجر، ومعسكر (إنديلماني) في مالي، ومعسكر (كوتوغو) في بوركينا فاسو.[١]

**٣- <u>الانتشار بواسطة شبكة التحالفات</u>**

استطاعت التنظيمات الإرهابية تخطي انقسامات المجتمع الإفريقي الفكرية والأيديولوجية بذكاء، وذلك بعقد تحالفات داخلية رغم الاختلافات، ونجد هذا جليًّا في تحالف شبكة القاعدة مع حركات مثل أنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا في شمال مالي، وتنظيم أنصار الإسلام في بوركينا فاسو، كما عملت تنظيمات إرهابية كالقاعدة على الاندماج القبلي بدراسة متطلبات المجتمعات المحلية، ومن ثم العمل على مساعدة المجتمع بعدة طرق منها تسهيل عمل المستشفيات ومرور سيارات الإسعاف عبر الطرق التي يسيطرون عليها، علاوةً على العمل على تدعيم العلاقات مع الأسر المحلية بواسطة النسب، وذلك يسهل كثيرًا حصول التنظيمات على الدعم والسلاح والتجنيد من تلك القبائل.[٢]

تجد ذلك واضحًا في قبائل (الفولاني) التي كانت الأساس الداعم لجبهة تحرير ماسينا في مالي، فضلا عن توطيد العلاقات بين قبائل (الهوسا) وحركة بوكو حرام النيجرية، لا سيما العلاقة بين إمارة الصحراء الكبرى التابعة لشبكة تنظيم القاعدة وقبائل البرابيش، والعلاقة بين حركة أنصار الدين وبعض القبائل العربية والطوارق في إقليم أزواد بمالي، ولعل هذا الترابط بين القبائل والتنظيمات الإرهابية هو الهدية التي قدمتها الحكومات الإفريقية

[1] Hassan one, "where do sahel terrorists get there wepons", institute for security studies, Feb 12,2020, available at: https:2u.pw/fm2rt.

[2] Merly Demuynck & Julie Coleman, "the shifting sands of the Sahel's terrorism landscape", international centre for counter terrorism- the Hage, Marech 12,2020, Available at: https:2u.pw/w2e4.

للجهاديين بصورة غير مباشرة، وذلك بإخفاق الحكومات في احتواء القبائل الإفريقية وتلبية متطلباتها وتهميشها مع حرمانها من الخدمات، وهو ما عوضته القبائل بالاتجاه للأعمال غير المشروعة من تهريب وتجارة للمخدرات والسلاح والاتجار بالبشر، الأمر الذي عاد بالفائدة على التنظيمات الإرهابية عن طريق الاتجاه إلى أماكن سيطرة القبائل للتحالف معها، فاتجهت جبهة تحرير ماسينا في مالي إلى استغلال تهميش الأقلية الفولانية بغرب إفريقيا ووسطها، ويقدر عددها بقرابة ٢٠ مليون نسمة، وعملت على جذب كثير من عناصرها للانضمام إلى الحركة، ومع أن الحركة تقدم نفسها بوصفها حركة تحرير، لكن علاقتها مع تنظيم القاعدة وجماعة أنصار الدين جعلها تندرج تحت الإستراتيجية الجهادية نفسها.[١]

## ثانيًا: تكتيك التنظيمات الإرهابية في استغلال الانقلابات العسكرية

يوفر تأجيج الصراعات المسلحة بتنوع أسبابها بيئةً غير مستقرة أمنيًّا، وهو ما تسعى التنظيمات الإرهابية لاستغلاله، ولعل ما يساعدها على ذلك جملة من الظروف كتلك التي تنتج عن الانقلابات العسكرية، ومن أهمها:

### ١- عدم الاستقرار الأمني

تعد كل من ليبيا والعراق من أبرز مناطق النزاع الداخلي الذي نتج عنه عدم الاستقرار الأمني، الذي حاولت التنظيمات الإرهابية استثماره بخلق ممر آمن لعناصرها عبر الحدود المضطربة كما حدث في إقليم دارفور، نظرًا لاشتراكه حدوديًّا مع ليبيا وجنوب السودان وإفريقيا الوسطى.

ولعل ما يشهد على ما سبق هو منشورات تنظيم داعش التي سعت بواسطتها إلى الحث على استغلال الصراع في السودان، والعمل على البدء بتنفيذ عمليات لها وتنشيط خلاياها النائمة، كذلك ما فعله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ومقره اليمن بإصدار مؤلف من عدة كتابات لأبي حذيفة السوداني أحد منظري الجهاد في تنظيم القاعدة، يؤكد فيه على الحث على الجهاد ضد الدولة السودانية بواقع مبررات أيديولوجية، وشمل المؤلف

[١] شيماء سمير محمد حسين، التنظيمات الإرهابية في إفريقيا بين تحديات المكافحة وآلية استغلال الفرص، **مجلة متابعات إفريقية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، عدد ١٩، أكتوبر ٢٠٢١م، ص٤٦، ص٥١.

عدة مبادئ توجيهية من شأنها المساعدة على تشكيل جيل جديد من الجهاديين في السودان.[١]

**٢- استغلال الانسحاب من الأراضي**

ركّزت الدول الإسلامية وتنظيم القاعدة مؤخرًا على منطقة الساحل لعوامل عدة تمثلت في تغير المناخ وانخفاض الموارد الزراعية، واستبعاد المواطنين من حقولهم لانعدام الأمن؛ مما يجعلهم عرضة للانضمام للجماعات الجهادية أو عصابات الجريمة المنظمة أو الجماعات الإجرامية ذات الأنشطة المشبوهة، وهو ما تسعى التنظيمات الإرهابية لاستغلاله للسيطرة على الأراضي التي يجري التخلي عنها.[٢]

**٣- استغلال (قضية القتلى المفقودين)**

تقارن البيانات التي قدمتها Acled في يونيو بين ٦٦١ يومًا قبل انقلاب مالي في أغسطس ٢٠٢٠م وبعده ، و١٣٨ يومًا قبل انقلاب بوركينا فاسو في يناير ٢٠٢٢م وبعده ، إذ تؤكد الأشكال البيانية التالية على أن بعض هؤلاء المدنيين الذين قُتلوا في هذا الوقت كانوا ضحايا لفرع تنظيم الدولة الإسلامية في ميناكا، بينما قُتلت الغالبية العظمى من المدنيين على يد قوات الجيش المالي في بلدة مورا، وذلك بزعم قوات الجيش المالي وقوات المرتزقة الروس محاولة إحباط اجتماع للقادة الجهاديين؛ مما أسفر عن مقتل ٥٠٠ شخص مدني في ثلاثة أيام وفق ما أقرته تقارير منظمات حقوق الإنسان، وهو ما نفته القوات المسلحة المالية مؤكدة أن من قتلوا هم جهاديون وليسوا مدنيين، وتلك من المشكلات القديمة التي يطلق عليها قضية الموتى المفقودين، إذ يجري تجاهل العنف الرسمي الذي يكون من طرف الدولة ولا يُبلّغ عنه، في حين يُنسب الفعل إلى طرف آخر، وفى هذه الأحوال تُستغل تلك الظاهرة من التنظيمات الإرهابية مبررًا ودافعًا للعنف الموجه ضد مؤسسات الدولة سواء الأمنية أو العسكرية رد فعل ودافعًا للانتقام.[٣]

---

[١] شيماء سمير محمد حسين، أثر تداعيات الصراع المسلح السوداني على نشاط التنظيمات الإرهابية في "الصراع المسلح السوداني. العوامل – التداعيات – التحديات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ص٧٤-٧٥، متاح على:

[2] Mali and Burkina Faso: Did the coups halt jihadist attacks? BBC, 30 July 2022, Available at: https://www.bbc.com/news/world-africa-62052598.

[3] Ibid.

**والملاحظ من واقع الشكل البياني رقم (١) تزايد عدد هجمات الإسلاميين وتزايد عدد القتلى منذ انقلاب بوركينا فاسو، بينما في الشكل رقم (٢) تزايد لعدد هجمات الإسلاميين وتزايد عدد القتلى منذ انقلاب مالي.**

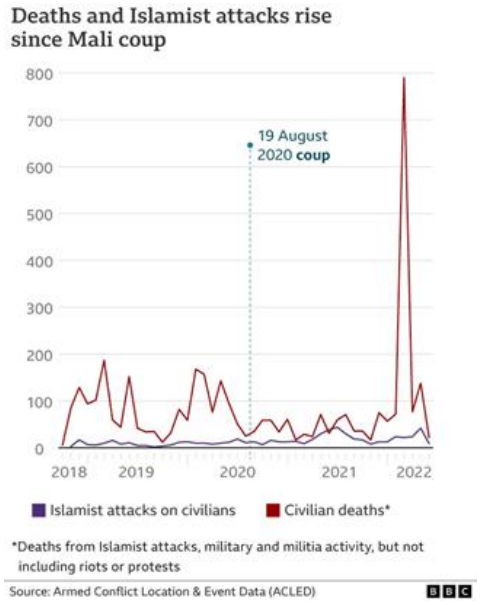


**شكل رقم (١)**

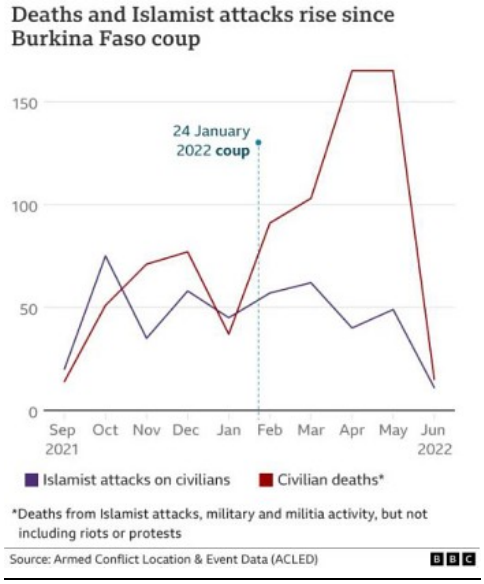


**شكل رقم (٢)** [1]

### ٤- استغلال فساد النخب السياسية والقادة العسكريين

تشير بعض التقارير إلى أن الجماعات الجهادية استطاعت أن تستغل ظاهرة انتشار الفساد السياسي في رشوة القادة والنخب السياسية مقابل الحصول على تسهيلات لتمركز الجهاديين ومرورهم، مما يجعلها تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي لتتخذها أماكن للتمركز ومعسكرات للتدريب وملجأ ومعيشة لأفرادها، وهو ما جعل القارة الإفريقية –وخاصة منطقة الساحل والصحراء– تضم أكبر معاقل تمركز أهم التنظيمات الجهادية وأخطرها في العالم.

### ٥- اتباع سياسة تفريغ المناصب وإفتعال التنافس بين أعضاء السلطة

اتبعت التنظيمات الإرهابية سياسة التصفية والاغتيالات خاصة لرموز المجالس الإسلامية ورجال السلطة الذين لا يتفقون مع توجهاتهم، والذين يقفون عائقًا أمام طموحاتهم ومشروعاتهم المتطرفة؛ مما يؤدي إلى زيادة التنافس على السلطة لشغل المناصب الفارغة، وهو ما يزيد من تدهور شئون البلاد، وهو ما تستغله التنظيمات الإرهابية لاختراق المجتمع

[1] Ibid.

وزيادة معدل التجنيد والانتشار في ظل الفوضى وعدم إحكام السلطة السيطرةَ على مقاليد البلاد.[١]

## الخاتمة

إن الطرح السابق عمل على توضيح ملامح البيئة الإفريقية ما قبل الانقلابات وملامح البيئة الإفريقية في ظل وقوع الانقلابات، ولعل كلتا البيئتين أجمعت على وجود ملامح دافعة ومشكلة في زيادة عدد التنظيمات الإرهابية ونشاطها، من فوضى أمنية وفوضى انتشار السلاح، والفساد السياسي والمصالح الشخصية، والدوافع الخارجية المحركة والمستهدفة لثروات القارة ...إلخ، والملاحظ أن التنظيمات الإرهابية المعاصرة والقاطنة الآن في قلب القارة الإفريقية لم تكن غافلةً عن كل تلك الأمور، بل عملت على استغلالها والتكيف معها بواقع سياستها وإستراتيجيتها الخاصة، فالانقلابات العسكرية بدورها لم تستطع القضاء على التنظيمات الإرهابية، ولا التقليل من هجماتها في ظل التنافس فيما بينها على السلطة والانشغال بالصراع السياسي الذي وصل في بعض الحالات إلى الاقتتال بين طرفي المؤسسة العسكرية الواحدة، التي من المفترض أن يكون دورها المناطة به إقرارَ الأمن والسلام ومكافحة الجماعات الإرهابية، وهو ما يجعل الكفة في صالح التنظيمات الإرهابية، ما دامت الأوضاع الداخلية لم تعالج الأسباب الرئيسية الدافعة لظاهرة تكرار الانقلابات، التي يتشابه بعضها مع بعض أيضًا في العوامل الدافعة والمشجعة لنشاط التنظيمات الإرهابية.

[١] نهال أحمد السيد، إفريقيا في مؤشر الإرهاب العالمي (٢٠٢٣م)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٢٣م، متاح على:
https://www.bing.com/search?q=نهال+أحمد+السيد+،+إفريقيا+في+مؤشر+الإرهاب+العالمي+%٢٠٢٣٪٢٩+،+مركز+المسبار+للدراسات+والبحوث+،+بتاريخ+٣١+يوليو+٢٠٢٣+،+متاح+على+%٣A552A&refig=3A552A&form=ANNTH1&pc=U531
26FA65413B8A8DE9254A6504FE

للخروج من هذا المأزق وُضعت بعض التوصيات فيما يخص الحد من العوامل المساعدة على الانقلابات، كذلك الحد من العوامل المساهمة في تكيف التنظيمات الإرهابية مع هذا الواقع بواسطة الآتي:

١-الدعوة إلى تفعيل الدور التوعوي للأحزاب السياسية المعارضة في المجتمع الإفريقي .

٢-تشجيع دور مؤسسات المجتمع المدني لمنافسة الدور الاجتماعي للتنظيمات الإرهابية؛ لجذب الأفراد وتجنيدهم في ظل ظروف القارة العصيبة.

٣-العمل على حل المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الفرد في القارة الإفريقية حلًّا جذريًّا، من ضعف مستوى الدخل، وارتفاع نسب البطالة، وضعف مستوى التعليم.

٤-تفعيل دور مؤسسات الإعلام الوطنية لمعاكسة النشاط الدعوي والتجنيد الذي تفعله الجماعات الجهادية.

٥-دعم الجيوش الوطنية وإعادة تأهيلها بما يتناسب مع الظروف الراهنة وإستراتيجيات التنظيمات الإرهابية المعاصرة، مقابل الحد من اللجوء إلى شركات الأمن الخاصة والمرتزقة.

## قائمة المراجع

### أولًا: المراجع باللغة العربية

أ- **الدوريات**

- سامية طوبال، إشكالية النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على عملية بناء الدولة، مجلة أنثروبولوجيا الأديان، الجزائر، العدد ٢٠٢٢/١م، مجلد ١٨.
- شيماء سمير محمد حسين، التنظيمات الإرهابية في إفريقيا بين تحديات المكافحة وآلية استغلال الفرص، **مجلة متابعات إفريقية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، عدد ١٩، أكتوبر ٢٠٢١م.

- شيماء سمير محمد حسين، إستراتيجية التنظيمات الإرهابية المضادة بغرب إفريقيا ومواجهة التدابير الأمنية، **مجلة متابعات إفريقية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، عدد ١٠، فبراير ٢٠٢١م.
- لبنى بن طوبال، شهرزاد أدمام، قدرات النظم السياسية في إفريقيا: دراسة في قابلية التقاط عدوى النزاعات الداخلية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، عدد ٢/٢٠٢١م، الجزائر.

**ب- الرسائل العلمية**

- شيماء سمير محمد حسين، أثر التهديدات الداخلية والخارجية على أهداف التنظيمات الإرهابية، دراسة حالة شبكة تنظيم القاعدة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م.

**ج- مواقع شبكة المعلومات الدولية**

١- أحمد أمل، تفكيك سردية عودة الانقلابات في إفريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٢م، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/17430.aspx.

٢- حكيم نجم الدين، معضلة التوريث السياسي في إفريقيا، مؤسسة الأفارقة للدراسات والأبحاث، بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٢١م، متاح على: https://alafarika.org/ar/amp/4725/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/.

٣- سعيد ندا، ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا: أسبابها ومآلاتها وكيفية التحكم فيها، قراءات إفريقية، بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، متاح على: https://qiraatafrican.com/15775/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/#_edn40.

٤- شيماء سمير محمد حسين، أثر تداعيات الصراع المسلح السوداني على نشاط التنظيمات الإرهابية في "الصراع المسلح السوداني، العوامل – التداعيات – التحديات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، متاح على: .

٥- محمد سالم، الانقلابات في إفريقيا: شبكة العوامل المعقدة والحاجة لكسر دورة التطرف والتخلف والطغيان، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠٢٣م، متاح على: https://www.dimensionscenter.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%82%D9%91%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9

%81-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%BA%D9%8A%D8
.%A7%D9%86

٦- نهال أحمد السيد، إفريقيا في مؤشر الإرهاب العالمي (٢٠٢٣م)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٢٣م، متاح على:
https://www.bing.com/search?q=نهال+أحمد+السيد+،+إفريقيا+في+مؤشر+الإرهاب+العالمي+%٢٨٢٠٢٣٪٢٩+،+مركز+المسبار+للدراسات+والبحوث+،+بتاريخ+٣١+يوليو+٢٠٢٣+،+متاح+على+٣٣%&refig=A+&form=ANNTH1&pc=U531
A552A26FA65413B8A8DE9254A6504FE

**ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية**

7- Are foreign actors scapegoated in African's coups? psc report, 31 Oct.2023. Available at: https://issafrica.org/pscreport/psc-insights/are-foreign-actors-scapegoated-in-africas-coups.

8- coup d'état, Britannica, Dec 10, 2023, Available at: https://www.britannica.com/topic/coup-detat.

9- Erica De Bruin & Maggie Dwyer, How this wave of African coups differs from previous ones, the Washington post, February 25, 2022, Available at: https://www.washingtonpost.com/politics/2022/02/25/how-this-wave-african-coups-differs-previous-ones/.

10- Hassan Kone, "where do sahel terrorists get there wepons?", institute for security studies, Feb 12, 2020, available at: https:2u.pw/fm2rt.

11- Joseph Siegle, Africa's Coups and the Role of External Actors. December 17, 2021, Available at:

https://africacenter.org/spotlight/africas-coups-and-the-role-of-external-actors/.

12- Mali and Burkina Faso: Did the coups halt jihadist attacks?, BBC, 30 July 2022, Available at: https://www.bbc.com/news/world-africa-62052598.

13- Merly Demuynck & Julie Coleman, "the shifting sands of the Sahel's terrorism landscape", international centre for counter terrorism- the Hage, Marech 12,2020, Available at: https:2u.pw/w2e4.

14- Term Limit Evasions and Coups in Africa: Two Sides of the Same Coin, October 24, 2023, Available at: https://africacenter.org/spotlight/term-limit-evasions-coups-africa-same-coin/.

# أثر الصراع السياسي على التنمية الاقتصادية في إثيوبيا في الفترة (١٩٣٠/٢٠١٩م)

# The impact of the political conflict on economic development in Ethiopia

# (١٩٣٠/٢٠١٩)

**أمنية خالد إلياس مرسي**

باحث اقتصاد سياسي – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة – مصر

الملخص

تناول عنوان البحث متغيرين: المتغير الأول يتحدث عن الصراع السياسي داخل المجتمع الإثيوبي، إذ تطرقنا إلى تحليل الأحداث السياسية التي مرت بها الدولة الإثيوبية في زمن الدراسة، والمتغير الثاني يتحدث عن مدى تأثر الأداء الاقتصادي للدولة بالأحداث السياسية، إذ يعاني المجتمع الإثيوبي من حدة التوترات وشدة الصراعات القائمة على أساس عرقي وديني وكان لذلك تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، كما تغطي الدراسة وتحلل فترات زمنية متنوعة لأنظمة الحكم داخل الدولة الإثيوبية وتحللها ، وتناولت الدراسة تحليل كل فترة تاريخية حسب الخصائص الرئيسية لشكل الحكومة والأداء الاقتصادي وأيدلوجية الحكم والإدارة العامة لكل مرحلة، واعتمدت الدراسة على كل من المنهج التاريخي لتتبع الأحداث السياسية والتاريخية لكل مرحلة زمنية، والمنهج التحليلي للتحليل المعمق للمشكلات والأسباب الجوهرية لتدني مستوى التنمية، ولمعرفة نقاط القوة والضعف لكل نظام حكم في الفترة الدراسية من إنجازات وإخفاقات سياسية واقتصادية، وقسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث، تناول كل مبحث الفترة الزمنية للحكم من الجانب الاقتصادي والسياسي سواء في فترة حكم الإمبراطور هيلا سلاسي في الفترة (١٩٣٠/١٩٧٤م)، أو في زمن حكم "الدرج" الحكم

العسكري في الفترة (١٩٧٤/١٩٩١م)، أو زمن حكم الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية في الفترة (١٩٩١/٢٠١٨م)، ثم اختتمت الدراسة بالخاتمة والنتائج والرؤية الاستشرافية للباحث.

**الكلمات المفتاحية:** الصراع السياسي – الأداء الاقتصادي – نظام الحكم – الإدارة العامة.

## Abstract:

The research title covers two variables: The first variable discusses the political conflict within Ethiopian society, as we addressed as we addressed the analysis of the political events that the Ethiopian state went through during the study period. The second variable talks about the extent to which the state's economic performance is affected by political events, as Ethiopian society suffers from the intensity of tensions and the intensity of existing conflicts. as Ethiopian society suffers from the intensity of tensions and conflicts based on ethnic and religious grounds, which has had a negative impact on the national economy. The study also covers and analyzes various time periods for the systems of government within the Ethiopian state. The study analyzed each historical period according to the main characteristics of the form of government, economic performance, governance ideology, and public administration for each stage. The study relied on each stage. From the historical approach to knowing the political events for each period of time, and the analytical approach for in-depth analysis of the problems and fundamental causes of the low level of development and to identify the strengths and weaknesses of each government system during the study period, including political and economic achievements and failures. The study was divided

into three sections, and each section dealt with the time period of rule from both the economic and political aspects, whether during the rule of Emperor Haile Selassie in the period (1930/1974), or during the "Al Darj" military rule in the period (1974/1991), or during the rule of the People's Revolutionary Democratic Front in the period (1991/2018). Then, the study concluded with the conclusion, results, and the researcher's forward-looking vision."

**Keywords**: political conflict, economic performance, governance system, public administration.

## المقدمة

مر الاقتصاد الإثيوبي بعدة مراحل بعد تحرير إثيوبيا من الاحتلال الإيطالي على يد القوات البريطانية، واعترفت الحكومة البريطانية باستقلال إثيوبيا في ٣١ يناير ١٩٤٢م، فلم تعرف إثيوبيا قط الاستعمار كباقي الدول الإفريقية إلا لسنوات قليلة امتدت من عام (١٩٣٦/١٩٤١م)، وأصبحت بذلك ثاني دولة إفريقية تحصل على استقلالها بعد مصر، ومرت إثيوبيا بعد استقلالها بعدة أنظمة مختلفة للحكم بداية من الإمبراطور هيلا سلاسي (١٩٣٠/١٩٧٤م)، ثم نظام الدرج (١٩٧٤/١٩٩١م)، في عام ١٩٩١م قامت دولة فيدرالية جديدة بعد إسقاط العسكريين، اتحدت فيها شعوب إثيوبيا بقيادة جبهة التيجراي، وتولى ميليس زيناوي المنتمي لقومية التيجراي الحكم، وأسسوا الجبهة الديموقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا التي حكمت البلاد من عام ١٩٩١م حتى ٢٠١٩م، فقد كانت الدولة الإثيوبية تواجه أزمات متعددة ذات سمات سياسية واقتصادية وأمنية وجغرافية، وذلك لما تواجهه من صراعات عرقية وصراعات حدودية في أثناء هذه الأنظمة الحاكمة كان لها تأثير على الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل المجتمع لإثيوبي، وخضعت الحكومة الإثيوبية والهيكل

الاقتصادي للدولة إلى عدة تغيرات مهمة في القرن العشرين، وأحدث كل نظام سياسي تحولات كبيرة سياسيًا واقتصاديًا في إدارة البلاد، كانت في بعض الأحيان تتماشي مع الاتجاهات والعلاقات الدولية.

**إشكالية الدراسة**

إن التاريخ السياسي لإثيوبيا يتميز بالحروب الأهلية المتكررة والصراع المسلح الداخلي، لذلك تتمثل الخطورة في أن الصراعات والنزاعات الداخلية مع العوامل العرقية صارت تعد تهديدًا قويًا وخطيرًا للتعايش القومي واستقرار الدولة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وتعد إثيوبيا من أكثر الدول والمناطق تأثرًا بالصراعات العرقية والانقلابات العسكرية بين أنظمة الحكم التي مرت عليها، وهنا تبرز إشكالية البحث التي تتلخص بالسؤال الرئيسي "**كيف أثرت الصراعات السياسية بين القوى المختلفة داخل المجتمع الإثيوبي على النظام الاقتصادي في عهد الإمبراطور هيلا سلاسي ونظام الدرج والجبهة الديمقراطية الثورية؟**"

**أهداف الدراسة :**

يعد الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو دراسة نقاط القوة والضعف لنظام الحكم داخل إثيوبيا وكيف أثر على النظام الاقتصادي داخل الدولة، وذلك بتقييم عصر كل من الإمبراطور هيلا سلاسي ونظام الدرج وفترة حكم الجبهة الديمقراطية الثورية، وتسليط الضوء على الآثار الناتجة عن الصراعات، والانقلابات العسكرية التي واجهها المجتمع الإثيوبي من الناحية الاقتصادية، وهذا يشمل الأهداف المحددة الآتية:

١) تحليل فترة حكم الإمبراطور هيلا سلاسي سياسيًا واقتصاديًا (١٩٣٠/١٩٧٤م).

٢) تحليل فترة نظام الدرج سياسيًا واقتصاديًا (١٩٧٤/١٩٩١م).

٣) تحليل فترة حكم الجبهة الديمقراطية الثورية سياسيًا واقتصاديًا (١٩٩١/٢٠١٩م).

**منهجية الدراسة:**

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لمراحل تاريخية مختلفة داخل الدولة الإثيوبية، والمنهج التحليلي لتحليل نقاط القوة والضعف التي واجهها النظام السياسي والاقتصادي الإثيوبي في الفترة الزمنية (١٩٣٠/٢٠١٩م).

**الإطار الزماني**

- فترة حكم الإمبراطور هيلا سلاسي (١٩٣٠/١٩٧٤م).
- فترة حكم نظام الدرج (١٩٧٤/١٩٩١م).
- فترة حكم الجبهة الديمقراطية الثورية (١٩٩١/٢٠١٩م).

**الإطار المكاني**

دولة إثيوبيا وهي دولة غير ساحلية تقع في القرن الإفريقي وعاصمتها أديس أبابا.

**تقسيم الدراسة**

قُسّمت الدراسة إلى ثلاثة مطالب رئيسية:

- ❖ المطلب الأول: تحليل فترة حكم الإمبراطور هيلا سلاسي (١٩٣٠/١٩٧٤م).
- ❖ المطلب الثاني: تحليل فترة حكم نظام الدرج (١٩٧٤/١٩٩١م).
- ❖ المطلب الثالث: تحليل فترة الجبهة الديمقراطية الثورية (١٩٩١/٢٠١٩م).
- ❖ الخاتمة والتوصيات.

## المطلب الأول

## فترة حكم الإمبراطور هيلا سلاسي (١٩٣٠/١٩٧٤م)

يسرد هذا المطلب الأحداث التاريخية من الناحية السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة الأثيوبية في فترة حكم الإمبراطور هيلا سلاسي، من إنجازات وتطوير وصراعات عرقية ومحاولات انقلاب، وتقييم الجانب الاقتصادي في الإنجازات والإخفاقات في عهده.

أولًا: خلفية تاريخية عن فترة حكم الإمبراطور هيلا سلاسي

ولد الإمبراطور هيلا سلاسي سنة ١٨٩٢م وصنف أهم شخصية إثيوبية في القرن العشرين، فمنذ أن تولى الحكم في عام ١٩٣٠م واكب عصره كثيرًا من الأحداث المهمة في تاريخ البلاد، إلى أن غادر إثيوبيا إلى المنفى في أثناء سيطرة الاحتلال الإيطالي على إثيوبيا .

تولى الإمبراطور هيلا سلاسي الحكم في الفترة الزمنية (١٩٣٠/١٩٧٤م)، ومن ثم اتبع السياسة التوسعية في حكم البلاد واستطاعت إثيوبيا في عهده الحصول على إقليم أوغادين بعد أن احتلته بريطانيا، وهي أرض كانت تابعة للصومال وتشترك مع إثيوبيا في حدود تبلغ ٢٨٠٠ كيلومتر، كما استطاعت الحصول على إرتريا في عام ١٩٥٢م، وقسمت فترة حكمه إلى ثلاث مراحل.

**المرحلة الأولى:** استطاع الإمبراطور هيلا سلاسي استعادة عرش حكمه من الاحتلال الإيطالي بمساعدة التدخل البريطاني، فتحررت إثيوبيا بالكامل على يد القوات البريطانية، واعترفت الحكومة البريطانية باستقلال إثيوبيا في ٣١ يناير عام ١٩٤٢م، وفي مايو ١٩٤٣م استطاع متمردو تيجراي بقيادة هايلي مريم رضا شن تمرد على حكومة الإمبراطور، وقدمت البعثة العسكرية البريطانية التي أنشئت نتيجة اتفاقية إنجلو عام ١٩٤٢م الدعم العسكري الكامل لمساندة الإمبراطور هيلا سلاسي،

وفي عام ١٩٤٣م وقعت الحكومتان الأمريكية والإثيوبية اتفاقية المساعدة المتبادلة في ٩ أغسطس ١٩٤٣م، كما استطاعت القوات العسكرية الإثيوبية بمساعدة القوات العسكرية البريطانية قمع تمرد وياني في أكتوبر ١٩٤٣م، وكان نتيجة لذلك مقتل أفراد عدة، وقدمت الحكومة الأمريكية نحو ٩ ملايين دولار مساعدة اقتصادية للحكومة في الفترة ما بين ٢ أبريل ١٩٤٨م إلى ٣١ مارس ١٩٥٥م.

وفي ٢ ديسمبر ١٩٥٠م وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضم أرض إرتريا إلى إثيوبيا واعتمد المجلس النيابي دستورًا إريتريا، ووقع الإمبراطور هيلا سلاسي على القانون الإريتري الإثيوبي في ١١ سبتمبر ١٩٥٢م، وانضمت إرتريا إلى الاتحاد مع إثيوبيا في ١٥ سبتمبر ١٩٥٢م رسمياً وأرسلت الحكومة الأمريكية مساعدة عسكرية إلى الحكومة الإثيوبية بالتدريب العسكري لنحو ٤٠٠٠ فرد، وهم أفراد عسكريون إثيوبيون أرسلوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأرسل نحو ٣٠٠ مستشار عسكري أمريكي في إثيوبيا، وفي ٤ نوفمبر عام ١٩٥٥م أصدر هيلا سلاسي دستورًا نص على حظر جميع الأحزاب السياسية، وأنشأ مجلس الوزراء، وقدمت الحكومة الأمريكية المساعدات المالية للمرة الثانية في الفترة من ١ يوليو ١٩٥٥م إلى ٣٠ يونيو ١٩٥٧م.

**المرحلة الثانية وهي مرحلة الأزمة:** منذ مطلع الستينيات تزايد الغضب الشعبي بشأن سياسات هيلا سلاسي بشكل كبير، إذ اتبع الإمبراطور سياسة القمع ضد معارضيه عقب الانقلاب الفاشل الذي شهدته الدولة في عام ١٩٦٠م، وشنت القوات الحكومية بقيادة ميريد منجستو تمردًا عسكريًّا في أديس أبابا في الفترة ما بين ١٣ إلى ١٦ ديسمبر ١٩٦٠م، وأعدم الجنرال نيوابي لمشاركته في هذا الانقلاب الفاشل، وقتل نحو ٥٠٠ شخص في هذه الفترة.

**المرحلة الثالثة والأخيرة:** في أغسطس ١٩٦٨م قمعت القوات العسكرية الحكومية المقاومة المسلحة للفلاحين مما أدى إلى مقتل مئات الأفراد، وحُكم على ضابطين عسكريين حكوميين بالإعدام بتهمة التخريب، واشتبكت الشرطة الحكومية مع الطلاب المتظاهرين في أديس أبابا في الفترة من ٣ إلى ٢٤ أبريل ١٩٦٩م، مما أدى إلى مقتل طالبين كشفت الشرطة الحكومية عن مؤامرة ضد الحكومة في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٩م، فقد اشتبكت الشرطة الحكومية مع الطلاب المتظاهرين في أديس أبابا في ٢٩ ديسمبر ١٩٦٩م، مما أدى إلى مقتل ثلاثة طلاب. وتأسس الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي (EPRP) لمعارضة الحكومة في ٢ أبريل ١٩٧٢م، وأجريت الانتخابات التشريعية في الفترة من ٢٣ يونيو إلى ٧ يوليو ١٩٧٣م.[١]

وفى الفترة من ١٩٤٨م إلى ١٩٧٤م في أثناء نظام هيلا سيلاسي رُصدت عدة حالات لانتهاك حقوق الإنسان، وكثير من حالات الاعتقالات والمحاكمات غير العادلة للمعارضين السياسيين، واستخدام عقوبة الإعدام في كل التهم الجنائية والسياسية، وقتل المدنيين في مناطق النزاع المسلح وخاصة إرتريا، بالإضافة إلى فشل المؤسسات والإدارة العامة وعدم وجود الشفافية والافتقار إلى السياسات الحكومية الراشدة، كما عاشت مناطق عدة في إثيوبيا في مجاعة أسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا نحو ٢٠٠ ألف شخص فيما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤م كذلك تفاقمت الأوضاع الداخلية داخل البلاد مع تدهور الاقتصاد، وارتفعت نسبة التضخم وتزايدت أسعار المحروقات على نحو غير مسبوق، وبلغت نسبة البطالة أرقامًا قياسية، وفي عام ١٩٧٤م أنهت الثورة الإثيوبية أطول نظام ملكي حاكم في تاريخ إفريقيا، وعُزل هيلا سلاسي بواسطة ثورة قامت نتيجة عدم

[1] Richard, Greenfield, **Ethiopia: A New political History**, (London: Pall Mall Press, 1965), p.356.

المساواة ونقص التنمية والديمقراطية داخل المجتمع الإثيوبي، واستولى نظام عسكري على السلطة. ولمعالجة هذا الوضع الحرج أنشئت لجنة وطنية للإغاثة في حالات الطوارئ في أديس أبابا، أصبحت فيما بعد لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل.[1]

ثانيًا: تقييم الأداء الاقتصادي في الفترة الإمبراطورية

كان النظام الاقتصادي في عهد الإمبراطور يتبع نظامًا اقتصاديًّا موجهًا نحو السوق حتى الخمسينيات من القرن الماضي، وبدأ تنمية القطاع عن طريق اتباع السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بالصناعة بالاستعانة ببعض الخبراء الرئيسيين في تنمية القطاع ، وفي عام ١٩٦٤م أُعلن عدد من الإعلانات لتشجيع الاستثمار الأجنبي داخل البلاد، كما اتبع النظام الاقتصادي في عهد الإمبراطور في السنوات الأخيرة إستراتيجية مختلفة للتنمية وهي استبدال الواردات، وهي عملية يدعمها نظام رسوم الاستيراد بهدف تشجيع الإنتاج المحلي السلعي وتقليل استيراد المنتجات الأجنبية، وكانت الصناعات الصغيرة تعاني في هذه الفترة من إهمال واضح، وذلك بسبب حوافز الاستثمار التي لم تستفد منها لأنها كانت تذهب جميعها إلى الصناعات الكبيرة ومتوسطة الحجم؛ مما أدى إلى ضعف القطاع الصناعي وضعف البنية التحتية ومستوى السياسة الاقتصادية، وأصبح النهوض بالقطاع من المعوقات التي يواجهها نظام الحكم في ذلك الوقت، وكان القطاع الزراعي يتبع نظام الزراعة التجارية الحديثة وهو نظام اتبع رسميًّا في الخطة الخمسية الثلاثية في الفترة (١٩٦٨/١٩٧٣م)، وكانت نصت هذه الخطة على استخدام الأراضي الحكومية في إنشاء مزارع

[1] László, Vértesy, “Public Administration Developments in Ethiopia Under Three Different Regimes”, **Public Administration Developments in Ethiopia** (Hungary: National University of Public Service, Vol. 22 No. 3, 2022)pp 408, 409.

تجارية كبيرة؛ ونتيجة لذلك أستأجر كثير من رجال الأعمال هذه المزارع وبعد اندلاع ثورة ١٩٧٤م صادرت الحكومة تلك المزارع، كما جرى تطوير جميع الأراضي الزراعية الحكومية في جميع أنحاء الدولة، وكانت المزارع التابعة للحكومة هي الأكثر تطويرًا في إثيوبيا وكان متاحًا لها جميع الفرص في الحصول على الأراضي والمدخلات الزراعية وتسهيلات السوق، ومع كل هذه المزايا فإنها كانت غير منتجة وذلك بسبب سوء الإدارة واستغلال الأصول والفساد فنتج عن ذلك خسائر فادحة داخل القطاع.[١]

وتعد إثيوبيا إحدى الدول الأفريقية المثقلة بالديون في العالم وفقًا لمعايير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكانت أزمة الديون الإثيوبية مثل بقية الدول الأقل نموًا، وكان مستوى الديون الخارجية منخفضاً قبل عام ١٩٧٤م، نظرًا لأن الاقتراض لغرض تمويل ميزان المدفوعات، ولم يكن العجز المالي وعجز الاستثمار الادخاري سمة بارزة في البلاد، وكانت الحكومة الإمبراطورية تتبع سياسة حذرة في الاقتراض من مصادر خارجية، وكان معدل النمو الاقتصادي يفوق تكلفة الاقتراض. وبذلك وُفّيت بالتزامات خدمة الدين دون التسبب في أي ضغط على الاقتصاد أو احتياطي النقد الأجنبي للبلاد، ومنذ عام ١٩٧٤م اعتمد الاقتصاد الإثيوبي اعتمادًا كبيرًا على المنح والمساعدات الخارجية، مما جعلها من أهم سمات الهيكل الاقتصادي للدولة، وهذا أعاق مسيرة عملية التنمية الاقتصادية في هذه الفترة.[٢]

---

[1] National Academic Digital Library of Ethiopia, "Ethiopian Economy Material bdf" pp20, 21 http://ndl.ethernet.edu.et/bitstream/123456789/90286/5/Ethiopian%20Economy%20Material.pdf

[2] Hanna Argaw, Maruta, "The impact of external debt on economic growth in Ethiopia", **PhD Thesis** (Addis Ababa: St Mary's University College, 2013)pp:28.

**ثالثًا: تقييم أداء السياسة النقدية والمالية في فترة حكم هيلا سلاسي**

كان الاقتصاد في عهد هيلا سلاسي مفتوحًا أمام الشركات العالمية، وكانت بعض الشركات الكبيرة تقع تحت الهيمنة البريطانية والألمانية، واتبعت الحكومة إجراءات صارمة تجاه المواطنين الإثيوبيين، فكانت الأراضي تقع تحت سيطرة الحكومة الإقطاعية والكنيسة وبقية السكان إمّا مستأجرون وإمّا بدو، وكان لا يوجد هيكل منسق للضرائب، وكان المسؤولون لهم حق تحصيل الضرائب وجمعها من المستأجرين، وكانت تفرض على حسب رغبتهم، فنظام هيلا سلاسي عرف بجمع الضرائب بطرق عشوائية، ويجري إنفاق جزء من الإيرادات الحكومية على بناء البنية التحتية، ومن أهم الإنجازات التي حققها نظام هيلا سلاسي إنشاء البنك الوطني الإثيوبي، ويعد من أهم الإنجازات الاقتصادية في هذه المرحلة، واتبعت إثيوبيا نظام العملة الخاص بها بعد إنشاء البنك الوطني الإثيوبي، فقد كان البنك يحدد أسعار الفائدة الرسمية على الودائع والقروض التي تدفع بالعملة الورقية.[1]

## المطلب الثاني

### تحليل فترة حكم نظام الدرج (١٩٧٤/١٩٩١م)

يتناول هذا المطلب تحليل الأحداث السياسية والاقتصادية من ناحية الإخفاقات والإنجازات بعد سقوط حكم الإمبراطور هيلا سلاسي وتولي النظام العسكري إدارة شؤون البلاد "الدرج".

أولًا: خلفية تاريخية عن فترة حكم الدرج :

[1] Kebede, Enbiale, "The impact of currency devaluation on the trade balance in Ethiopia" **Master Thesis of Science** (Addis Ababa: Ethiopian Civil Service University, June 2021)pp: 28, 29.

عندما جرت الإطاحة بنظام الإمبراطور هيلا سلاسي بانقلاب عسكري في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤م، دخلت إثيوبيا في نظام عسكري شيوعي تابع للاتحاد السوفييتي، وفي الأسابيع الأولى من الانقلاب اعتقل الجيش الإثيوبي كثيرًا من أقارب الإمبراطور ومستشاريه وأعدم كثيرين منهم، كما سيطر المجلس الإداري المؤقت برئاسة الجنرال أمان مايكل أندوم على مقاليد الحكومة، وهو إريتري الأصل، وتحول إلى المجلس العسكري الإداري المؤقت فيما بعد والمسمى باللغة الأمهرية (الدرج)، وجد الجنرال أمان أنه لكي يستطيع حل مشكلات إثيوبيا الداخلية العديدة كان لا بد من البدء بحل أزمة إريتريا لإيقاف الحرب القائمة في الإقليم، وخصوصًا عند ظهور علامات التمرد في الوحدات العسكرية القائمة هناك، ولذلك اقترح الجنرال أمان إعطاء إريتريا حكمًا إداريًّا مؤقتًا، وأصدرت الحكومة الإعلان السياسي الأول وهو "إثيوبيا أولًا" الذي نص على وجود مجموعات بشرية مختلفة داخل المجتمع الإثيوبي وثقافات ولغات متنوعة، فكان لا بد من تشجيع تطور اللغات الرئيسية وضمان احترام حقوق الإنسان، كما ألقى البيان نظرة على الظلم الذي تعرض له جماعات معينة في العهد السابق، وأكد على حقوق الإدارة الذاتية التي حرم منها الشعب، وبدأ الجنرال أمان فعلًا حل هذه المشكلات عندما زار إريتريا مدة اثني عشر يومًا تحدث فيها إلى الشعب الإريتري لحل هذه القضية سلميًّا، وتشكلت لجنة من ٣٤ إريتريًا من مشاريع القبائل ورجال الدين والتعليم للاستماع إلى وجهات نظرهم للوصول إلى الحل الأمثل لحل تلك القضية، وبسبب اختلاف الآراء داخل الدرج حول أسلوب حل القضية الإريترية، وتخوف منجستو النائب الأول لرئيس البلاد والمحرك الرئيسي والفعلي للأمور داخل الدرج من تحركات الجنرال أمان رئيس الدولة الرسمي في ذلك الوقت، وشعوره

بأنه يمارس اختصاصاته كاملة، وهو ما لا يرغبه منجستو، فأعلن رفضه لمقترحات الجنرال أمان مما أدى إلى تقديم الجنرال استقالته لأمر منجستو باعتقاله.[١]

وفي ٢٤ سبتمبر ١٩٧٤م تأسست منظمة تيجراي الوطنية، واعتقلت القوات الحكومية ٢٠ شخصًا من بينهم كثير من المسؤولين السابقين التابعين لحكومة الإمبراطور، وأُطيح بالجنرال أمان في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤م وأعدم مع ٥٨ من المسؤولين الحكوميين والضباط العسكريين السابقين في ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤م، وتأسست جبهة تحرير الأورومو في معارضة الحكومة العسكرية وهي تتكون من مسلمي الأورومو من شرق إثيوبيا ومعظم مسيحي الأورومو من غرب إثيوبيا في العام نفسه، وفي عام ١٩٧٧م حدثت مواجهة عسكرية بين الصومال وإثيوبيا واستطاعت القوات الصومالية استرجاع جزء من الإقليم الذي استولت عليه إثيوبيا سابقًا، ومع ذلك أجبرت على الانسحاب، وذلك لتعمد إثيوبيا إضعاف الصومال نظرًا لدعم القوى الصومالية الحركات وإثارة الصراعات العرقية المختلفة داخل المجتمع الإثيوبي وفي العام نفسه قدمت حكومة الاتحاد السوفييتي ٦٠ مليون طن من المساعدات العسكرية إلى الحكومة الإثيوبية في الفترة ما بين نوفمبر١٩٧٧م إلى فبراير ١٩٧٨م، كما عُقدت معاهدة صداقة بين حكومة إثيوبيا والاتحاد السوفييتي وتعاون دام مدة ٢٠ عامًا ، وافق الاتحاد السوفييتي فيه على تقديم الدعم العسكري بتدريب ١٦٠٠ فرد عسكري إثيوبي وإرسال نحو ١٧٠٠ مستشار عسكري سوفيتي إلى إثيوبيا، وفي عام ١٢ يوليو ١٩٧٩م أعدمت الحكومة العسكرية برهاني مسكل رضا زعيم الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي، وأطلقت الحكومة العسكرية سراح ٧١٦ سجينًا سياسيًّا في سبتمبر عام ١٩٨٢م، وتأسست جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية

[١] طلال النابر، "التاريخ السياسي لإثيوبيا في القرن العشرين"، موقع المدائن بوست:
https://almadayinpost.com/3643.html

في ١٢ سبتمبر عام ١٩٨٦م، وفي٢٨ ديسمبر عام ١٩٨٨م شنت القوات الحكومية هجومًا عسكريًّا "عملية أكسوم١" ضد متمري جبهة تيجراي الشعبية، وحاولت جبهة تحرير إريتريا بالاتحاد مع جبهة تحرير شعب تيجراي الانفصال عن إثيوبيا وكانت النتيجة أن تكبدت الحكومة المركزية الإثيوبية خسائر فادحة وعلى الرغم من ذلك لم تحصل على الاستقلال، وفي فبراير ١٩٨٩م شنت القوات الحكومية هجومًا عسكريًا آخر "عملية أكسوم٢" ضد متمردي جبهة تحرير تيجراي الشعبية، وفي يناير عام ١٩٨٩م أنشأت جماعات عدة معارضة على أساس عرقي –بما في ذلك الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي والحركة الديمقراطية الإثيوبية الشعبية– الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية، وفي ١٩ فبراير عام ١٩٨٩م نفذ متمردو جبهة تحرير تيجراي الهجوم العسكري الحكومي مما أدى إلى سقوط قتلى بما يقارب ١٠٠٠٠ جندي حكومي، وهرب نحو مليون شخص لاجئين إلى الدول المجاورة، وأحبطت القوات الحكومية انقلابًا عسكريًّا بقيادة اللواء ميريد نيجوسي واللواء أمها ديسا في الفترة ما بين ١٦ إلى ١٨ مايو ١٩٨٩م، مما أدى إلى مقتل أفراد عدة وقتل وزير الدفاع إلى جانب بعض القادة العسكريين الذين قاموا بهذا الانقلاب الفاشل، وفي أبريل عام ١٩٩٠م تأسست منظمة الأورومو الديمقراطية.[1]

تعاونت جبهة تحرير الشعب الإريتري مع جبهة تحرير شعب تيجراي وجرى تنسيق الكفاح بينهما ولكن لم تنجح الجهتان في تحقيق استقلال الإقليم، وعقب قيام الثورة الشعبية في إثيوبيا تشكلت الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إريتريا التي تضم جبهة تحرير شعب تيجراي، وجبهة تحرير

[1] University of Central ARKANSAS, Ethiopia (1942–present), Available at: https://uca.edu/politicalscience/home/research-projects/dadm-project/sub-saharan-africa-

الصومال الغربي، وجبهة الأورومو، وبدأت القتال ضد نظام الرئيس منجستو هيلا مريام، واستطاعت تحقيق انتصارات عظيمة ضد النظام، وفى الوقت نفسه استطاعت جبهة تحرير إريتريا السيطرة على جزء كبير من البلاد والاستيلاء على أسمرة عاصمة الإقليم، واستقال الرئيس منجستو من منصبه عقب استيلاء جبهة تحرير تيجراي على أديس أبابا ولجوئه إلى زيمبابوي، كما أعلنت الجبهة الإريترية تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة البلاد، وتحولت اللجنة المركزية للجبهة إلى هيئة تشريعية للحكومة المؤقتة، وأعلنت الحكومة الإثيوبية الجديدة اعترافها بحق تقرير المصير لإريتريا وحقها في الاستقلال، وطالبت الحكومة المؤقتة تأجيل الاستماع مدة عامين لتهيئة المناخ والرأي العام لهذه القضية وإجراء استفتاء شعبي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أبريل١٩٩٣م، وأصبحت إريتريا دولة مستقلة ذات سيادة والعضو رقم ١٨٣ في الأمم المتحدة.[١]

ثانيًا: تقييم الأداء الاقتصادي في فترة حكم الدرج:

أعلن نظام الدرج قيام الدولة الاشتراكية في أوائل عام ١٩٧٥م، وهي تعمل على إلغاء نظام الإقطاع والإمبريالية وإنشاء جمهورية ديمقراطية شعبية، وعرف نظام الدرج بأسلوب توسيع نظام الدولة وإعادة هيكلة مجلس الوزراء، كما عملت حكومة الدرج على تعزيز العلاقات الثنائية مع الاتحاد السوفييتي، وحصلت على مساعدات عسكرية واسعة النطاق من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى مثل كوبا وألمانيا الديمقراطية، كما عملت إثيوبيا على تحسين علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء الجماعة الأوروبية، فقد تبنت حكومة الدرج الفكر الأيديولوجي الماركسي وأعلنت اتباع نظام الاشتراكية في سياساتها الاقتصادية

[١] أثر استقلال إريتريا على علاقاتها بإثيوبيا.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec122.htm

والسياسية، كما تبنى النظام الفكر المتطرف للدولة على الرغم من تعهد الدولة بفصل الدين عن الدولة، وظلت اللغة الأمهرية هي اللغة الرسمية والوحيدة المستخدمة كما نص دستور جمهورية إثيوبيا الشعبية، وفي نهاية السبعينيات اتُّبعت إجراءات تأميم جميع الأراضي الريفية والحضرية وأقيمت جمعيات للفلاحين وسكان الحضر ، وفي تلك الفترة ألغيت جميع المؤسسات الملكية والألقاب وأعيد تنظيم سلطة الدولة والمؤسسات المالية والتجارية، وعلى الرغم من ذلك لم تُنفذ هذه الإصلاحات بشكل صحيح وذلك بسبب المعارضة القوية من المجموعات الغنية، وقامت حكومة الدرج بإعادة هيكلة وتقسيم هيكلة المناطق من ١٥ إلى ٢٥ منطقة إدارية وخمس مناطق تتبع الحكم الذاتي المستقل (أسيب، وإرتريا، وأوجادين، وتيجراي، وديراو)، وأُنشئت هيئات حكومية وهيئات حزبية جميعها تخضع لسيطرة موظفي حزب العمال الإثيوبي، لذلك سيطر نظام الدرج على القطاعات المالية والاقتصادية والعسكرية والإدارية.[١]

شهد القطاع الصناعي في فترة حكم الدرج تحولًا جذريًّا من حيث الملكية والإدارة، فقد عملت الحكومة على تأميم جميع المؤسسات المتوسطة وكبيرة الحجم بعد أن كانت مملوكة للقطاع الخاص في عهد الإمبراطور هيلا سلاسي، واتبع الهيكل الضريبي قوانين صارمة حتى وصل المعدل الأقصى لفرض الضريبة على معدل الدحل الشخصي إلى ٨٩٪، وكان سعر الفائدة أعلى للمقترضين من القطاع الخاص، ونصت الخطة المتبعة في الفترة (١٩٨٣/١٩٨٤م إلى ١٩٩٣/١٩٩٤م)على تحسين إنتاج السلع الوسطية والرأسمالية وتولي الدولة مسؤولية إدارة الصناعات المتوسطة والكبيرة وتحسينها، لكن الخطة لم تحقق أهدافها وذلك بسبب ضعف إنتاج المؤسسات مع قوة السوق ما جعلها غير قادرة على المنافسة، كما أعاقت السياسات التي اتبعتها

[1] László, Vértesy, **op.cit.**, p:410.

حكومة الدرج القطاع الصناعي، وذلك بسبب التدخل الحكومي الكبير لها والحد من مشاركة القطاع الخاص، وفي عام ١٩٧٥م أنشأت الحكومة وكالة الحرف اليدوية والتنمية الصناعية صغيرة الحجم، وعلى الرغم من ذلك لم تحقق التنمية الاقتصادية المعدل المطلوب، وبعد انهيار الاشتراكية في أوروبا والاتحاد السوفييتي اتبع نظام الدرج التحرر الاقتصادي عن طريق اتباع بعض السياسات مثل رفع القيود المفروضة على القطاع الخاص التي تعيق تنميته وتخفيف القيود المفروضة على رأس المال، ولكن بسبب قيام الحرب الأهلية تم تحويل الموارد الحكومية لحل المشكلات الأمنية لذلك لم تحقق هذه الإجراءات أهدافها، وانخفض حجم المنشآت الصناعية في عهد الدرج ليصبح عددها نحو ٤٠٢ في عامى ١٩٨٥/١٩٨٦م بعد أن كانت ٤٣٠ بين عامى ١٩٧٥/١٩٧٦م ثم وصلت إلى ٢٧٣ في عامى ١٩٩٢/١٩٩٣م وهو أدنى مستوى لها في هذا الوقت وذلك لعدة أسباب:

١- وقف نشاط المؤسسات الصناعية وذلك بسبب قيام الحرب الأهلية ونقص النقد الأجنبي، كما أن السياسات الاقتصادية التي اتبعها نظام الدرج كانت لا تشجع على قيام الشركات.

٢- انخفاض عدد الموظفين ويرجع ذلك نتيجة إتباع الحكومة سياسات غير ملائمة للحصول على النقد الأجنبي لشراء المواد الخام وقطع الغيار والبدائل.

٣- حصول إرتريا على استقلالها في عام ١٩٩١/١٩٩٢م مما أدى إلى انخفاضٍ في حجم الصناعات الموجودة في إرتريا[١]

[1] National Academic Digital Library of Ethiopia, Ethiopian Economy Material bdf" **op.cit.**, pp: 22, 23, 24.

اتبعت الحكومة العسكرية أو السياسة الاشتراكية التي اتبعها نظام الدرج نظامًا اقتصاديًّا مركزيًّا يقوم على أن الدولة تلعب دورًا مركزيًّا ومهمًّا في جميع النواحي الاقتصادية، وكان أداء الاقتصاد في ذلك الوقت غير مرضٍ وذلك بسبب الحروب الأهلية التي شهدتها البلاد وحالات الجفاف المتكررة والنمو السكاني المرتفع والإدارة الاقتصادية غير الملائمة، إذ بلغ معدل النمو في ذلك الوقت ٤.١٪ سنويًّا، في حين أن معدل نمو عدد السكان كان نحو ٢.٣٪ ودخل الفرد قرابة ١.٨٪ سنويًّا، وارتفعت القيمة المضافة للقطاع الزراعي وبلغت ٢.١٪ سنويًّا، وكان أداء النمو الاقتصادي ضعيفًا في هذه الفترة فقد كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو ٢.١٪ سنويًّا غير كاف للحفاظ على ثبات مستوى دخل الفرد مع معدل نمو سكاني قدره ٢.٨٪ سنويًّا، وذلك بسبب عدم استقرار الأحوال السياسية والاقتصادية مثل الحرب مع الصومال، ولكن في الفترة من ١٩٧٩/١٩٧٨م إلى ١٩٨٣/١٩٨٢م استقرت الأوضاع داخل البلاد وتحسنت الأحوال الجوية ما أدى إلى ارتفاع معدل النمو إلى ٤.٦٪، وبدأ تاريخ المديونية الخارجية لدولة إثيوبيا في منتصف السبعينيات على عكس النظام الإمبراطوري السابق، وكان حجم الدين الخارجي في عام ١٩٧٥م يبلغ ٣٧١ مليون دولار أمريكي فقط، وكان ٥٤٪ من حجم هذه القروض يذهب لإنفاقه على الأغراض الدفاعية ولم تستخدم في تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي ولا الحد من نسبة الفقر، وقد زاد حجم المديونية الخارجية في فترة الثمانينيات والتسعينيات، ويرجع ذلك إلى إسراف الحكومة على الإنفاق العسكري في شراء الأسلحة بسبب الحروب الأهلية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة الزمنية.[1]

[1] Aweke, Garedew, The relationship between public external debt and Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Co-integration approach, **Master Thesis of Science of Economics** (Addis Ababa: Addis Ababa University, June 2016)pp:30, 37.

نما معدل الديون الخارجية في هذا النظام بمعدل أسرع عشرين مرة من معدل نمو الاقتصاد، مما أدى إلى تعرض الدولة إلى الاقتراض بدرجة كبيرة بهدف تنفيذ مبادرات التنمية الشاملة التي كان غير ممكن تحقيقها بشكل كامل مع الادخار المحلي، وقد زاد حجم المديونية الخارجية بأكثر من عشرة أضعاف بمقارنة وضع المديونية بداية حكم الدرج حتى نهايته، أي من ٦٣ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٧٥م إلى ٩.١١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩١م، وترجع هذه الزيادة الهائلة إلى:

١- إنفاق رأس المال بدرجة كبيرة على مشاريع لم يتم تنفيذها بشكل صحيح وعدم المتابعة والاشراف السليم على تنفيذها.

٢- وجهت حكومة الدرج جزءًا كبيرًا من القروض الخارجية وأنفقتها على مشاريع غير مربحة أوفعّالة وكان معدل إيراداتها منخفضًا للغاية.

٣- السياسات الاقتصادية التي اتبعها نظام الدرج أدت إلى انخفاض حجم الإيرادات، كما جعلت البلاد تعتمد اعتمادًا رئيسيًّا على التمويل الأجنبي في معظم معاملاتها.

ظلت حكومة الدرج تفي بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون حتى عام ١٩٨٩م إلى أن فشلت بالتزاماتها تجاه خدمة الديون للمرة الأولى، وأصبحت إثيوبيا من الدول الإفريقية جنوب الصحراء التي تجاوز حجم مديونيتها الناتج المحلي الإجمالي، كما أدى تراكم الديون الخارجية إلى تفاقم الأزمة بسبب قلة الموارد اللازمة لسداد خدمة الدين إلا أن الحكومة العسكرية لم تمنح اهتمامًا بهذا

الوضع، لذلك ورثت الجبهة الديمقراطية للشعب الإثيوبي إدارة عامة ضعيفة ووكالات حكومية سيئة الأداء.[1]

ثالثا تقيم أداء السياسة النقدية والمالية في فترة حكم الدرج:

كانت إثيوبيا في عهد الحكومة العسكرية تتبع النظم الاشتراكية، إذ سيطرت الدول على جميع الأراضي وتوزيعها على المستأجرين، وأصبح المستأجرون لأول مرة يملكون الأراضي التي كانوا يعملون بها في العهد السابق، كما سيطرت الحكومة على معظم الصناعات التحويلية وقطاعات الخدمات وأصبحت تتمتع بسلطة اتخاذ القرار بشأن أسعار السلع والخدمات، ولعب النظام المصرفي دورًا حاسمًا في إصدار النقود وتحديد أسعار الصرف والفائدة، وأثر نظام الصرف الثابت تأثيرًا سلبيًّا على الاقتصاد الوطني، كما كانت الضرائب من أهم وسائل تعبئة الإيرادات العامة التي كانت تستخدمها الحكومة في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من تحسين الطرق والمستشفيات والمدارس، وتحسين البنية التحتية مثل توليد الطاقة الكهرومائية وبناء السدود، وكانت تنفَقُ أيضًا على إنشاء الأنواع المختلفة من المصانع مثل الأسمنت والسكر.[2]

## المطلب الثالث

## تحليل فترة الجبهة الديمقراطية الثورية (١٩٩١/٢٠١٨م)

يتناول هذا المطلب شرح تطور الأحداث السياسية والاقتصادية في فترة حكم الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية وأهم الإنجازات والإخفاقات التي شهدتها البلاد في هذه الفترة.

[1] Hanna Argaw, Maruta, **op.cit.**, pp:23, 24.

[2] Enbiale, Kebede, **op.cit**, pp:29, 30.

أولًا: خلفية تاريخية عن فترة حكم الجبهة الديمقراطية الثورية:

منذ عام ١٩٩١م سيطر إقليم تيجراي على حكم البلاد بقيادة الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا، ويعد إقليم تيجراي أحد الأقاليم التي تقع شمال إثيوبيا، ويمثل المركز الخامس من حيث عدد السكان، ويعتنق أغلبية سكانه الديانة المسيحية الأرثوذكسية، كما يعتمد اقتصاد هذا الإقليم اعتمادًا كبيرًا على الزراعة، وعرف عن شعب التيجراي معارضته للحكم الإثيوبي الأمهري بشقيه الإمبراطوري والعسكري ومطالبتهم بحق تقرير المصير والانفصال، وتمكنوا من السيطرة على حكم البلاد ابتداء من عام ١٩٩١م إلى عام ٢٠١٨م، وتولت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية إدارة شؤون البلاد بعد إسقاط الحكم العسكري "الدرج" بقيادة ميلس زيناوي، وكان نظام الحكم يقوم على الفيدرالية الإثنية، وقُسّمت الدولة إلى عشرة أقاليم وإدارتين بناء على الجغرافية القومية السكانية، على أساس أن يتمتع كل إقليم بحكم ذاتي مع امتلاكه الجيش الخاص به، في المقابل لا يحق للجيش الفيدرالي التدخل في شؤون أي إقليم إلا بتصريح من حكومة الإقليم ذاته وفقًا لنظام الحكم الفيدرالي.[١]

قام النظام الفيدرالي وفقا لدستور عام ١٩٩٤م وكان الغرض منه هو الحد من التهميش والإقصاء الذي كانت تعانيه جميع الجماعات العرقية التي تتكون منها الدولة الإثيوبية، ومنح الدستور عضوية الإتلاف الحاكم للولايات الإقليمية التي تتكون من الجماعات العرقية الكبيرة مثل الأمهر والأورومو والتيجراي والأمم الجنوبية، ومع ذلك لم يستطع هذا النظام الحد من المشكلات العرقية التي كان تعاني منها الدولة في الثلاثة عقود الماضية، وكانت أخطر مشكلة يعاني منها هذا النظام أنه يقوم

[١] شيرين هلال، "الحرب في إثيوبيا في سياق محلي وإقليمي ودولي"، **ريالييست عربي**، متاح على: https://arabic.realtribune.ru/opinion/

على أساس عرقي وليس وطني، إذ توجد في إثيوبيا أكثر من ٩٠ مجموعة عرقية، ولذلك أبرز هذا النظام جميع التناقضات الداخلية التي كان يعاني منها المجتمع الإثيوبي، فقد اتبع النظام الحاكم هيمنة الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الفيدرالية العرقية التي أدت إلى الصراع من أجل السيادة بين أكثر ثلاث مجموعات عرقية: التيجراي والأمهر والأورومو، وقد سيطرت الجبهة الشعبية للتيجراي على الحكم حتى مجيء أبي أحمد منذ عام ٢٠١٨.[١]

حصلت جبهة تحرير الأورومو على أربعة مناصب وزارية في الحكومة الانتقالية، وعقدت الجبهة الديمقراطية الثورية مؤتمرًا وطنيًّا ضم أكثر من ٢٠ حركة سياسية بما في ذلك جبهة تحرير الأورومو، وأنشأ المؤتمر مجلس النواب المكون من ٨٧ عنصرًا برئاسة ميلس زيناوي، وفي ١٥ أبريل ١٩٩٢م أجريت انتخابات الجمعية الإقليمية وانسحبت جبهة التحرير الأورومو منها في ١٧ يونيو ١٩٩٢م، وانسحبت من الحكومة الانتقالية في ٢٣ يونيو ١٩٩٢م أيضًا، وعملت على حشد نحو قرابة ١٥٠٠ جندي ضد الحكومة الانتقالية في ٢٤ يونيو ١٩٩٢م، وفي هذا العام قدمت الولايات المتحدة الأمريكية منحة اقتصادية للحكومة الإثيوبية قدرت بنحو ٩٥.٢ مليون دولار، وفي عام ١٩٩٣م أُنشِئت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة في العودة إلى الموطن لنحو مليون لاجئ إثيوبي في جيبوتي وكينيا والسودان، ونجحت المفوضية في إعادة نحو قرابة ٣٠.٠٠٠ لاجئ إثيوبي من السودان، و١٣٢.٠٠٠ لاجئ إثيوبي من جيبوتي، و٤٠٠٠ لاجئ من كينيا، في الفترة من عام ١٩٩٣م إلى عام ١٩٩٥م، وفي ٥ يونيو ١٩٩٤م أجريت انتخابات الجمعية التأسيسية وفازت الجبهة الديمقراطية الشعبية بـ٤٨٤ صوتًا من أصل ٥٤٧ داخل

[١] عبد الكريم الحاج امحمد، الصراع العرقي في إثيوبيا: شعب تيغراي أنموذجًا، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الجزائر: جامعة أحمد دراية ادرار، ٢٠٢٢/٢٠٢١م)، ص٤٢.

الجمعية، وفي ٢٨ أكتوبر ١٩٩٤م وافقت الجمعية التأسيسية على مشروع الدستور الجديد، وفي ٢٢ أغسطس ١٩٩٥م أعلن مجلس نواب الشعب قيام الجمهورية الإثيوبية الديمقراطية الاتحادية. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٩ أغسطس ١٩٩٩م اشتبك متمردو الأوروموا مع القوات الحكومية في شرق إثيوبيا ونتج عن ذلك مقتل ٣٠٠ متمرد، وفي عام ٢٠٠٠م أجريت الانتخابات البرلمانية، وقد فازت المنظمة الديمقراطية لشعب الأوروموا بـ١٨٣ مقعدًا من أصل ٥٤٧ مقعدًا في مجلس نواب الشعب، وفي عام ٢٠٠٢م أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية، وفي العام نفسه استطاعت الحكومة إحباط هجوم الأوروموا العسكري مما أدى إلى مقتل ٢٠٠٠ جندي حكومي، وفي عام ٢٠٠٥م اشتبكت الشرطة الإثيوبية مع المتظاهرين في أديس أبابا ونتج عن ذلك مقتل ٢٦ متظاهرًا نتيجة استخدام الشرطة القوة المفرطة تجاه المتظاهرين، لذلك أدانت الحكومة الأمريكية استخدام القوة المفرطة وفرضت الحكومة البريطانية عقوبات اقتصادية وهي منع إرسال المساعدات العسكرية للحكومة الإثيوبية، وفي عام ٢٠٠٦م وافقت الحكومة البريطانية على رفع تلك العقوبات، وفي ٥ فبراير ٢٠٠٩م قتل نحو ٣٠٠ شخص ونزح نحو ١٠٠ ألف شخص نتيجة الصراع العرقي بين بورانا وغيري بالقرب من مدينة مويالي، وكما قتل شخصان آخران على يد الشرطة الحكومة بسبب أعمال العنف بين المسيحيين والمسلمين، وفي ٢٣ مايو ٢٠١٠م استطاعت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الفوز بـ٤٩٩ مقعدًا من أصل ٥٤٦ مقعدًا في مجلس النواب، وفازت الأحزاب المعارضة بمقعدين فقط بمجلس النواب.[1]

وفي عام ٢٠١٢م توفي ميلس زيناوي بعد أن تولى منصب رئيس حكومة مؤقتة ثم رئيس وزراء، بعدما تحول نظام الحكم من رئاسي إلى برلماني، ومنذ وفاة ميلس زيناوي المفاجئ ظلت الجبهة

[1] University of Central ARKANSAS, Ethiopia (1942–present)**op. cit.**

التيجراي تسيطر على نحو غير مباشر على الأوضاع الداخلية في إثيوبيا بواسطة بتولي هايلي مريم ديسالن المنتمي للجماعات الجنوبية رئيسًا للوزراء، وهو الذي رشحه زيناوي قبل وفاته منعًا للانشقاقات الداخلية، مما أدى إلى اشتعال الصراعات الداخلية، وقامت المظاهرات داخل إقليم الأورومو بسبب خطة الحكومة بتوسيع العاصمة أديس أبابا على حساب الإقليم، ونتيجة لذلك قتل نحو تسعة طلاب على يد قوات الأمن الحكومية في المظاهرات في أوروميا في ٢ مايو ٢٠١٤م، وفي ١٢ نوفمبر ٢٠١٥م تجددت المظاهرات مرة أخرى ونتج عن ذلك اشتباك الشرطة الحكومية مرة ثانية مع الطلاب المتظاهرين ومقتل العشرات من الطلاب، وفي مواجهة الاحتجاجات المتصاعدة اتخذت الحكومة الإجراءات المتشددة عن طريق شن حملة واسعة من الاعتقالات واستخدام القوة المسلحة، لكن في النهاية أجبر رئيس الوزراء هايلي مريم ديسالين على تقديم استقالته تحت ضغوط أمريكية وعربية، وتولى أبو أحمد الحكم منذ عام ٢٠١٨م.[١]

ثانيًا: تقييم الأداء الاقتصادي في الجبهة الديمقراطية الثورية:

عملت الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية، عندما تولت إدارة شؤون الدولة والإطاحة بالحكومة الاشتراكية، على تعزيز دور القطاع الخاص، واتبعت سياسة اقتصادية تعمل على تشجيع الاستثمار، كما عملت الحكومة على إصلاح المؤسسات العامة بالعمل على تحسين الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في المؤسسات العامة، عن طريق منح الاستقلال الإداري بفصل المؤسسات الفرعية التابعة لوزارة الصناعة، وهكذا وضعت الإدارة العامة لكل مؤسسة تحت قيادة مجلس إدارتها الخاصة مع وجود مدير عام مسؤول عن اتخاذ قرارات الإنتاج والأسعار، وأصبحت

[١] أحمد أمل، "تطور نظام الحزب الغالب في إثيوبيا: تحليل البنية والتفاعلات"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، العدد ١٥، المجلد ٨، يناير ٢٠٢٣م)، ص١٠٧.

التجارة الخارجية والمؤسسات العامة –بما في ذلك الشركات– أكثر مرونة بعد تحرير الأسعار إلى حد كبير، ومن ضمن الإجراءات التي اتخذتها حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية لتعزيز دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد ما يلي:

١) نص قانون الاستثمار على زيادة الحوافز الاستثمارية في شكل إعفاءات ضريبية، وإعفاء استيراد السلع الاستثمارية من الرسوم الجمركية، ورفع القيود المفروضة على رأس المال الاستثماري للقطاع الخاص.

٢) تخفيض معدل الضريبية الهامشية من ٨٩٪ إلى ٤٠٪، وتخفيض ضريبة أرباح الأعمال من ٥٩٪ إلى ٣٥٪، وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات من ٢٤٠٪ إلى ٥٠٪.[١]

لقد اتبع النظام الجديد في مرحلة ما بعد عام ١٩٩١م سياسات التكيف الهيكلي بدعم من مؤسسات بريتون وودز، وكان بمثابة مرحلة تحول من النظام الاشتراكي الذي يعمل على قمع القطاع الخاص، وظهر ذلك في تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط معدل كل منهما نحو ٦.٥٨٪ و٣.٥٤٪ على التوالي، وشهدت إثيوبيا نموًّا اقتصاديًّا قويًّا في السنوات الأخيرة، ومع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ عام ٢٠٠٤م فقد تفوقت إثيوبيا على معظم البلدان الأخرى في إفريقيا وتوسعت أسرع بكثير من المتوسط على مستوى القارة.[٢]

---

[1] National Academic Digital Library of Ethiopia, "Ethiopian Economy Material bdf" **op.cit.**, pp24, 25.

[2] Garede, W awek, "The relationship between public external debt and economic growth in Ethiopia: Evidence of the ARDL cointegration approach" **Master Thesis of Science in Economics** (Addis Ababa: Addis Ababa University, 2016) p: 31, 32.

زاد حجم المديونية الخارجية منذ الحكم العسكري واستمر في الزيادة في عهد الجبهة الديمقراطية الثورية بمعدل متزايد، وفي عام ١٩٩٥م بلغت حجم المديونية الخارجية نحو ٩.٢ مليارات دولار أمريكي، واستمرت في الزيادة إلى أن بلغت نحو ١٠.٤ مليارات دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي نحو ١٣٪ بالمقارنة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تراكم المديونية الخارجية في فترة حكم الجبهة الديمقراطية الثورية:

١) انخفاض قيمة العملة في عام ١٩٩٢م نتج عنه ارتفاع معدل تضخم قيمة العملة بنسبة ١٨٥٪، ويرجع ذلك إلى النظام الذي اتبعته الحكومة العسكرية في العهد السابق باستبدال دولار أمريكي واحد مقابل ٢.٠١٢ بير، وبذلك خفضت الحكومة الجديدة قيمة العملة المحلية مرة أخرى بنسبة ١٤١٪، بمعني استبدال دولار أمريكي واحد مقابل ٥ بير ونتج عن ذلك ارتفاع حجم المديونية الخارجية.

٢) استدانة الحكومة بقروض جديدة لاستكمال برامج التكييف الهيكلي، وإخفاق الحكومة في السداد وذلك بسبب تراكم أعباء الديون وارتفاع عائدات الصادرات.

بعد عام ١٩٩١م كان الاقتراض متعدد الأطراف هو الذي يقدم القروض الميسرة للحكومة، كما ارتفعت حصة القروض متعددة الأطراف من ٤٠.٢٪ في عام ١٩٩٢م إلى ٥٦٪ في عام ١٩٩٨م ويرجى الحصول عليها بشكل رسمي من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الإفريقي، كما انخفضت حصة المقرضين الثنائيين من٥٩.٨٪ في عام ١٩٩٢م إلى ٣٣٪ في عام ١٩٩٨م، وذلك بسبب تخفيف عبء تراكم الديون التي جرى الحصول عليها من الدول الدائنة في نادي باريس.

في السنوات الأولى من حكم الجبهة الديمقراطية الثورية تحسن أداء ضريبة التجارة الخارجية بمتوسط معدل نموه قدره ٢٦.٧٪ تليها الضريبة المباشرة، وأنشأت الحكومة وزارة جديدة للإيرادات والجمارك تولت مهام وزارة المالية لتحسين تحصيل الإيرادات الضريبية ومكافحة الفساد والسرقة، وجرى تحصيل الإيرادات على مستوى الولايات الفيدرالية والإقليمية، كما استخدمت الحكومة إستراتيجية زيادة ضريبة المبيعات وإلغاء الرسوم الإضافية على رسوم الاستيراد، وأصبح التشريع الجديد بشأن الضريبة الافتراضية وضريبة الاستقطاع بنسبة ٥٪ على الواردات منذ مارس عام ٢٠٠١م، وذلك من أجل تحسين تحصيل الإيرادات وزيادة ربحية المؤسسات العامة وتحسين الحصاد الزراعي، كما عملت الحكومة الحالية على إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية بتوحيد الميزانيات الفيدرالية والإقليمية، وانخفضت حصة النفقات المتكررة، وفي المقابل وأد الإنفاق الرأسمالي بعد الإصلاح الاقتصادي بسبب الإنفاق الضخم على قطاعات الطرق والطاقة والتعليم والمياه والصحة، ومع ذلك انخفض الإنفاق الحكومي على الزراعة والصناعة وخاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية؛ لذلك غيرت الحكومة نمط الإنفاق ووفرت الموارد المالية لتطوير القطاع الاجتماعي والبنية التحتية بعد عام ٢٠٠٠م.[١]

ثالثًا: تقييم أداء السياسة النقدية والمالية في عهد الجبهة الدمقراطية الثورية:

كانت السياسة النقدية تتبع نظام سعر الصرف العائم، بمعنى أنه يجوز تقلب قيمة العملة المحلية في فترة زمنية معينة، إذ تستخدم الجبهة الديمقراطية الثورية جزءًا صغيرًا من أسعار الفائدة في النظام المصرفي لتشجيع الاستثمار الخاص، كما تتحكم الحكومة في السوق بالتحكم في عرض النقود المتداولة داخل الاقتصاد القومي، وذلك بإصدار المزيد من الأوراق النقدية وضخها داخل

[1] Hanna Argaw, Maruta, **op.cit.**, pp: 25, 26, 27.

الأسواق، أو بإصدار السندات وأذون الخزانة، كما اتبعت الحكومة الجديدة نظام الخصخصة وذلك ببيعها الصناعات والشركات المملوكة للحكومة سابقًا إلى القطاع الخاص بهدف تحسين كفاءة الإنتاج المحلي[1].

**الخاتمة**

شهدت الدولة الإثيوبية في الفترة من ١٩٣٠م إلى ٢٠١٩م ثورات نظامية خلال ثلاثة أنظمة للحكم، وكانت الفترة الأولى هي فترة حكم الإمبراطور هيلا سلاسي أمّا نظام الحكم فكان يتبع سياسة الملكية، وبناء الدولة كان يأخذ شكل الدولة الوحدوية، وكان متبعًا على نحو متزايد في هذه الحقبة التاريخية مع اتباع الحكومة أسلوب المركزية المتطرفة، علاوة على إساءة استخدام السلطة السياسية بكثرة الاعتقالات غير العادلة وكثرة عقوبات الإعدام في القضايا الجنائية والسياسية، كما كان مستوى الدين الخارجي منخفضًا في هذه الفترة، وكان الاقتصاد المحلي لا يعاني من العجز المالي المستمر وذلك بسبب تجنب الحكومة في تلك الفترة الاقتراضَ، وكان معدل النمو الاقتصادي في حالة جيدة، وأُنشِئ البنك الوطني الإثيوبي.

في فترة حكم الدرج تولى المجلس العسكري الحكم، ومن ثم انتقلت الدولة إلى نظام اشتراكي شيوعي يتبع الاتحاد السوفييتي، وفي هذه الفترة تعرضت الحقوق الفردية والجماعية لقيود شديدة وبدأت المديونية الخارجية في تزايد مستمر، وذلك بسبب إسراف الحكومة في الإنفاق العسكري نظرًا لكثرة الحروب الأهلية التي شهدتها البلاد في فترة الحكم العسكري، كما شهدت هذه الفترة تحسنًا كبيرًا في العلاقات الإثيوبية السوفييتية وتعاونًا دام أكثر من عشرين عامًا إلى أن دخل الاتحاد السوفييتي

[1] Enbiale, Kebede, **op.cit**, pp: 30, 31.

في حالة ركود عام ١٩٨٨م؛ لذلك غيرت الحكومة العسكرية بعض سياساتها وبدأت تأخذ بعد التدابير والإجراءات الإصلاحية في أواخر الثمانينيات فيما يخص الملكية والأراضي المؤممة، ورفع القيود الصارمة على التجارة وتحرير القطاع الاقتصادي، وخلفه تحرير الأسعار أيضًا، وحثت على دمج الاقتصاد الإثيوبي داخل الأسواق الإقليمية.

عندما تولت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الحكم وجرى إعلان جمهورية إثيوبيا الشعبية بعد الإطاحة بنظام الدرج عام ١٩٩١م، كان نظام الحكم فيدراليًّا يعتمد على الاعتبارات العرقية اللغوية ونقل السلطة إلى الولايات الإقليمية، كما اتبع نظام الحكم أيدولوجية الديمقراطية البرلمانية، وعلى الجانب الاقتصادي أطاحت الحكومة بنظام الاشتراكية وشجعت القطاع الخاص، كما عملت على تشجيع الاستثمار، ولكن منذ بداية الحكم العسكري أصبح الاقتصاد القومي يعاني تزايد القروض الخارجية، واستمرت المديونية في تزايد مستمر في فترة حكم الجبهة الديمقراطية، وأصبحت الحكومة تواجه عجزًا مستمرًّا في سداد خدمة الدين.

**النتائج:**

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي:

- ❖ تعد دولة إثيوبيا من أكثر الدول الإفريقية التي تعاني من الصراعات العرقية والأزمات بين الأقليات والحكومات، وكان هذا سببًا مهمًّا لتهديد التعايش السلمي واستقرار الدولة سياسيًّا واقتصاديًّا.
- ❖ إن أنظمة الحكم المتعاقبة في إثيوبيا لم تنجح في السيطرة على الصراع العرقي والحدودي.
- ❖ كان لهذا الصراع تأثير سلبي فقد أدى إلى تصاعد أعمال العنف بين القوميات والصراعات الحدودية على الجانب السياسي والاقتصادي.

❖ لكل نظام حكم في فترة الدراسة بعض الإنجازات والإخفاقات على الجانب السياسي والجانب الاقتصادي.

**الرؤية الاستشرافية**

إن نجاح سياسات التنمية أو فشلها يعتمد بدرجة كبيرة على البيئات والسياسات والإستراتيجيات الوطنية، إذ يوجد داخل المجتمع الإثيوبي أكثر من ٨٠ مجموعة عرقية مختلفة، وبالنظر إلى السياق التاريخي والظروف السياسية والاقتصادية التي هيّأت أرضًا ملائمة لتبني النموذج الفيدرالي في إثيوبيا، نجد أن كل نظام للحكم مرت به الدولة الإثيوبية أخفق في تحقيق الديمقراطية بين جميع المجموعات العرقية، كما أن النظام الفيدرالي أخفق أيضًا في إدارة التعددية الإثنية، وفي ظل هذا النظام لم يعد الصراع قاصرًا على الجماعات الاثنية فقط بل امتد إلى الأقاليم والولايات الفيدرالية الإثيوبية ، لذلك مستقبل الدولة الإثيوبية مرتهن باستمرار الفيدرالية مع ضرورة معالجة القصور والإشكاليات التي تعوق فاعليتها، كما لا بد من وجود نظام ديموقراطي حقيقي يحقق للمواطنين والمنظمات السياسية المشاركة بحرية في الحياة السياسية لبلادهم، وهذا هو المفتاح الرئيسي لإصلاح جميع المشكلات الأخرى. وبوصفه جزءًا من الممارسات الديمقراطية ينبغي لجميع الأطراف السياسية الفاعلة أن تنخرط في حوار حقيقي لتحديد المشكلات والوصول إلى توافق في الآراء حول كيفية حلها.

## قائمة المراجع

### أ) المراجع باللغة العربية

#### أولًا: المجلات العلمية

1)أمل، أحمد، ""تطور نظام الحزب الغالب في إثيوبيا: تحليل البنية والتفاعلات"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، العدد ١٥، المجلد ٨، يناير ٢٠٢٣م).

#### ثانيًا: الرسائل والأطاريح

٢)امحمد، عبد الكريم الحاج، الصراع العرقي في إثيوبيا: شعب تيجراي أنموذجًا، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الجزائر: جامعة أحمد دراية ادرار، ٢٠٢١/٢٠٢٢م).

#### ثالثًا: شبكة المعلومات الإلكترونية

٣) أثر استقلال إيرتريا:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/karn-Afric/sec122.htm

٤) شيرين هلال، "الحرب في إثيوبيا في سياق محلي وإقليمي ودولي"، ريناليست عربي، متاح على:
https://arabic.realtribune.ru/opinion/

٥) طلال الناير، "التاريخ السياسي لإثيوبيا في القرن العشرين" موقع المدائن بوست:
https://almadayinpost.com/3643.html

**ب) المصادر باللغة الإنجليزية**

**A) Books:**

6) Greenfield, Richard "**Ethiopia: A New political History**", (London: Pall Mall Press, 1965.

**B) Articles:**

7) Vértesy, László "Public Administration Developments in Ethiopia Under Three Different Regimes", **Public Administration Developments in Ethiopia** (Hungary: National University of Public Service, Vol. 22 No. 3, 2022).

**C)Thesis:**

8) Kebede, Enbiale, "The impact of currency devaluation on the trade balance in Ethiopia" **Master Thesis of Science** (Addis Ababa: Ethiopian Civil Service University, June 2021).

9) Maruta, Hanna Argaw, "The impact of external debt on economic growth in Ethiopia", **PhD Thesis** (Addis Ababa: St Mary's University College, 2013).

10) W AWEKE, GAREDE, "The relationship between public external debt and economic growth in Ethiopia: Evidence of the

ARDL cointegration approach" **Master Thesis of Science in Economics**(Addis Ababa: Addis Ababa University, 2016).

**D) Internet resource:**

11)National Academic Digital Library of Ethiopia, "Ethiopian Economy Material", http://ndl.ethernet.edu.et/bitstream/123456789/90286/5/Ethiopian%20Economy%20Material.pdf

12)University of Central ARKANSAS, Ethiopia (1942-present), Available at: https://uca.edu/politicalscience/home/research-projects/dadm-project/sub-saharan-africa-region/ethiopia-1942-present/

# الانقلابات والتدخلات الدولية والإقليمية وآثارها السلبية على ليبيا

# "نموذج منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٠م)"

## دراسة في الجغرافية السياسية

# International and regional coups & interventions and their negative effects on Libya

## Model of the United Nations and the League of Arab States "

## A study in geopolitics

(٢٠١١-٢٠٢٠)

*أ. هناء عمر محمد كازوز*
*عضو هيئة تدريس بجامعة الزيتونة ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ قسم الجغرافيا*
hanahanaza30@gmail.com

*طرابلس ـ ليبيا*

***الملخص***

يهدف هذا البحث إلى التطرق لموضوع الانقلابات والتدخلات الدولية والإقليمية وآثارها على ليبيا من (٢٠١١-٢٠٢٠م)، وشرح تفصيلي عن ماهية الدور المزدوج لمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في تلك السنوات، ومآلات هذا التدخل الخارجي (عسكريًّا – سياسيًّا) متضمنًا معرفة أهم أسباب انقسام المؤسسات السيادية الاقتصادية وكيف أثر ذلك على بناء الدولة الليبية عن طريق عرض أهم تلك العوامل التي ساعدت في الانقسام، وآثارها التي ترتب عليها حدوث الأزمة الاقتصادية في البلاد، وفساد الأجهزة الإدارية في بعض القطاعات.

**الكلمات المفتاحية:** التدخل العسكري – حقوق الإنسان – الحرب – القرار السياسي – منظمة الأمم المتحدة – جامعة الدول العربية.

**Abstract:**

This research aims to address the topic of coups, international and regional interventions, and their effects on Libya from 2011 to 2020. It provides a detailed explanation of the nature of the dual role of the United Nations and the League of Arab States during those years, and the consequences of this external intervention, both militarily and politically. It includes an examination of the main causes of the division of sovereign economic institutions and how that affected the construction of the Libyan state through a presentation of the most important factors that helped in the division and the resulting impact on the occurrence of the economic crisis in the country, as well as the corruption within certain sectors of the administrative apparatus.

**Keywords:**

military intervention – human rights – war – political decision – the United Nations – the League of Arab States.

**المقدمة**

مع اندلاع ثورات الربيع العربي وتسارع الأحداث بطريقة فجائية في توزيع جغرافي غريب من نوعه بدول شمال إفريقيا، لأسباب تعددت بين غلاء المعيشة وتذبذب الأسعار وتردي الأوضاع الاقتصادية، فضلًا عن بؤرة الفساد التي وجدت ضالتها بين المرتشين والمحسوبين في جميع القطاعات الحساسة لتلك الدول بوجه العموم، وليبيا على وجه الخصوص، وسوء الإدارة في أغلب مؤسسات الدولة الليبية، وتفشي الواسطة والمحسوبية في بعض قطاعاتها، مما سبب انتشار البطالة وتأخر سن الزواج وصعوبة المعيشة بين شرائح المجتمع، وفي ظل التوتر وضيق سبل العيش ظل المواطن الليبي يحاول الحصول على فرصة عمل أو مسكن مستقل وملائم له ولأسرته، فضلًا عن

وجود مشكلات في المركزية الإدارية التي كانت عائقًا كبيرًا لكثير من المواطنين، لا سيما أن على من يريد إجراء أي معاملة ضرورة الذهاب إلى العاصمة الإدارية طرابلس لإنهاء إجراءاتها وإتمامها فيتطلب الأمر مزيدًا من الوقت والجهد، وأحيانًا لا ينتهي أو يتم عرقلته في أبسط الإجراءات، أيضًا وجود النهب والاختلاس في مؤسسات الدولة الليبية، منها جهاز الإسكان والمرافق والمؤسسات المصرفية، وسوء الإدارة في القطاعات التعليمية والصحية.

**مشكلة الدراسة**

إن التدخلات الخارجية في شؤون أي دولة يعدُّ انتهاكًا صارخًا لكيانها السياسي والاقتصادي وانهيارًا لنسيجها الاجتماعي، فضلًا عن النتائج التي ترتبت على هذا التدخل، وبِناءً عليه وُضع التساؤل التالي:

- ما أثر التدخلات الدولية والإقليمية على الجغرافيا السياسية في ليبيا؟

**الفرضيات**

- ساهمت التدخلات الدولية والعربية في أزمة عدم استقرار ليبيا إلى يومنا هذا، أدى هذا التدخل إلى أخذ دور الوصاية على ليبيا في مختلف المحافل الدولية وحتى المحلية.

**الأهداف**

١) التعرف على الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية التي تتمتع بها ليبيا.
٢) توضيح بداية التدخلات الخارجية وماهية أسبابها وما وصلت إليه من نتائج.
٣) الكشف عن دور منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في عملية التدخل الخارجي.

**الأهمية :**

تتمثل أهمية هذا النوع من الدراسات في الجغرافية السياسية في توثيق التدخل الخارجي على ليبيا، وما أسفر عنه من إطالة أمد الأزمة وتشتت الحكومات التي توالت بعد سقوط نظام القذافي وضعفها.

**حدود الدراسة:**

**المجال الزمني:** ستكون المدة الزمنية من سنة ٢٠١١م إلى ٢٠٢٠م.

**المجال المكاني:** يدرس الباحث التدخلات الإقليمية والدولية للجغرافية السياسية في ليبيا.

**المجال الموضوعي:** التدخلات الدولية والإقليمية وآثارها على ليبيا.

**خريطة (١) توضح الموقع الجغرافي والفلكي لليبيا**

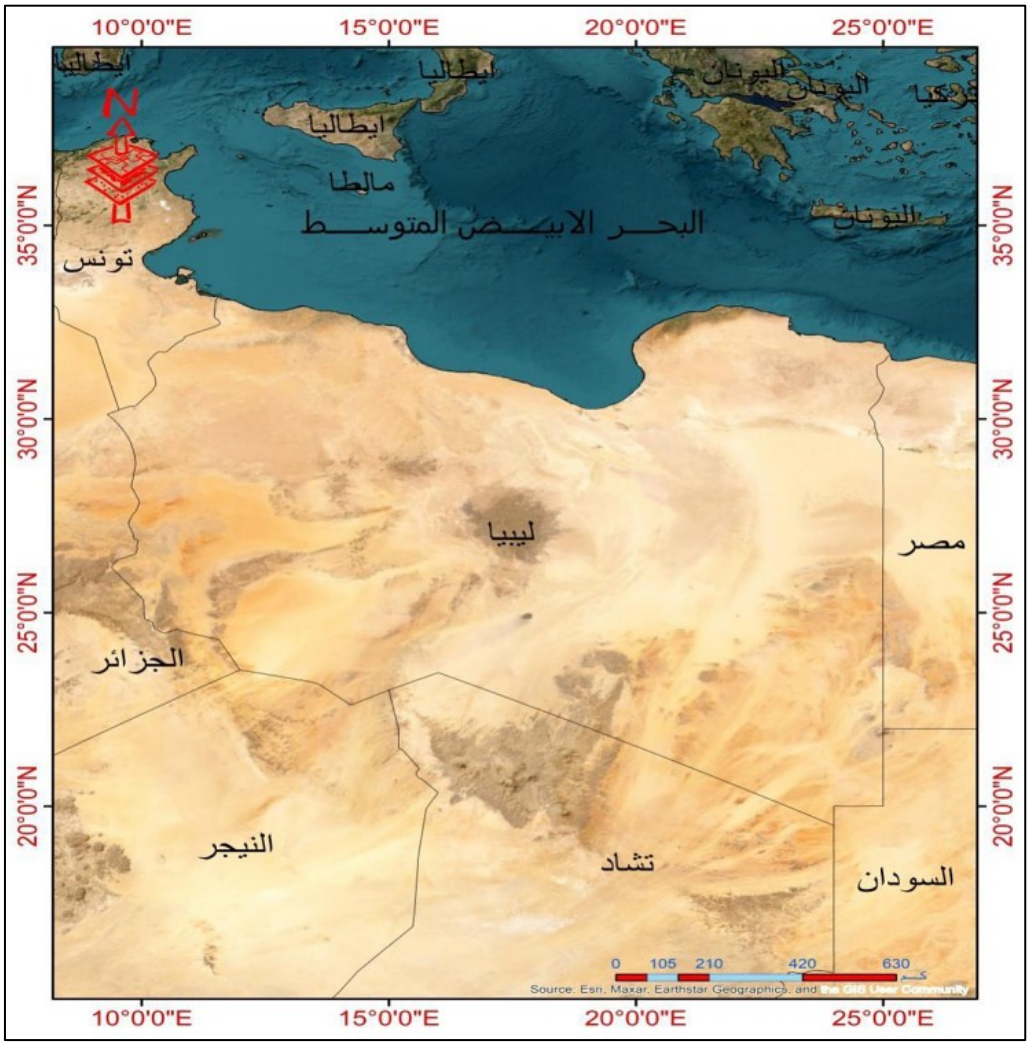


**المصدر:** صفحة نظم المعلومات الجغرافية، إعداد المهندس: محمد فرج المقلة، ٢٠٢٣م.

## منهج البحث

اعتُمد المنهج الوصفي في وصف أسباب التدخل الخارجي وتفسيره، ومعرفة نتائجه والمآلات التي وصلت إليها الدولة الليبية من أزمات واختناقات في خارطة الطريق لتكوين ملامح الدولة.

**الدراسات السابقة**

١) في دراسة لـــ (زياني) عن [أثر التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة: دراسة مقارنة لحالتي أفغانستان والصومال]، ٢٠١٤م[١]، اتضحت أهمية الدراسة في كونها أكدت على مدى ارتباط مفهوم التدخل العسكري الخارجي والدول العاجزة بالمواضيع المستجدة على الساحة السياسية، وتنامي ظاهرة النزاعات الداخلية وارتباطها بالعجز الوظيفي للدولة، نتج عنها من تداعيات وطنية أفضت إلى تبريرها التدخل العسكري الخارجي، وكانت من أهم نتائج هذه الدراسة أنها أكدت على أسبقية الدافع الجيوستراتيجي القائم على العامل المصلحي للتدخل العسكري الخارجي في كل من أفغانستان والصومال.

٢) أما (فاروق) فقد أشار في دراسته عن [التدخل الروسي في الحرب الأهلية السورية] ٢٠١٦[٢]، في أهميتها، إلى الأزمة السورية أسبابها ومآلاتها، مع توضيح التدخل الروسي في سوريا عن طريق مسار مرسُومٍ، بدايته كانت مرحلة توتر الأزمة ووصولًا إلى الحرب.

٣) أشارت دراسة (بن زغدة) عن [أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية "دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي في سنة ٢٠٠٣"]، ٢٠١٩م[٣]، وترجع أهميتها إلى فهم الأسباب الحقيقية التي تقف حائلًا أمام تقدم معظم الدول العربية، ورجحت أن سبب ذلك الخلل بالدرجة الأولى راجع إلى السياسية العربية وإلى تدهور الأوضاع الداخلية للواقع العربي الداخلي، وهو الأمر الذي تحاول تقارير التنمية العربية التأكيد عليه بالإشارة إلى الأزمات؛

---

١- زياني زيدان، أثر التدخل العسكري الخارجي في الدول العاجزة: دراسة مقارنة لحالتي أفغانستان والصومال، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر، ٢٠١٤م.

٢- فاروق. عربيد، التدخل الروسي في الحرب الأهلية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى حيجل، الجزائر، ٢٠١٦م.

٣- بن زغدة. عائشة، أثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية: دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي في سنة ٢٠٠٣م، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة باتنة ، الجزائر، ٢٠١٩م.

كأزمة المعرفة والحرية التي تعرفها الأنظمة السياسية العربية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العراق بات نموذجًا للفوضى وانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة العربية عمومًا والشرق الأوسط على وجه الخصوص.

٤) أما (فواتحية. بهلول) في دراستهما عن [دور حلف شمال الأطلسي في مواجهة التنظيم الإرهابي "داعش" دراسة حالتي العراق – سوريا]، ٢٠٢٠م[١]، فقد أشارتا إلى أن التدخل العسكري ضد تنظيم داعش، وهو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، حقق جملة من النتائج أهمها تحرير معظم الأراضي والأقاليم العراقية والسورية التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش، مما أفقده عائداته المالية وقدرته على جمع الأموال، وألحق به هزائم عسكرية كبيرة، إضافة إلى فقدانه أعدادًا كبيرة من المقاتلين في صفوفه ما أدى إلى تراجع قدرته الدفاعية.

٥) أما (بوراس) في دراستها عن [ إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ]، ٢٠٢١م[٢]، أشارت فيها إلى تطور دور منظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مواجهة التهديدات، المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، عن طريق تطوير ووضع إستراتيجية أطلسية تتكيف مع الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة.

٦) أما (ريغي) عن [التدخل الخارجي في ليبيا وانعكاسه على الأمن الوطني الجزائري]، ٢٠٢٢م[٣]، فكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة وجود عدة عوامل نتجت من انعدام مشكلة الأمن وذلك بسبب عدة عوامل هي انتشار السلاح وتزايد قوة الحركات الإرهابية والانفصالية، وارتفاع معدل الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في ظل رخاوة الحدود وانعدام الرقابة عليها.

---

١- نسرين فواتحية. سميرة البهلول، دور حلف شمال الأطلسي في مواجهة التنظيم الإرهابي "داعش" دراسة حالتي العراق - سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشيخ العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تبسة، ٢٠٢٠م.

٢- وفاء بوراس، إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة ١، ٢٠٢٣م.

٣- ريغي. زينب، التدخل الخارجي في ليبيا وانعكاسه على الأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٢٢م.

٧) واهتم (عبد الحليم. مسعودي)، في دراسته عن [الأدوار الجديدة للحلف الأطلسي من منظور السياسة الخارجية الأمريكية]، ٢٠٢٣م[١]، بسيطرة السياسة الخارجية الأمريكية على الحلف الأطلسي، كذلك على تأثير هذا الأخير في السياسة الدفاعية في دول الخليج العربي، وتوضيح تطور السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة والتغيرات التي طرأت عليها.

*المصطلحات والمفاهيم*

**١) التدخل العسكري:**

المقصود به التدخل في مؤهلات السلطات الوطنية والعمل فوق إقليمها الخاص، فهي تستخلف هذه السلطات ومن ثم تعالج المشكل المطروح مباشرة أو التهديد الذي ظهر.[٢]

**٢) حقوق الإنسان:**

المقصود به الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية والثابتة، وهو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.[٣]

**٣) الحرب:**

هي عمل عنف بوصف العنف إكراهًا يستهدف الخصم، بقصد إرغامه على تنفيذ إرادة الخصم الآخر.[٤]

**٤) القرار السياسي:**

القرار يعني مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع.[٥]

---

١- مسعودي عبد الحليم، الأدوار الجديدة للحلف الأطلسي من منظور السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٣م.

٢- محمد سعادي، التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩م، ص٧٣.

٣- هشام باناجه، حقوق الإنسان بين الشرائع القديمة والمواثيق الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، أوراق للنشر والتوزيع، عمّان - الأردن، ٢٠١٧م، ص٢٣٣.

٤- عودة يوسف سلمان الموسوي، جريمة استهداف إثارة الحرب الأهلية عبر الإعلام، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨م، ص٢٥.

٥- محسن حساني ظاهر العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة "دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية"، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣م، ص٢٢٧.

**٥) منظمة الأمم المتحدة:**

هي منظمة دولية أُسِّست عقب الحرب العالمية الثانية، على أنقاض عصبة الأمم المتحدة، إذ أُسّست عام ١٩٤٥م، بانضمام واحد وخمسين بلدًا ملتزمين بصون السلم والأمن معًا.[١]

أولًا: الموقع الجغرافي والفلكي لليبيا

تقع ليبيا وسط ساحل إفريقيا الشمالي على البحر المتوسط، وتمتد رقعتها الشاسعة حتى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية، يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب السودان وتشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر وتونس، وجغرافيًا تمتد ليبيا بين خطي طول (٩`` و٢٥°) شرقًا، ودائرتي عرض (٢٥` ١٨`` و٣٣°) شمالًا.[٢]

يؤدي الموقع الجغرافي الليبي دور الجسر بين إفريقيا وأوروبا، ويبدى عددٌ من الشركات الدولية والعالم اهتمامًا كبيرًا بالموارد الطبيعية الموجودة في ليبيا؛ بسبب موقعها الجيوسياسي المهّم، واحتياطاتها من الطاقة. كما تعد ليبيا في الوقت ذاته مركزًا مهمًّا للنقل البحري وصناعة السفن، وبحسب بيانات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية يوجد ما يقارب (٢٣.٧ مليار) برميل من النفط الصخري، و٣٣ تريليون متر مكعب من الغاز الصخري في حوض مدينة سرت الليبية، من هنا تجري تلبية ما يقارب ٣٠٪ من التجارة العالمية و٧٠٪ من الطلب العالمي، وهو ما يظهر أهمية المنطقة.[٣]

ثانيًا: الموقع الجيوسياسي والإستراتيجي لدولة ليبيا

إن الأهمية الإستراتيجية الجيوسياسية والاقتصادية التي تتمتع بها ليبيا جعلتها ملتقى الأطماع الإقليمية والدولية منذ اكتشاف النفط أواخر خمسينيات القرن العشرين، إذ كان سكان ليبيا حينها أقل من ١.٥ مليون نسمة، وقد استمرت هذه الأطماع والتدخلات حتى اليوم، بصورة أعاقت عملية التنمية والتطوير التي يقتضيها ارتفاع حجم العائدات وانخفاض عدد السكان، وشغلت القيادة الليبية بمغامرات إقليمية وصراعات داخلية حالت دون تأسيس الدولة الليبية على قواعد

١- زياد عطا العرجا، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وحتى عام ٢٠١٢م، الطبعة الأولى، أمواج للنشر والتوزيع، عمّان - الأردن، ٢٠١٤م، ص١١.

٢- https ://embassyoflibya.ca/pages/about-libya-ar.

٣- برهان الدين دوران. محمود الرنتيسي، تركيا والطاقة في شرق المتوسط "الحاضر والمستقبل"، الطبعة الأولى، مؤسسة سيتا للبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، ٢٠٢٢م، ص٣١١.

راسخة، تأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف التي تفرضها عليها المزايا والتحديات الداخلية والخارجية.[١]

***خريطة (٢) توضح خطوط نقل الغاز والنفط***

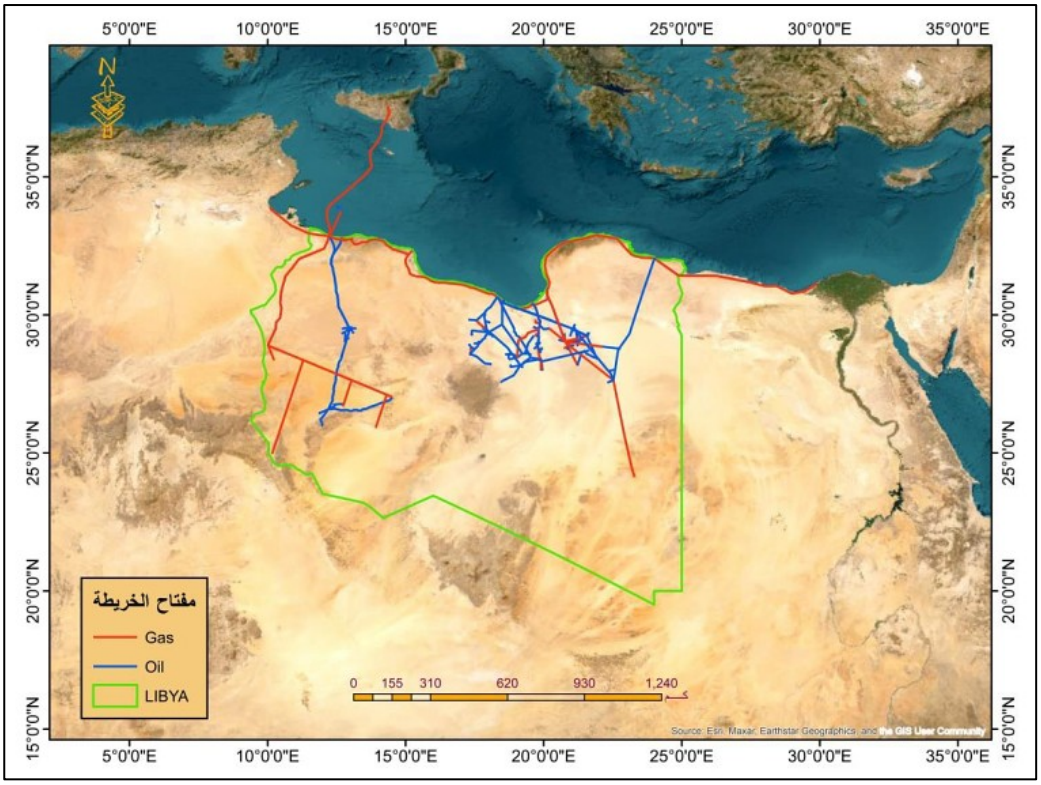


**المصـــــدر:** صـــفحـة نظم المعلومـات الجغرافيـة، إعـداد المهنـدس: محمـد فرج المقلـة، https://www.facebook.com/Eng.Mohamed83، ٢٠٢٣م.

أشـار البنك الدولي إلى أن اسـتقرار ليبيا وأمنها سـيكون له مآلات وتداعيات إقليمية ذات تأثير إيجابي على قارات العالم القديم (أوروبا وإفريقيا)، ففي نهاية عام ٢٠٢١م، سـتحتل ليبيا المرتبة الأولى من بين عشـرة دول من حيث انتاجيتها للنفط والغاز الطبيعي عالميًا، إذ تصـل إنتاجيتها إلى نحو ٣٪ من إجمالي تلك الاحتياطات.

ويبلغ الاحتياطي النفطي الليبي ٤١.٥ مليار برميل، واحتياطي الغاز ٥٢.٧ ترليون قدم مكعب. ويذكر التقرير أن أوروبا اســـتوردت عام ٢٠٢١م ما يقارب ٧١٪ من صـــادرات النفط الخام

١ـ مقالة بعنوان "إستراتيجية أميركا لمنع الصراع ودعم الاستقرار (٨) لماذا ليبيا؟"، لـ محمود عبد الهادي، على موقع شبكة: https://www.aljazeera.net، ٢٠٢٣/٦/١٤م.

والمكثفات الليبية، وخاصة دول إيطاليا وألمانيا وإسبانيا. وقد بلغ عام ٢٠٢٢م إنتاجها من النفط ١.٢ مليون برميل، لتصل عائداتها إلى ٢٢ مليار دولار.[١]

*ثالثًا: الكثافة السكانية واللغة والدين والعادات والتقاليد*

تغطي ليبيا مساحة ١٦٧٦١٨٩ كيلومترًا مربعًا ويغلب عليها النظام الأيكولوجي الصحراوي، إذ تعد امتدادًا للصحراء الكبرى، ومن نظمها البيئية الشريط الضيق والأراضي العشبية المتناثرة، أراضي ليبيا معظمها قاحلة وتضاريسها تتميز بالسهول المنبسطة والمموجة والهضاب والمنخفضات وبعدة مرتفعات؛ لكنها لا تضم سلاسل الجبال المألوفة، إلا كتلة "جبال تيبستي" الواقعة على الحدود مع تشاد.[٢]

كانت ليبيا قد شهدت في النصف الثاني من الستينيات تطورًا ملحوظًا في المجتمع الليبي، وكان ذلك نتيجة الطفرة النفطية التي شهدتها ليبيا، التى لمست ديناميات التغير الاجتماعي في كل جوانب الحياة في ليبيا، وأدى إلى تغيرات جوهرية في البنية الاجتماعية التقليدية (النظام القبلي والحركة السنوسية)، فبرزت فئات جديدة شعرت بقدرتها وكفاءتها وأحقيتها في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولم تجد هذه الفئات من القنوات الشرعية ما يُمكّنها من تحقيق تطلعاتها وطموحاتها ومطالبها في المشاركة سوى في التظاهرات والاضطرابات وحالات الشغب والتنظيمات السرية، ويرجع ذلك إلى عدم وجود مؤسسات أو أحزاب أو تنظيمات رسمية علنية يمكن أن تستوعب هذه الفئات الجديدة، ذلك أن النظام الملكي قيد النشاط السياسي ومنع قيام الأحزاب السياسية منذ الأيام الأولى لاستقلال ليبيا عام ١٩٥١م[٣].

*رابعًا: بداية الانقلابات والتدخلات الخارجية أسبابها وأهدافها ونتائجها*

تولى العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب عام ١٩٦٩م، فألغى الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية، واستمر في حكم البلاد مدة ٤٢ عامًا حتى ثورة ١٧ فبراير عام ٢٠١١م التي أسقطت نظام حكمه بعد قتال شرس.

بدا واضحًا أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد، وكان لطبيعة المجتمع الليبي القبلية وتكديس السلاح

١- مقالة بعنوان "إستراتيجية أميركا لمنع الصراع ودعم الاستقرار (٨) لماذا ليبيا؟"، لـ محمود عبد الهادي، على موقع شبكة: https://www.aljazeera.net، ٢٠٢٣/٦/١٤م.

٢- منظمة اليونسكو، أطلس المخاطر الطبيعية في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٢١م، ص٦٤.

٣- سيد عبد الرحيم أبو خبر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا ١٩٨٩-١٩٦٩م، الطبعة الأولى، دار زهير للنشر، بيروت، ٢٠١٦م، ص٣٨-٣٩.

وانتشاره دور كبير في نشوء الجماعات المسلحة، فحدثت التدخلات الدولية[1] وأدت إلى انتفاضة الشعب الليبي يوم ٢٠١١/٠٢/١٧م في بعض المدن الشرقية وهي بنغازي ودرنة والبيضاء وطبرق وأجدابيا والمرج، وبعض من مدن جبل نفوسة منها مدينة الجوش ونالوت والزنتان والرجبان وكِكّلة نزولًا إلى مدن الساحل الليبي زوارة وصبراتة والزاوية، وضواحي مدينة طرابلس منها سوق الجمعة وعرادة وفشلوم إلى مدن الجنوب الغربي تاجوراء والقره بوللي ومصراتة، مطالبين بتغيير أجهزة الدولة ومن عليها، وتسهيل كافة الإجراءات والتعقيدات التي كانت سببًا في خروجهم.

مع تباطؤ الأحداث ومجرياتها ارتبك المشهد الليبي، وبالتزامن مع ثورتي مصر وتونس اللتين كانت نتائجهما تنحي الرئيس المصري ونظيره التونسي عن الحكم، تعالت الأصوات في المدن الليبية بسقوط النظام الليبي وتحقيق جُل المطالب الشعبية، فانتشر الخبر على شبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الإخبارية، كان الوضع في ليبيا – مختلفًا– غير بقية دول ثورات الربيع العربي، فالمجتمع الليبي منقسم سياسيًّا واجتماعيًّا بين مؤيد لهذه الثورة ومعارض لها، إلى درجة أن الانقسام بات حتى داخل الأسرة الواحدة وبين الأقارب والجيران، وأصبح النسيج الاجتماعي مشتتًا. التحق بعض الشباب من المدن الغربية بمدن الشرق الليبي "مركز الانتفاضة" في سرية تامة حتى لا يقعوا رهن الاعتقال من قبل القوات الأمنية بطرابلس وما جاورها من المدن.

استنفرت المراكز الأمنية وخرج رجال الأمن في محاولة منهم إنهاء هذه المظاهرات التي انتشرت في بعض ضواحي طرابلس الغرب وفى بعض الميادين، عدد المتظاهرين بالمدن لا يفوق الآلاف أو أكثر، لكن جموع المتظاهرين بدأت في التزايد، وتصاعدت وتيرة الغضب لديهم إلى تكسير المباني وحرق الإطارات وإغلاق الشوارع مطالبين بتحقيق أهداف الانتفاضة، وإعطاء صورة واضحة للمجتمع الدولي عن حقيقة ما يحدث داخل ليبيا.

ولتسهيل ذلك وإيصال أهداف ثورتهم قاموا بتشكيل قيادة أطلقوا عليها قيادة (المجلس الوطني الانتقالي) في اليوم الخامس من شهر مارس عام ٢٠١١م، وكان مقرها مدينة بنغازي إحدى المدن الشرقية التي كانت أولى المدن التي انتفضت وأرادت إسقاط النظام، وكان هذا المجلس يحوي مجموعة من الحقوقيين والصحفيين والكتاب والقانونيين والقضاة بالمحاكم الليبية انشقوا عن النظام خوفًا من أن يتم تصفيتهم أو اعتقالهم من قبل المتظاهرين، كانت خطواتهم الأولى أن يعملوا على

١- فريق الأزمات العربي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، فصلية محكمة يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ٧٩، ٢٠١٧م، ص٤١.

انشقاق المسؤولين في النظام السابق بغية انهيار منظومته السياسية ونجاح الثورة، ولفت نظر العالم إلى مطالبهم التي كان من ضمنها التدخل الدولي وحماية المدنيين.

**خامسًا: دور منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في عملية انتقال السلطة**

عُقدت جلسة طارئة بمجلس الأمن لعرض الأوضاع والأحداث التي نقلت، أسفرت هذه الجلسة عن القرار رقم ١٩٧٠ الصادر في ٢٦ فيفري ٢٠١١م، يعبر فيه المجلس عن قلقه إزاء الوضع في ليبيا ويدين فيه استخدام العنف ضد المدنيين، والقرار رقم ١٩٧٣ الصادر في ١٧ مارس ٢٠١١م بفرض حصار جوي على ليبيا. كان من بين الدول التي رعت هذا القرار وصوتت عليه: بريطانيا وفرنسا ولبنان والولايات المتحدة وعشر دول أخرى، وامتنعت خمسٌ من الدول الـــ ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن وهم روسيا والصين وألمانيا والبرازيل والهند.

تضمنت مسودة القرار فرض "حظر على كافة الرحلات في الأجواء الليبية عدا رحلات طائرات الإغاثة"، ويخول القرار الدول الأعضاء اتخاذ كافة التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمناطق التي يقطنها المدنيون المهددون بالهجمات، ويستبعد القرار استخدام قوات الاحتلال الأراضي الليبية، وشدد الحظر على تصدير الأسلحة إلى ليبيا بدعوة جميع الدول الأعضاء إلى "تفتيش كافة السفن والطائرات القادمة من ليبيا أو الذاهبة إليها".

ونصّ القرار على توسيع تجميد الأرصدة الليبية بما فيها سلطة الاستثمار الليبية والبنك المركزي الليبي وشركة النفط الوطنية الليبية، وهناك دولتين عربيتين هما قطر والإمارات العربية المتحدة شاركتا في تنفيذ هذا القرار ضد النظام السابق في إطار تفويض من الأمم المتحدة.

قرار مجلس الأمن في ظاهره وضع ليحمي المدنيين ولزيادة الضغط على النظام السابق، وأكد بعضهم أن فرض حظر الطيران على ليبيا سيشمل أيضًا شن ضربات جوية على قوات النظام السابق، ولكن مصر كانت ضد هذا القرار وأكدت أنها لن تشارك في عمليات ضد جارتها.

**خريطة (٣) تبين عمليات التحالف ضمن منطقة الحظر الجوي في ليبيا**

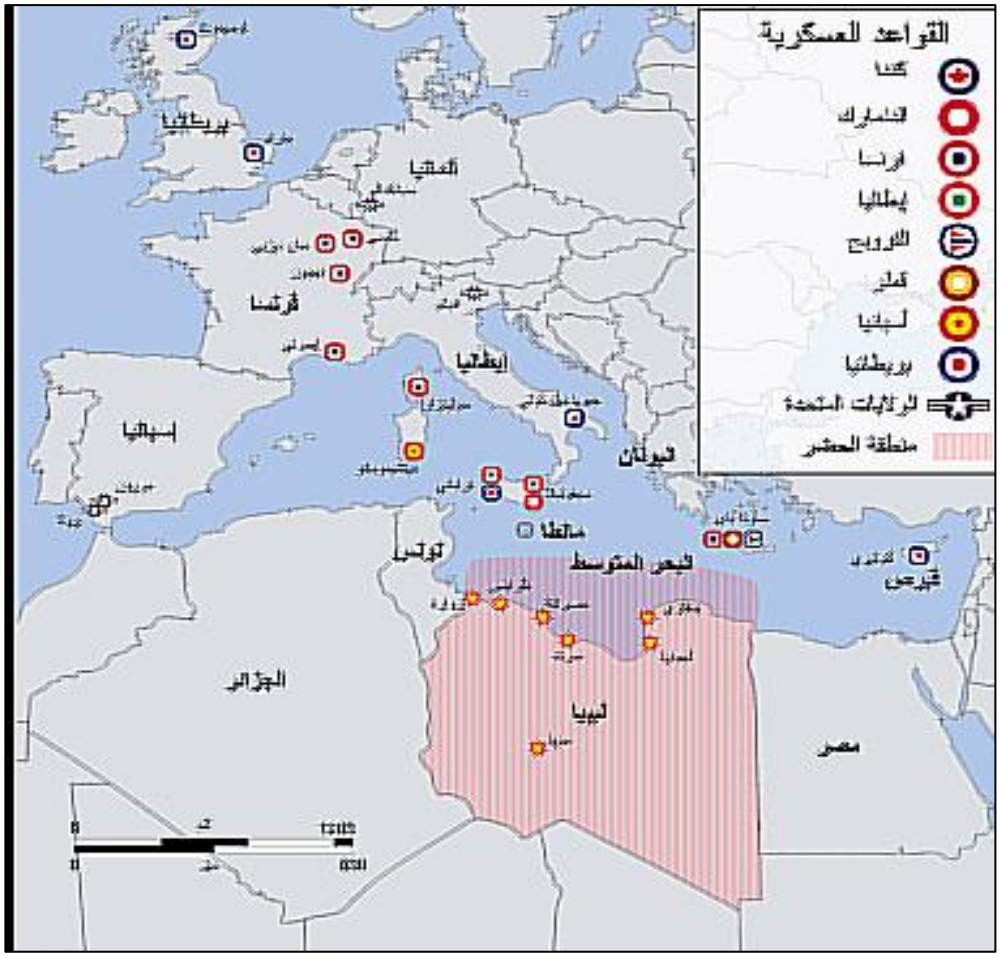


**المصدر: https://ar.wikipedia.org**

**سادسًا: منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بين الواقع والمأمول**

نعلم أن منظمة الأمم المتحدة ظاهرها يحمل مبادئ الإنسانية والعدل ومساعدة الدول في تحقيق مبتغاها ألا وهو التطلع لرؤى أوضح تنبثق من مبدإ الديمقراطية والعدل.

لكن عصبة الأمم أخفقت فيما مضى في تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله ألا وهو حفظ السلام العالمي ومنع قيام حرب عالمية ثانية؛ فذلك يعود لعدم وجود قوة عسكرية تحت تصرف عصبة الأمم لكي تستطيع تنفيذ قراراتها، بهذا كانت قرارات عصبة الأمم حبرًا على ورق، وقد انعكس هذا الأمر في العديد من الأحداث الدولية[١].

أما في ليبيا فالوضع اختلف تمامًا، فما شاهدناه بأعيننا في تجربة الدولة الليبية مع هذه المنظمة كان العكس، فمنظمة الأمم المتحدة كانت وما زالت معرقلة ومماطلة لأزمة الصراع السياسي والعجز الاقتصادي والتفكك الاجتماعي الذي حدث، وبواسطة مندوبيها الذين كانت لهم اليد الطولى في كل اجتماعات القادة ورؤساء الحكومات المتتالية في ليبيا.

استمر الصراع السياسي الليبي–الليبي اثنتي عشرة سنةً دون الوصول إلى حلول تلفيقية ولا حتى جذرية لإقامة انتخابات وجهات شرعية تنتخب من قبل الشعب، بل تصاعدت وتيرة الحرب الداخلية بين صفوف أبناء البلد الواحد في المدن والأرياف الليبية، بحجة أحقية امتلاك السلطة وأنهم كان لهم دور كبير في قيام ثورة ١٧ فبراير، ولكن الأمر تُرِك على الغارب متناسين أن قيام الدولة لا يتأتى إلا بوحدة أبناء ليبيا وغياب أي تدخل خارجي لحل هذه الأزمة.

منذ أن استلمت جامعة الدول العربية الملف السياسي والإنساني لدولة ليبيا لم تحاول قط أن تصلح بين الأطراف السياسية من الداخل والخارج، وعمل برنامج يستعيد به الليبيون هيبة دولتهم ويخرجهم من أزمة الطريق، لا سيما أن جل اجتماعات جامعة الدول العربية اقتصرت على تجريم المشكل السياسي وتعقيده بين أطراف المعارضة ومن قاموا بثورة ١٧ فبراير، الأسباب تعدت والهدف واحد ولكنه غير ظاهر، وهو إطالة أمد الأزمة الليبية والعمل على بقائها دون توحيد تحت حكومة منتخبة، فمنذ ٢٠١١م وإلى يومنا هذا تراجعت هذه الجامعة عن خطواتها، ليس فقط في ليبيا بل أيضًا مع بعض الدول العربية الأخرى، واقتصر دورها على إصدار بيانات دعم للمبادرات الدولية فقط.

---

[١]- محمود أنس العلي، الحرب الباردة والصراع بين القوى العظمى (فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية)، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥م، ص٨.

## خريطة (٤) منطقة حظر الطيران فوق دولة ليبيا والقواعد والقطع الحربية التي اشتركت في العملية العسكرية

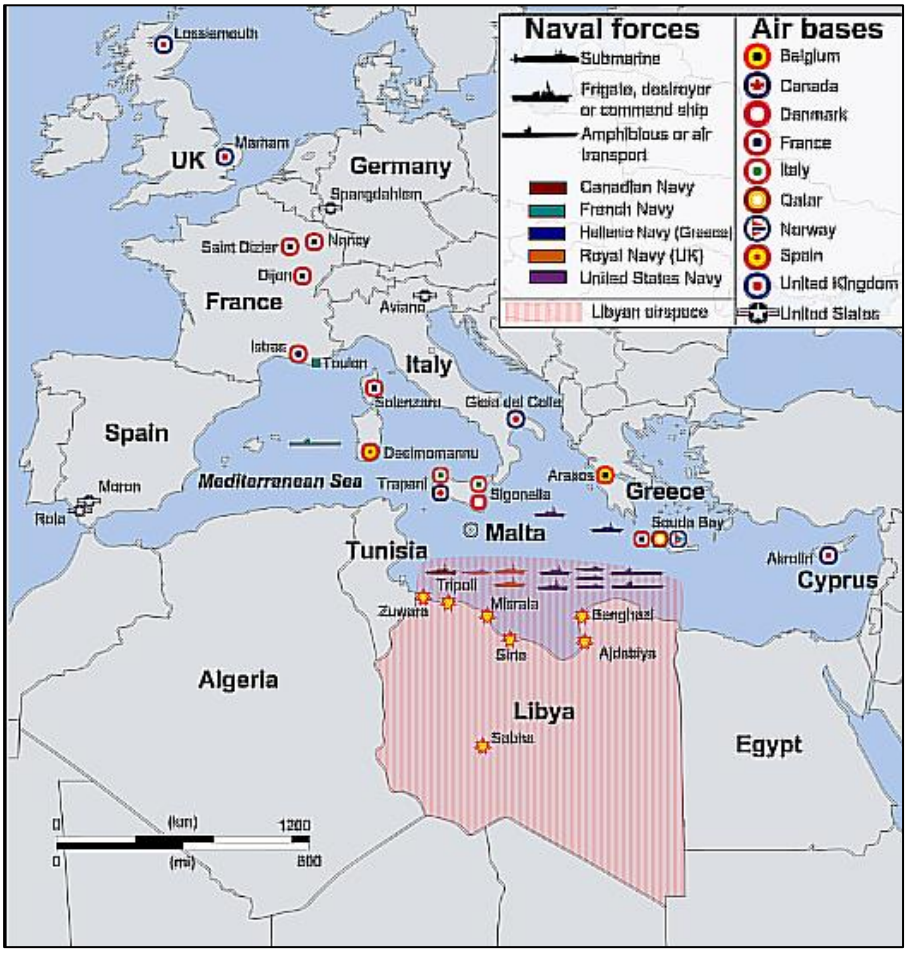


**المصدر:** https://www.marefa.org

**النتائج**

عن طريق مشكلة الدراسة وفرضيات الدراسة توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

١) آلت تدخلات منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في ليبيا إلى استمرار الصراع السياسي بين جميع الأطراف.
٢) عدم الوصول إلى نتائج ترضي جميع الفرقاء.
٣) تأجيل الانتخابات عدة مرات لانعدام الأمن في بعض المدن والقرى الليبية.
٤) إهمال الملف الليبي سياسيًّا واقتصاديًّا.
٥) عدم الوصول إلى خارطة طريق تضمن تراضي جميع الأطراف والوصول بليبيا إلى بر الأمان.

**الخاتمة**

أدت التدخلات الخارجية إلى إعادة تشكيل نظام الحكم السياسي في ليبيا، فمنذ عام ٢٠١١م وإلى يومنا هذا حدث تفكيك إداري وتنظيمي في جميع مؤسساتها، فباتت طبيعة ليبيا نفسها مجزأه بين عدة أفراد وجماعات متكالبة على السلطة، وتعرضت لقدر كبير من الهجوم بالداخل والخارج، فنجد بعض مدنها تفككت إلى مكونات سياسية وعرقية ومذهبية، والأخرى دخلت في صراع سياسي واقتصادي بعضها مع بعض، الأمر الذي أدى إلى ظهور ظاهرة الدولة الفاشلة، نتج عنه ما يعرف "بالفضاء غير المحكوم"، وهي مناطق فقدت فيها القوة الأمنية هيبتها في فرض القانون عليها.

عدم قدرة ليبيا على ضبط أي تفاعل محلي أو خارجي، سببه التدخلات الخارجية التي تفتقر إلى وجود آلية تفاعل للتشاور أو التعاون في محافل متعددة الأقطاب، فجميع هذه الاجتماعات تتعارض مع مسألة وضع إستراتيجية بعيدة المدى لخدمة قضايا الشعب الليبي، ما أدى إلى زعزعة الاقتصاد المحلي وتدهور الأوضاع السياسية والتشتت الاجتماعي والانهيار التنموي، الأمر الذي أدى إلى تأخر تنفيذ المشاريع في شتى القطاعات التعليمية والصحية والأمنية التي عُقدت منذ سنوات ولم تنفذ بعد.

**التوصيات**

١) تقنين التدخلات الخارجية وجعلها في مستوى لائق دون المساس بسيادة الدولة الليبية.
٢) عدم تدخل القادة الميدانيين والكتائب في الشأن السياسي المحلي والدولي لأنه من اختصاص وزارة الخارجية والحكومة التسييرية.
٣) التسريع في تجهيز الانتخابات لقطع أي تدخل خارجي يحاول إطالة أمد الأزمة داخل البلاد.
٤) مراعاة من فقدوا ذويهم جراء الحروب منذ ٢٠١١م إلى يومنا هذا، وإعطاؤهم الأولوية في جميع الخدمات التعليمية والصحية والأمنية والوظيفية ...إلخ.
٥) تعويض الدولة الليبية عن كل التدخلات الخارجية التي زادت من تفاقم المشكلة وتسبب في نشوء الفوضى والصراع السياسي الذي لم ينتهي إلى هذه اللحظة.

**قائمة المراجع**

**أولًا: الكتب**

١) برهان الدين دوران. محمود الرنتيسي، تركيا والطاقة في شرق المتوسط "الحاضر والمستقبل"، الطبعة الأولى، مؤسسة سيتا للبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، ٢٠٢٢م.
٢) سيد عبد الرحيم أبو خبر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا ١٩٨٩-١٩٦٩م، الطبعة الأولى، دار زهير للنشر، بيروت، ٢٠١٦م.
٣) عودة يوسف سلمان الموسوي، جريمة استهداف إثارة الحرب الأهلية عبر الإعلام، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨م.
٤) زياد عطا العرجا، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وحتى عام ٢٠١٢م، الطبعة الأولى، أمواج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٤م.
٥) محسن حساني ظاهر العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة "دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية"، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣م.
٦) محمد سعادي، التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩م.
٧) منظمة اليونسكو، أطلس المخاطر الطبيعية في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٢١م.

٨) محمود أنس العلي، الحرب الباردة والصـــراع بين القوى العظمى (فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية)، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥م.

٩) هشام باناجه، حقوق الإنسان بين الشرائع القديمة والمواثيق الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، أوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٧م.

**ثانيًا: الرسائل العلمية**

١) بن زغدة. عائشـــة، أثر التدخل الخارجي في اســـتقرار الأنظمة العربية: دراســـة حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي في سنة ٢٠٠٣م، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٩م .

٢) ريغي. زينب، التدخل الخارجي في ليبيا وانعكاســـه على الأمن الوطني الجزائري، رســـالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٢٢م.

٣) زياني. زيدان، أثر التدخل العســـكري الخارجي في الدول العاجزة: دراســـة مقارنة لحالتي أفغانستان والصومال، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠١٤م.

٤) فاروق. عربيد، التدخل الروسي في الحرب الأهلية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى حيجل، الجزائر، ٢٠١٦م.

٥) مســـعودي عبد الحليم، الأدوار الجديدة للحلف الأطلســـي من منظور الســـياســـة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٣م.

٦) نسـرين فواتحية. سـميرة البهلول، دور حلف شـمال الأطلسـي في مواجهة التنظيم الإرهابي "داعش" دراسة حالتي العراق – سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشيخ العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تبسة، ٢٠٢٠م.

٧) وفاء بوراس، إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة ١، ٢٠٢٣م.

**ثالثًا: المقالات**

١) فريق الأزمات العربي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، فصلية محكمة يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد٧٩، ٢٠١٧م.

**رابعًا: المواقع الإلكترونية**

١) "إستراتيجية أمريكا لمنع الصراع ودعم الاستقرار (٨) لماذا ليبيا؟"، لـ محمود عبد الهادي، على موقع شبكة: https://www.aljazeera.net، 2023/6/14م.

2) https://embassyoflibya.ca/pages/about-libya-ar.

# أثر الانقلاب العسكري بدولة مالي على النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي منذ عام ٢٠٢٠م

# The impact of the military coup in Mali on the French influence in the Sahel region of Africa

**إعداد الباحثة : * سلوى مأمون محمد الباحث : ** محمد أغ إسماعيل**

***باحث في الشئون الأفريقية - ماجستير سياسة – كلية الدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربية**

***** باحث في الشئون الأفريقية - ماجستير سياسة – كلية الدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة – جمهورية مالي**

**ملخص**

تتناول الورقة البحثية أثر الانقلابات العسكرية في مالي منذ ٢٠٢٠م على تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي، وعرضت الورقة أثر البيئة الداخلية والخارجية التي تغذي هذه الانقلابات وتسمح للقوي الغربية بالتنافس على أراضيها، فقد استبدلت دولة مالي حلفاءها في المنطقة بمستعمر جديد وهى روسيا التي دعمت الانقلابات العسكرية، وكانت السبب الرئيسي وراء تراجع الوجود الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى سياسات ماكرون الفاشلة تجاه إفريقيا التي فتحت الطريق أمام روسيا لنشر نفوذها في المنطقة، وانتهت الورقة البحثية إلى مستقبل النفوذ الفرنسي ورؤاه في القارة، فقد اعتمدت فرنسا على الدبلوماسية الاقتصادية للحفاظ على وجودها ومنافسة الوجود الروسي.

**الكلمات الدالة : الانقلابات العسكرية – النفوذ الفرنسي – الساحل الإفريقي – مالي.**

**Abstract**

The research paper examines the impact of military coups in Mali since 2020 on the decline of French influence in the Sahel region of Africa. The paper discusses the internal and external factors that fuel these coups

and enable Western powers to compete for control in the territory, as Mali replaced its allies in the region with a new colonial power, Russia, which supported the military coups.The main reason behind the decline of French presence in the African Sahel region is attributed to Macron's failed policies towards Africa, which have paved the way for Russia to expand its influence in the area. The paper concludes by discussing the future of French influence and its vision for the continent, highlighting France's reliance on economic diplomacy to maintain its presence and compete with Russian presence.

Keywords: military coups – French influence – African Sahel – Mali.

## مقدمة

إن ظاهرة الانقلابات العسكرية ليست الأولى في الساحل الإفريقي، فمنذ استقلالها عن الاستعمار، أي منذ ستينيات القرن الماضي كان عدم التداول السلمي للسلطة بواسطة الانقلابات العسكرية هو الأسلوب الأكثر انتشارًا في تاريخ الدول الإفريقية منذ الحرب الباردة، فعودة الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي يكون الداعم الأول لها الدول الاستعمارية لخدمة مصالحها في القارة، إذ لا تستطيع الدول الغربية الاستيلاء على موارد الدولة والسيطرة على الحكم إلا بحكم عسكري، أي إن عملية الانقلابات المتتالية في المنطقة لها دلالات قوية، وهي وجود قوة دولية تدعم هذه الانقلابات في المنطقة لزحزحة النفوذ الفرنسي في دول الغرب الإفريقي ليستبدل بها قوة استعمارية جديدة؛ ومن هنا يركز البحث على النقاط الأساسية، وهي: من الداعم لهذه الانقلابات؟ ومن هم اللاعبين الدوليون في منطقة الساحل الإفريقي؟ وسيعرض البحث –أيضًا– الدوافع وراء الانقلابات وتراجع النفوذ الفرنسي.

### أهمية البحث

تتمثل أهمية الموضوع في حالة مالي في أنها دولة حبيسة غير ساحلية متعددة الجماعات العرقية وتعد إحدى المستعمرات الفرنسية، وتعد مالي هي أول دولة من دول الساحل الإفريقي وقع فيها

الانقلاب العسكري منذ ٢٠٢٠م ثم انتقل إلى الدول الأخرى. كيف تحولت مالي من نموذج ديمقراطي إلى دولة انقلابات؟ وكيف باتت تابعة للمعسكر الغربي وتحديدًا تخليها عن الحليف الفرنسي واستبداله بالحليف الروسي؟

**أهداف البحث**

في هذا الإطار تهدف الورقة البحثية إلى تقديم دراسة تحليلية لظاهرة الانقلاب العسكري منذ استقلالها في ستينيات القرن الماضي فقد وقع انقلابان متتاليان بينهما ٩ أشهر فقط، الأول في أغسطس ٢٠٢٠م والثاني في مايو ٢٠٢١م، وتقييم مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الانقلاب العسكري من جانب، وإلى تحليل مدى تأثر المصالح الفرنسية بمنطقة الساحل بالانقلاب العسكري، وتداعيات الوجود الروسي على هذه المصالح.

**إشكالية البحث**

تتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة عن هذا التساؤل وهو: إلى أي مدى أثر الانقلاب العسكري في مالي على تراجع النفوذ الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي منذ ٢٠٢٠م؟ وكيف ظهرت روسيا كشريك دولي جديد للمنطقة؟

قُسّمت الورقة البحثية إلى ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول البيئة الداخلية والخارجية للانقلاب العسكري في دولة مالي، ويعرض المطلب الثاني مبررات التدخل العسكري الفرنسي وسياسات ماكرون تجاه منطقة الساحل قبل انقلابات ٢٠٢٠م، ثم يتناول المطلب الثالث التنافس الروسي وأثره على تراجع النفوذ الفرنسي بعد الانقلاب العسكري بمنطقة الساحل الإفريقي.

## المطلب الأول

## البيئة الداخلية والخارجية للانقلاب العسكري بدولة مالي ٢٠٢٠م

شهدت مالي انقلابين متتاليين في أغسطس عام ٢٠٢٠م ومايو ٢٠٢١م، حدث الانقلاب الثاني بعد تسعة أشهر من الأول، بينما كان النقاش حول مدة الانتقال على قدم وساق في الواقع. هذا السياق من الغموض الذي جرى الحفاظ عليه في أعلى الولاية، فلم يكن معروفًا من حكم البلاد بين

الرئيس باه نداو ونائبه عاصمي غويتا مهد الطريق للانقلاب الثاني من قبل الجيش، وبحسب قادة الانقلاب إن السبب الرئيسي للاستيلاء على السلطة هو انعدام الأمن الذي تجسده الهجمات الجهادية في أجزاء عدة من البلاد، يعرض هذا المطلب العوامل التي أدت إلى انقلابي مالي ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م، وتنقسم إلى البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وسنعرضها بالتفصيل.

## أولًا: البيئة الداخلية للانقلاب العسكري في الساحل

ساهمت البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي في مالي على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على تمهيد الطريق أمام أمام الانقلابين العسكريين في أغسطس عام ٢٠٢٠م ومايو ٢٠٢١م ، وفيما يلي بعض السمات التي يمكن رصدها في بيئة النظام السياسي، سواء داخليًا أو إقليميًا أو دوليًا، وأثرها على النظام الداخلي في دولة مالي محل البحث.

١- **ظهور الحركات الإسلامية وانتشار الهجمات الإرهابية:** أحد الأسباب الداخلية التي أدت إلى الانقلاب العسكري أن مالي مرت قبل ٢٠٢٠م بحالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، بسبب عمليات العنف المستمرة على البلاد من الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى وجود القوات العسكرية المشتركة الغربية على أراضيها، فمنذ عام ٢٠١٢م تعيش مالي حالة من الصراع الداخلي مع ظهور حركات الجهاد الإسلامية التابعة لتنظيم القاعدة والطوارق، فقد استولوا على بعض المدن بقيادة علي جاو من مقاتلي الطوارق في يونيو ٢٠١٢م، فسيطر المسلحون على بلدة دوبنترا في سبتمبر ٢٠١٢م، وبسبب ذلك أصدر مجلس الأمن قرارا لتشكيل قوة عسكرية بقيادة إفريقية لمساعدة الحكومة في مكافحة المسلحين الإسلامين، ثم فرض الاتحاد الإفريقي العقوبات الدبلوماسية المفروضة على الحكومات المالية في أكتوبر ٢٠١٢م، وسيطرت جماعة الطوارق على مدينة ميناكا في نوفمبر ٢٠١٢م مما أدى إلى مقتل العشرات من المسلحين والمدنيين.[١]

استمر هذا الصراع الداخلي منذ عام ٢٠١٢م على النظام الداخلي للحكومة المالية، فقد سيطرت الجماعات الإسلامية على شمال مالي وتسببت فى عدم الاستقرار الأمني داخل البلاد، وتدخلت القوات العسكرية الفرنسية للقضاء على هذه الجماعات بالتعاون مع بعض الدول الحلفاء الغربيين،

[1] Vengroff, Richard, "**Governance and the Transition to Democracy: Political Parties and the Party System**." *Journal of Modern African Studies* 31 (no.4): 541-562). 2021. P4. https://uca.edu/politicalscience/home/research-projects/dadm-project/sub-saharan-africa-region/mali-1960-present/

منهم: بلجيكا وبريطانيا والدنمارك وألمانيا وهولندا وإسبانيا والسويد، لتقديم الدعم العسكري، ونجحت هذه القوة في استعادة بعض المدن التي استولى عليها المسلحون، وظل هذا الصراع حتى عام ٢٠١٨م، حينما هاجم المسلحون مقر القوة المشتركة لمجموعة الساحل الخمس بمنطقة مبوبتي في ٢٩ يونيو ٢٠١٨م، ما أدى إلى مقتل العديد من قوات الساحل وجنود ماليين، كما هاجموا قافلة لجنود حكوميين في منطقة سيغو، بعدها أعيد انتخاب الرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا من حزب التجمع من أجل مالي، وحصل على نسبة ٦٧٪ من الأصوات في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، ومن هنا تعد عملية الانتخابات غير النزيهة العامل السياسي الذي أدى إلى الانقلاب العسكري.[١]

يعد الإرهاب والجرائم المنظمة أحد الأسباب الأمنية لعدم الاستقرار الداخلي، حيث يسهل على العصابات الإجرامية فرصة في توسيع نشاطها، فتتحول إلى جرائم منظمة قد تتخطى الحدود الوطنية كالتهريب والإتجار بالمخدرات والأسلحة والإتجار بالبشر، كما تنشط الخلايا الإرهابية النائمة وتتصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية في تحركاتها من حيث التنظيم والتعبئة، مستغلين بذلك انشغال أجهزة الدولة ومؤسساتها بالأزمة، وقد تتحالف هذه الجماعات مع بعض أعضاء الجرائم المنظمة أو بعض الحركات الانفصالية لتوسيع نطاق عملها.[٢]

٢- **الصراعات السياسية والاجتماعية:** تجسدت الصراعات القائمة بين القوى السياسية والجماعات الطائفية والعرقية في تصفية الحسابات وإثارة الفوضى بواسطة الهجمات المتتالية على الجنود الماليين والقواعد العسكرية الغربية وبعثات الأمم المتحدة، رفضًا منها للسياسة المتبعة من جانب حكومة كيتا، وما ينتج عنها من أعمال وتوترات قد تهدد الأمن القومي، وهذا ما حدث في عدة مرات مع قبائل طوارق شمال مالي التي لها امتدادات خارج الأمن الإقليمي، حيث تعيش هذه المجتمعات الإثنية مقسمة بين خمس دول ذات سيادة اتفقت على ترسيم الحدود الموروثة عن الاستعمار بميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٣م، ومنها الجزائر.[٣]

---

[1] **Ibid**, P12.

[٢] عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، **تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي**، (الجزائر: حوليات جامعة الجزائر، مجلد ٣٥، عدد ٣، ٢٠٢١م) ص٥٩٩.

[٣] المرجع السابق، ص٥٩٨.

شهدت مالي قبل الانقلاب العسكري ٢٠٢٠م كثيرًا من أعمال العنف بقيادة المتمردين أو الجهادين، وقد أثرت على شمال البلاد ووسطها، ويوجد فاعلان آخران هما عملية برخان الفرنسية ومجموعة الساحل الخمس، يعملان في مالي من أجل تعزيز السلطة، وتوجد عملية برخان بقيادة فرنسية في مالي منذ عام ٢٠١٤م بوصفها أكبر عملية عسكرية فرنسية بالخارج تبلغ ميزانيتها ٦٠٠ مليون يورو، ويبلغ تعدادها من ٤٥٠٠ جندي إلى ٥١٠٠ جندي فرنسي.[١]

٣- **الاحتجاجات الشعبوية ضد حكومة كيتا:** تعد من الدوافع التي أدت إلى الانقلاب العسكري، بالإضافة إلى عدم سيطرت الحكومة على الفساد الإداري، وعدم رغبة الحكومات في إحراز أي تقدم في الحرب على الفساد ما أدى إلى تآكل الدعم الشعبي، وعدم نزاهة الانتخابات الحكومية عام ٢٠٢٠م، أدى كل هذا إلى غضب الشارع المالي، فاندلعت الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة وطالبت باستقالة رئيس الحكومة إبراهيم أبوبكر كيتا، بالإضافة إلى ظهور مشاعر معادية للوجود الفرنسي والمطالبة بالدعم الروسي والتدخل في مالي.

استمر حكم إبراهيم كيتا حتى الانتخابات التشريعية في مارس ٢٠٢٠م، وفاز حزب التجمع من أجل مالي، وهو يعد الحزب الحاكم، وحصل على ٥١ مقعدًا من أصل ١٤٧ مقعدًا في الجمعية الوطنية، وحصل حزب التحالف من أجل الديمقراطية في مالي على ٢٤ مقعدًا، وفي أثناء ذلك قتل ستة جنود حكوميين نتيجة انفجار ألغام أرضية يومي ٢٩-٣٠ مارس ٢٠٢٠م، وزادت الهجمات المسلحة ضد الجنود الماليين والقواعد العسكرية.[٢]

تأسست جماعة المعارضة في مايو ٢٠٢٠م، ثم بدأت الاحتجاجات ضد كيتا في باماكو عاصمة مالي في ٥ يونيو ٢٠٢٠م، إذ قتل في ذلك الوقت الجنود المصريون التابعيين لبعثة الأمم المتحدة، ولم تتوقف الهجمات المتتالية على القواعد العسكرية وبعثة الأمم المتحدة؛ ما أدى إلى زعزعة الأمن الداخلي وعدم الاستقرار السياسي، واشتبك المتظاهرون مع الجنود الماليين مما أدى إلى مقتل

---

[1] **David J. Francis, Norwegian Centre for Conflict Resolution, (April 2013).**

https://reliefweb.int/report/mali/regional-impact-armed-conflict-and-french-intervention-mali

[2] Vengroff, Richard, **Op.cit,** Pp 541. (https://uca.edu/politicalscience/home/research-projects/dadm-project/sub-saharan-africa-region/mali-1960-present/).

العديد منهم، وفي١٨ أغسطس ٢٠٢٠م تمرد جنود ماليون من الجيش على الحكومة مما أدى إلى استقالة الحكومة المالية والجمعية الوطنية.[١]

مع تراجع الثقة في القادة المدنيين زادت الثقة في الجيش في الأشهر الأخيرة قبل الانقلاب العسكري، وقد دعم انقلاب ٢٠٢٠م أعضاء رفيعو المستوى في القوات المسلحة، بمن فيهم نائب رئيس معسكر كاتي العسكري والمدير السابق للأكاديمية العسكرية كاتي وقائد معسكر كاتي، كان لهؤلاء الانقلابين نفوذ كبير داخل القوات المسلحة عكس انقلاب ٢٠١٢م تمامًا، وأقروا عدم تعطيل العمل بالدستور كما حدث في انقلاب ٢٠١٢م، بل نص انقلاب ٢٠٢٠م على ميثاق وطني ينظم ممارسة السلطة ويلخص الإجراءات التي توجه صياغة الدستور الجديد، وأجبرت مجموعة الإيكواس المجلس العسكري على الامتثال للإطار الدستوري في عام ٢٠٢٠م.[٢]

عيّن المجلس العسكري باه نداو وزير الدفاع السابق رئيسًا مؤقتًا للبلاد، وأكد أن السلطة ستُسلم إلى حكومة مدنية في غضون ١٨ شهرًا، وقد شغل منصب رئيس الوزراء المؤقت مختار داني وزير الخارجية السابق، وشغل منصب نائب رئيس الحكومة الانتقالية زعيم المجلس العسكري غويتا الذي يملك صلاحية تعيين جميع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي البالغ عددهم ١٢١ وهو المجلس الانتقالي المالي.[٣]

٤- **ضعف السلطة المركزية:** تعاني مؤسسات الدولة المالية عجزًا في السيطرة على أراضيها، لأنها غير قادرة على حماية مواطنيها وتعزيز الأمن الداخلي ومكافحة الجماعات الإرهابية، وبسبب ضعف سلطتها فهي عرضة لجميع أنواع الحروب الأهلية والتهديدات الإقليمية والأمنية، فقد صنفها صندوق دعم السلام بأنها (الدولة الفاشلة)، إذ يتمثل فشل الدولة وضعف السلطة المركزية في ظهور الفوضى الداخلية لتكون مثل أرضية خصبة لظهور النعرة العرقية، واندلاع النزاعات الداخلية التي تحاول فيها المجموعة العرقية الاستقلال عن النظام الذي يهدد وحدة الدولة الوطنية، وهذا ما ينطبق على حال دولة مالي في جزئها الشمالي الذي شهد عدة تمردات من قبل الطوارق، حيث فشلت الحكومة المالية في عدة

[1] **Ibid**, p562.
[2] Sebastian Elischer, **"Populist civil society, the Wagner Group, and post-coup politics in Mali",** (Paris: West African Papers, No. 36, OECD Publishing, University of Florida**,** July 2022)**,** P15.
[3] Ibid.

مرات التعامل مع هذه الجماعة العرقية التي طالبت بالانفصال في مرات عديدة بسبب الخوف من تهديد أمنها ومن ثم بقائها.[١]

يتضح من السابق أن ضعف الدولة المالية في السيطرة على أمنها الداخلي والإقليمي أدى إلى ظهور الحركات المتمردة في البلاد، فقد استولوا على العديد من المدن ما أدى إلى انتشار الإرهاب والهجمات العنيفة ضد الحكومة، لذلك ارتبط مفهوم الدولة الفاشلة بالتدخل العسكري، فهي تعد من الدول التي تغذي الإرهاب وتهدد الأمن الإقليمي، مما جعلها دولة ضعيفة عرضة لانتهاك أراضيها من قبل القوات الأجنبية بغرض حمايتها.

٥- **الأرض الخصبة لانتشار الإرهاب:** تصنف مالي من الناحية الجيوسياسية دولة حبيسة وشديدة التعدد العرقي والقبلي، فقد يبلغ عدد سكانها قرابة ١٤ مليون نسمة، منهم ٩٤٪ من المسلمون، ٢٪ من المسيحيون، ٤٪ من المعتقدات الأخرى، ولذلك فشلت الدولة في التعايش السلمي بين التعددية الإثنية، إذ يوجد صراع دائم متعدد الأوجه منذ الحقبة الاستعمارية بسبب تقسيم الحدود.[٢]

## ثانيًا: البيئة الخارجية للانقلاب العسكري في الساحل

للأطراف الخارجية دور كبير في الانقلاب العسكري وعدم الاستقرار السياسي والأمني في دولة مالي، وسنعرض دورها في نقاط محددة وهي: التدخل العسكري الفرنسي، ومجموعة دول الساحل، والتدخل الروسي.

١- **فشل القوة العسكرية الفرنسية في القضاء على الإرهاب:** أدى التدخل العسكري الفرنسي في مالي عام ٢٠١٣م إلى نشر بعثة الأمم المتحدة (مينوموسيا) لتحقيق الاستقرار السياسي في مالي، ومع ذلك منذ عام ٢٠١٧م شهدت مالي زيادة كبيرة في أعمال العنف التي يقودها الجهاديون، وهي تؤثر على شمال البلاد ووسطها، فقد تختلف الظروف التي أدت إلى انقلاب ٢٠٢٠م عمّا مرت بيه في عام ٢٠١٢م.[٣]

بسبب عملية برخان الفرنسية في مالي منذ عام ٢٠١٤م التي عُدت أكبر عملية عسكرية فرنسية في الخارج، فقد حذرت فرنسا دولة مالي من تدخل قوات فاغنر الروسية في

[١] **مرجع سبق ذكره،** ص٥٩٨، عبد الوهاب غربي.
[٢] المرجع نفسه ، ص٦٠٢.
[٣] عبد الوهاب غربي ، **مرجع سبق ذكره،** ص٥٩٨.

أراضيها، وقد نفت الحكومة المالية أي اتفاق مع مليشيات فاغنر، ولكن بسبب إخفاق فرنسا في تحقيق نجاحات ملموسة في عملياتها العسكرية ضد الجماعات المسلحة المنتشرة في مالي، فضلًا عن شكوك حول دعم فرنسا الجماعات الانفصالية والصراعات العرقية التي أدت إلى تزايد مشاعر الاستياء لدى غالبية الشعب المالي تجاه القوات الفرنسية.[١]

تدهورت العلاقات الثنائية بين فرنسا ودولة مالي بسبب تكرار الانقلابات العسكرية في الفترة ما بين (٢٠٢٠-٢٠٢٣م)، إذ ترى فرنسا أن سبب الانقلابات العسكرية هو تعطيل الانتقال الديمقراطي والاستلاء على السلطة؛ مما دفع فرنسا إلى تقليص وجودها العسكري وإغلاق قواعدها العسكرية في شمال مالي.

٢- **التدخل الروسي ومليشيات فاغنر**: سعت روسيا في العقد الأخير إلى تعزيز مصالحها الجيوسياسية والإستراتيجية والاقتصادية في إفريقيا، واستعادة نفوذها في القارة بعد تضاؤل دورها عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وتعتمد الإستراتيجية الروسية على الدبلوماسية الوقائية، وتعد هذه أحد الأسباب الخارجية التي دعمت الانقلاب واستبدلت الوجود الفرنسي بالروسي.[٢]

٣- **مجموعة الساحل الإفريقي**: نشأت مجموعة الساحل الخمس في عام ٢٠١٤م، وهم (النيجر، ومالي، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، وتشاد)، توفر هذه المجموعة إطارًا حكوميًّا دوليًّا لإنشاء استجابات إقليمية للتحديات الأمنية والاقتصادية، كانت عواقب وخيمة على السكان المدنيين من قبل المواجهات بين الدولة والجيش الفرنسي وبعثة الأمم المتحدة ومجموعة الساحل وعدد كبير من المنظمات المتطرفة العنيفة، وانسحبت مالي في مايو ٢٠٢٢م من مجموعة الساحل بسبب احتجاجها على توليها المجموعة والتوترات بينهما وبين فرنسا.[٣]

[١] منصة أسباب، قوات فاغنر في مالي.. صراعات النفوذ بين روسيا وفرنسا داخل إفريقيا، سياقات، يناير ٢٠٢٢م.
[٢] المرجع السابق.
[٣] عبد الوهاب غربي، مرجع سابق، ص٦٠٥.

## المطلب الثاني

## مبررات التدخل الفرنسي وسياسات ماكرون تجاه إفريقيا

## قبل الانقلابات العسكرية ٢٠٢٠م في منطقة الساحل الإفريقي

مرت إفريقيا بموجة من الانقلابات العسكرية في منطقة دول الساحل الخمس، وهنا يثار التساؤل حول: لماذا أخفقت فرنسا في مالي وسحبت كل قواتها العسكرية بعد الانقلاب العسكري ٢٠٢١م؟ وما الدوافع التي أدت إلى إخفاقها في دول الساحل؟ ومن هنا نقسم المطلب إلى جزئيين: يعرض الجزء الأول مبررات التدخل العسكري الفرنسي في مالي منذ عام ٢٠١٢م، ثم يحلل الجزء الثاني سياسات ماكرون تجاه منطقة الساحل قبل الانقلاب.

### أولًا: التدخل الفرنسي في دولة مالي قبل الانقلاب العسكري ٢٠٢٠م

كان الدافع وراء التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الغربي هو هجوم الجماعات الجهادية من أنصار الدين وتنظيم القاعدة والطوارق في جنوب مالي، بعد استرداد القوات المالية والإفريقية المدن الشمالية من يد الجماعات الجهادية قررت فرنسا التدخل عسكريًّا في مالي، بحجة القضاء على الجماعات الإرهابية التي استخدمت فيها طائرات هليكوبتر بعملية سيرفال جنوب مالي عام ٢٠١٢م.[1]

#### ١. عملية سيرفال وبرخان العسكرية

طلبت الحكومة المالية من فرنسا التدخل العسكري لمكافحة الإرهاب والقضاء على الجماعات الإسلامية والجهادية في شمال مالي عام ٢٠١٣م، وكانت عمليتان هما برخان وسيرفال، وكان هدف الأخيرة طرد الجماعات الإرهابية، فنجحت في أهدافها وحققت انتصارًا في العلاقات السياسية، ولكنها أخفقت في تطبيق الديمقراطية عن طريق تشكيل حكومة مدنية مستقرة بعد وفاة القذافي، ونجحت عملية سيرفال في هدف آخر وهو الدفاع عن وسط مالي باماكو من انتشار القاعدة، ودعمت العملية الشركاء الغربيين ومنهم:

[1] Denis M. Tull, **France's Africa Policy under President Macron**, Stiftung Wissenschaft und Politik, (france 2023). https://www.swp-berlin.org/10.18449/2023C51/

السويد، والتشيك، وإستونيا، والدنمارك، وإسبانيا، وإنجلترا، كما دعمت عملية برخان بعثة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار المالي بالتركيز على مكافحة الإرهاب.[١]

تناقضت عملية برخان مع عملية سيرفال من حيث الأهداف، فكانت فرنسا تسعى في إيجاد نهج عالمي للأمن في منطقة الساحل يسمح في نهاية المطاف لدول الساحل بالحفاظ على أمنها على نحو مستقل، واستندت عملية برخان "العالمية" في المقام الأول إلى الشركاء الأوروبيين، ووسعت نطاق عمليات سيرفال ليشمل منطقة الساحل. قدمت عملية برخان أيضًا دعمًا حاسمًا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالتركيز على مكافحة الإرهاب، كان هذا الهدف أحد التحديات الرئيسية التي وجهتها برخان.

بدلًا من محاولة غزو الأراضي أو هزيمة أيديولوجية، تهدف حملات مكافحة الإرهاب بأسلوب الحرب على الإرهاب إلى محاربة تكتيك أو طريقة عمل أو عمل إرهابي، هذا يجرد الأهداف السياسية من ترك النتائج المحتملة دون حل. وفي الوقت نفسه، كان لدى معارضي برخان الجهاديين هدف واضح (بناء إمارة إسلامية) ووسيلة (القتال حتى الموت)، علاوة على ذلك ينخرط كل من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في صراع عالمي على السلطة، بل إن خوف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خسارة أراض لداعش في منطقة الساحل (وفي أماكن أخرى) شجعهم على مواصلة القتال. كل هذه العوامل تعني أن فرنسا وحلفاءها لم يكونوا مستعدين سياسيًّا لحرب استنزاف مع الجماعات الجهادية في الساحل، بينما كان خصومهم مستعدين للالتزام بهذا النوع من العمليات طويلة المدى.[٢]

لم تكن فرنسا وحلفاؤها مستعدين سياسيًّا لحرب الاستنزاف مع الجماعات الجهادية في منطقة الساحل، فكل الإخفاقات من جانب عملية برخان وباماكو أدت إلى معاداة فرنسا، وقد استفاد الكرملين من هذا الانفصال الذي دعمه المجلس العسكري المالي، كما كان لمواقع التواصل الاجتماعي دور في طرد فرنسا من مالي وذلك بدعم الإعلام الروسي، بينما وجهت منظمات المجتمع المدني في مالي روايات تدعم الوجود الروسي، مما ألهب المظاهرات في الشوارع ضد فرنسا والتنديد بالدعم الروسي ورفض الاستعمار الجديد.

[1] Wassim Nasr & Raphael Parens, **France 's Missed Moments in Mali**, The soufan centre TSC, New York, Jule 2023.
[2] Wassim Nasr & Raphael Parens op.cit.p6.

**ثانيًا: سياسة ماكرون تجاه دول الساحل الإفريقي قبل الانقلابات العسكرية**

منذ تولى الرئيس إيمانويل ماكرون الحكم في ٢٠١٧م حاول أن ينأى بنفسه عن الأنماط الراسخة والمنتقدة على نطاق واسع لسياسة فرنسا في إفريقيا، فوسّع العلاقات مع إفريقيا من الناحية الإقليمية والموضوعية، ودمج الجهات الفاعلة غير الحكومية، وصقل مقاربة مفتوحة نسبيًّا لماضي فرنسا الاستعماري في القارة، أي إنه حاول أن يغير نهج العلاقات الفرنسية الإفريقية وسياسة فرنسا تجاه إفريقيا، ومع استمرار المشاركة العسكرية في منطقة دول الساحل الإفريقي يعد انسحاب فرنسا من مالي نقطة تحول تاريخية في العلاقات الفرنسية الإفريقية، فقد انسحب القوات العسكرية بداية من مالي في عام ٢٠٢٢م، ثم بوركينا فاسو في عام ٢٠٢٣م، والنيجر في أواخر ٢٠٢٣م.[١]

أ- **مبادرة الإصلاح لفرنسا**: كانت الأهمية المحتملة ذاتها هي الإلغاء المعلن لعملة فرنك غرب إفريقيا، وينظر إليها على أنها بقايا استعمارية، وهو تذكير قاطع بأن دول الاتحاد المالي الإفريقي لا تزال تفتقر إلى السيادة النقدية بعد ٦٠ عامًا تقريبًا من الاستقلال، وهذا يجعل فرنك الاتحاد المالي الإفريقي رمزًا واضحًا للغاية للنفوذ الفرنسي المستمر بعد الاستعمار. في السنوات الأخيرة، أصبحت العملة نقطة محورية للاستياء والاحتجاج الاجتماعي، لذلك ربط ماكرون مبادرة الإصلاح بهدف نزع فتيل الانتقادات الشديدة المتزايدة لفرنسا في المنطقة.

اتفقت فرنسا وثماني دول في غرب إفريقيا على الاتحاد الاقتصادي والنقدي (الاتحاد الإفريقي) في نهاية عام ٢٠١٩م في خطوة أولى لإعادة تنظيم نظام فرنك الاتحاد الإفريقي، الذي سيُستبدل في نهاية المطاف بعملة مشتركة في غرب إفريقيا، لا تزال العملة مرتبطة باليورو وتواصل فرنسا ضمان سعر صرف ثابت، يرى بعضهم أن تلك التغييرات ما هي إلا إصلاح زائف، خاصة وأن الإجراءات لم يُتفق عليها في إطار الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (إيكواس)[٢].

ب- **التعاون التنموي**: شرعت إدارة ماكرون في تحديث زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها على نحو أكثر فاعلية. بعد ما يقارب عقدًا من الركود أو انخفاض الإنفاق

[1] Denis M. Tull, op.cit.p2.
[2] Ibid, p2.

على المساعدات، نص التخطيط المالي لسياسة التطوير متعدد السنوات في أغسطس ٢٠٢١م على تعليق تدريجي أولي في حزب العمال الاشتراكي ٥١ سبتمبر ٢٠٢٣م لتخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٢٥م، وتخطط الحكومة أيضًا لتغيير أولوياتها بعد سنوات من زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الاقتصادات الناشئة، من المقرر أن تحصل أقل البلدان نموًا على دعم أكبر ابتداء من عام ٢٠٢٤م.[١]

إن تركيز فرنسا للمساعدة الإنمائية الرسمية على إفريقيا نسبي إلى حد ما، وتسعى باريس أيضًا إلى توجيه سياسي أقوى للتعاون الإنمائي على المستوى الإستراتيجي. ومن المقرر أن يحدد "المجلس الوطني للتنمية والتضامن الدولي" المشترك بين الوزارات المبادئَ التوجيهية السياسية العامة. وعلى أرض الواقع، سيتولى السفراء الفرنسيون هذا الدور في البلدان النامية. ويصاحب هذه الاتفاقات المركزية زيادة في حصة المعونة الثنائية من ٥٧ في المائة (٢٠١٥م) إلى ٦٥ في المائة في المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، ابتداء من ١ يناير ٢٠٢٢م، دُمجت وكالة التعاون الفني مع الوكالة الفرنسية ، من أجل تجميع الكفاءات في تنفيذ مشاريع المساعدات وخلق مزيد من الاتساق على نحو عام، يبدو أن التغييرات تشير إلى الاتجاه الصحيح، اشتهرت المساعدات الفرنسية بأنها تعسفية سياسيًّا وتفتقر إلى الفاعلية على مدى العقد الماضي، كان تفكك العلاقات الفرنسية ينمو بين الأولويات السياسية المقيدة وتخصيص المساعدات، فقد انخفضت حصة إفريقيا من المساعدة الإنمائية الرسمية، على سبيل المثال: من ٥٢٪ عام (٢٠١٠م) إلى ٤١٪ عام (٢٠١٦م)، ولم تتلق إفريقيا جنوب الصحراء سوى ٢٩ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية في عام ٢٠١٦م، أي إنه خصص ١٠٪ فقط لدول الساحل الخمس، مع أن المنطقة كانت ذات أهمية أولى للسياسة الخارجية للحكومة الفرنسية منذ عام ٢٠١٣م.[٢]

ت- **<u>سياسة الذاكرة الجديدة:</u>** بالإضافة إلى فرنك الاتحاد المالي الإفريقي، لم يبتعد ماكرون عن الدخول في مجال آخر مثير للجدل في العلاقات الإفريقية الفرنسية واعتنق سياسة الذاكرة. توجد قضيتان في المقدمة: أولًا، لا شك في أن ماكرون قد دفع النقاش حول رد الفن الثقافي الإفريقي والمصنوعات اليدوية، في فرنسا وخارجها. أوصى تقرير خبير كلفه

[1] Denis M. Tull, op.cit.p 2.
[2] Denis M. Tull, op.cit.p 4.

به الأكاديميان فيلوين سار وبي أو أن ديكت سافوي برد شامل للممتلكات الثقافية الإفريقية، وأعطى المناقشة قدرًا كبيرًا من الاهتمام السياسي والاجتماعي. بحلول نهاية عام ٢٠٢٣م، كان التأثير غير المهم لمبادرة ماكرون للرد هو تأثيرها خارج فرنسا، لم يظهر ماكرون بوصفه مصلحا، فقد كان يتلاعب بفكرة إعادة تشكيل حجم التدخل العسكري الفرنسي أو تقليصه في منطقة الساحل منذ عام ٢٠١٩م، ولكن في نهاية المطاف لم يتخذ أي قرار، وفي النهاية سيطر المجلس العسكري لمالي وبوركينا فاسو والنيجر على السلطة ودفع بخروج فرنسا من المنطقة.[١]

ث- **الوعود الكاذبة:** مقولة ماكرون الشهيرة "لم تعد هناك سياسة فرنسية لإفريقيا"، الذي صاغه في بوركينا فاسو من جميع الأماكن، وجاء تصريحه بنتائج عكسية خطيرة في منطقة الساحل، فقد عُدّ دليلًا إضافيًا على عدم صدق سياسة فرنسا التي طالبت باستمرار التغيير ولكنها لم تحول الأقوال إلى أفعال، ربما على نحو غير عادل، أدى فشل عملية برخان الذي يتجلى في الانتشار المطرد لانعدام الأمن والعنف إلى زيادة مصداقية وجود فرنسا في المنطقة، فالتزام ماكرون بسياسة الساحل الفاشلة هي التي أدت إلى خسارة فرنسا وانسحابها، كما توقع العديد من الشركاء الإقليميين والدوليين أن باريس تقود سياستها الأمنية في غرب إفريقيا بالطريقة التقليدية.[٢]

لذلك فإن الأزمة السياسية الفرنسية في إفريقيا لا تتوقف في مالي، وربما لا تتوقف عند أطراف الساحل. يحب ماكرون تصوير التغيير الديموغرافي في إفريقيا على أنه فرصة لبداية سياسية جديدة. في الواقع، يعمل هذا التغيير على تسريع القطيعة السياسية التي تتفاعل معها باريس فقط، وتتآكل الشبكات السياسية والاجتماعية بين فرنسا وإفريقيا لبعض الوقت، لأسباب عدة أقلها سياسات الهجرة التقييدية.

أصبحت فرنسا منذ فترة طويلة هدفًا للنزاع السياسي الداخلي وجهود التعبئة، لا تكاد توجد أي نقطة أخرى من المرجح أن يتفق عليها الفاعلون السياسيون والمجتمع المدني في المنطقة أكثر من

[1] Ibid.
[2] Denis M. Tull, op.cit.p 6.

الموقف النقدي تجاه فرنسا، لا توجد فرضية أخرى يمكن بواسطتها تكوين رأس المال السياسي بسرعة أكبر من تلك التي يجب أن توضع فرنسا في مكانها.

**ثالثًا: أسباب تراجع النفوذ الفرنسي بعد الانقلاب العسكري**

يوجد تنافس دولي وراء الضغط على الشارع المالي في احتجاجاته ضد الوجود الفرنسي، ومن أهم المؤثرتين في المنطقة روسيا لاسترداد وجودها في المنطقة، ففي السنوات العشر الأخيرة سعت إلى تقوية العلاقات الروسية الإفريقية بتصدير الأسلحة للحكومات وإنشاء شركات أمنية في الساحل الغربي، ومن هنا نسرد أسباب تراجع النفوذ الفرنسي كالتالي:

**أ- فشل العمليات العسكرية الفرنسية في مكافحة الإرهاب**

انسحبت القوات الفرنسية من مالي في عام ٢٠٢٢م بعد فشل عمليتها العسكرية برخان في مكافحة الإرهاب، افتقرت العملية العسكرية إلى أهدافها الإستراتيجية والسياسية، لذلك استعانت الحكومة المالية إلى قوات فاغنر الروسية لتقديم الدعم العسكري والسياسي لها، فكان أمام فرنسا خياران هما اتخاذ موقف ضد مجموعة فاغنر الروسية وحكومة المجلس العسكري المالي، أو قبول الانسحاب والهزيمة القاسية في سياساتها الخارجية في مالي، فانسحبت وتخلت عن مشاركتها العسكرية بعد فشلها في تحقيق أهدافها.[1]

لم تكن فرنسا وحلفاؤها مستعدين سياسيًّا لحرب الاستنزاف مع الجماعات الجهادية في منطقة الساحل، فكل الإخفاقات من جانب عملية برخان وباماكو أدت إلى معاداة فرنسا، وقد استفاد الكرملين من هذا الانفصال الذي دعم المجلس العسكري المالي، كما كان لمواقع التواصل الاجتماعي دور في طرد فرنسا من مالي وذلك بدعم الإعلام الروسي، بينما وجهت منظمات المجتمع المدني في مالي روايات تدعم الوجود الروسي؛ مما حفز المظاهرات في الشوارع ضد فرنسا والتنديد بالدعم الروسي ورفض الاستعمار الجديد.

**ب- فشل تعزيز الديمقراطية والحكم المحلي**

لقد ذكرنا في السابق أن من أهداف الوجود الفرنسي في دول الساحل الخمس تعزيزَ الديمقراطية والحكم المحلي والانتقال السلمي للسلطة وتسليمها إلى حكومة مدنية منتخبة. في أواخر أغسطس

[1] Wassim Nasr & Raphael Parens op.cit.p8.

عام ٢٠٢٢م أثبتت فرنسا أنها غير قادرة على تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني. انتظرت فرنسا أكثر من عامين حتى حدث انقلابان متتاليان تحت إكراه مجموعة فاغنر، ولكنها أخفقت في تحقيق الديمقراطية السياسية والحفاظ على الوجود الفرنسي؛ مما أدى إلى زعزعة السياسة الخارجية لفرنسا.

أدت الجهود المنهجية التي تبذلها روسيا لتقويض الديمقراطية في إفريقيا إلى إعاقة التطور الديمقراطي في أكثر من عشرين دولة إفريقية، كان تقويض الديمقراطية هدف السياسة الروسية تجاه إفريقيا على مدى العقدين الماضيين. توفر الحكومات الاستبدادية إستراتيجية تفتقر إلى الضوابط والتوازنات المحلية وبيئات متساهلة لتمكين النفوذ الروسي في القارة، وفي الوقت نفسه، فإن تطبيع الاستبداد في الخارج يؤكد صحة ممارسات الحكم غير الديمقراطية لروسيا في الداخل، يحدث التعطيل الذي تمارسه روسيا للعمليات الديمقراطية عن طريق الإعلام المحلي، مثل منع قرارات الأمم المتحدة التي تدين انتهاكات الأنظمة الإفريقية لحقوق الإنسان، أو الادعاءات الانتخابية الاحتيالية (والوسائل غير النظامية) مثل جهات التضليل التي تستهدف مؤيدي الديمقراطية، أو التدخل في الانتخابات، أو نشر قوات فاغنر شبه العسكرية، أو الصفقات غير المشروعة للأسلحة مقابل الموارد.[١]

### ت- المعارضة المالية ضد الوجود الفرنسي

بعد أن دخلت القوات العسكرية الفرنسية في مالي منذ عام ٢٠١٢م بهدف مكافحة الإرهاب والقضاء على الجماعات الإسلامية، نظّمت انتخابات رئاسية عام ٢٠١٣م فاز بها الرئيس أبوبكر كيتا، وأعيد ترشحه للولاية الثانية في عام ٢٠١٨م، وبسبب الدعم الفرنسي للرئيس كيتا ثار غضب الشارع المالي وتصاعدت الاحتجاجات ضد الحكومة، وتضمنت الاحتجاجات حركات المعارضة الإسلامية وغيرها من منظمات المجتمع المدني ضد حكم كيتا وضد فرنسا.[٢]

جدير بالذكر أن سياسة فرنسا الفاشلة تجاه دول الساحل الخمس لم تنفذ أيًا من أهدافها التي دفعت إلى تدهور العلاقات الفرنسية المالية، وغير ذلك من الوعود الكاذبة بغد أفضل في مالي من تغيير

[١] مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، **تتبع التدخل الروسي لعرقلة الديمقراطية في إفريقيا**،(واشطن: يوليو. ٢٠٢٣م، https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-russia-interference-undermine-democracy-africa/.

[٢] هادي حطيط، بعد سنة على الانقلاب العسكري ضدّها: لماذا انسحبت فرنسا من مالي، الميادين، ٢٠٢٢م.

العملة النقدية الفرنك إلى عملة إفريقية موحدة، واتهام فرنسا أنها دعمت الجماعات الإرهابية في الاستيلاء على المدن بدلًا من القضاء عليها.

نجحت عمليات التضليل الروسية في طرد الوجود الفرنسي، وأرسلت مليشيات فاغنر الروسية لحماية المجلس العسكري، ولم يصدق الشعب المالي أن فرنسا والولايات المتحدة فشلتا في مهمتها في القضاء على الإرهاب في دولتهم بحملاتهما العسكرية طوال أكثر من ١٠ سنوات، فحتى مع تطور التقنية لكنهم لم يستفيدوا من الطائرات المسيرة التي تستهدف الأماكن البعيدة، وهذا ما نستنتج منه أن جميع العمليات العسكرية الفرنسية فشلت في استئصال الإرهاب، كما اعترف الرئيس المالي كيتا أن فرنسا رفضت التفاوض مع الجماعات الجهادية وفضلت الانسحاب من مالي، هذا يعني أنه لو أرادت فرنسا أن تقضي على الإرهاب في أراضيها لأنجزت ذلك ولكنها أخفقت على الأراضي المالية.[١]

بسبب الانقلاب العسكري تراجع النفوذ الغربي في مالي منذ عام ٢٠٢٢م، وغادرت فرنسا البلاد وسحبت قواتها الفرنسية من مالي ونقلت قواتها إلى النيجر، كما طلبت الحكومة المالية من دولة الدنمارك سحب قواتها العسكرية أيضًا في عاصمة تاكوبا وهي جزء من عملية برخان، وتليها النرويج وألمانيا لعدم الحصول على تصريح من الحكومة المالية لإدخال قواتها العسكرية.

أشعلت المعلومات الروسية المضللة احتجاجات ضد الحكومة الديمقراطية في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠م، وتعد روسيا أول دولة تعترف بالمجلس العسكري الذي استولى على السلطة عن طريق انقلاب عام ٢٠٢٠م، ودعمت قوات فاغنر المجلس العسكري منذ عام 2021م، وتورطت قوات فاغنر في نمط انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين في مالي.

لقد قتلت قوات فاغنر عددًا من الماليين المدنيين، كما منعت الأمم المتحدة من إجراء تحقيقات مستقلة وأعاقت قدرة بعثتها المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) من التحرك خارج قواعدها وتنفيذ مهمتها. حاولت المنظمات التي تنشر المعلومات المضللة والمنظمات السياسية الروسية تعزيز شعبية المجلس العسكري، فشجعت روسيا المجلس العسكري في عدم انتقال السلطة إلى حكومة مدنية، مما جعله يسيطر على السلطة إلى أجل غير مسمى.

[1] Emile Ouédraogo, **Les obstacles au professionnalisme militaire en Afrique, Africa Center for Strategic Studies,** (Washington:31 juillet 2014).https://africacenter.org/fr/publication/pour-la-professionnalisation-des-forces-armees-en-afrique/.

نستخلص من السابق أن الأسباب الرئيسية وراء تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الخمس هي فشل سياسات ماكرون، إذ لم تحقق فرنسا أهدافها في القضاء على الإرهاب وتعزيز الحكم المحلي وتحقيق الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة، فقد فشلت وأدى ذلك إلى تدهور العلاقات الثنائية بين دول الساحل الإفريقي، مما جعل السلطة العسكرية في مالي تقبل على استبدال حلفائها في المنطقة بروسيا وإدخال مجموعات فاغنز لدعمها ولتقديم قوات تكافح الجماعات المسلحة.

## المطلب الثالث

## التنافس الروسي وأثره على النفوذ الفرنسي بعد الانقلاب العسكري بمنطقة الساحل الإفريقي

لقد تعرض النفوذ الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي إلى انتكاسة في أعقاب الانقلاب الثاني في مالي ٢٠٢١م وتداعياته بعد الانقلابين الأخيرين في كل من بوركينافاسو والنيجر وفقًا لمبدإ الدومينو، فقد تراجع هذا النفوذ في البلدان الثلاثة عبر تقليص التمثيل الدبلوماسي إلى درجة القائمين بالأعمال في السفارات الفرنسية لأول مرة في تاريخ العلاقات بين فرنسا والساحل الإفريقي. بينما يتضاعف الوجود الروسي في المنطقة على مختلف المستويات خلفًا لفرنسا، وتحديدًا في المجال العسكري–الأمني عن طريق شراء الأسلحة الروسية، ومشاركة مئات العناصر من الشركة العسكرية الروسية الخاصة "فاغنر" في الحرب ضد الجماعات الإرهابية والحركات الأزوادية المعارضة في جمهورية مالي.

تجلت الانتكاسة بلا شك في انسحاب القوات الفرنسية في كل من مالي في يوليو ٢٠٢٢م وبوركينا فاسو ٢٠٢٣م والنيجر في نوفمبر الماضي، في أعقاب الانقلابات العسكرية ضد الأنظمة المنتخبة في هذه الدول ، وطرد السفراء الفرنسيين والمنظمات الإنسانية الممولة من قبل باريس. كما فسخت الأنظمة العسكرية الانتقالية بعض الاتفاقيات مع فرنسا في المجالين الدفاعي والاقتصادي، وأبرمت اتفاقيات جديدة مع الفيدرالية الروسية في المجالات نفسها. يمثل هذا الأمر ضربة موجعة للنفوذ الفرنسي في المنطقة، بعد حضور طويل أو انفراد بالمنطقة تجاوز قرنًا من الزمان، إذ تعاني باريس من انحسار تاريخي لوجودها في منطقة كثيرًا ما عدتها "ساحةً خلفيةً" لسياستها الإفريقية، ومصدرًا للثروة والطاقة الكهربائية للشعب الفرنسي.

من الجدير بالذكر أن علاقات روسيا بالمنطقة تعود إلى مرحلة الاستقلال، فقد تأسست العلاقات الدبلوماسية بين باماكو وموسكو في أكتوبر عام ١٩٦٠م[١]، أي بعد أقل من شهر من استقلال مالي. سارع الاتحاد السوفيتي إلى إقامة علاقات مع مالي الاشتراكية في شتى المجالات الاقتصادية والعسكرية والتعليمية والثقافية، في إطار السياسة الإفريقية لموسكو في ذلك الوقت، لكن سرعان ما تراجع هذا التعاون في السبعينيات والثمانينيات قبل العودة مجددًا ورويدًا في عهد الرئيس بوتين، بصورة فعالة بإرادة الأنظمة الانتقالية في كل من مالي وبوركينا فاسو.

**أولًا: التداعيات السياسية على النفوذ الفرنسي**

لقد أدى فشلت السياسة الفرنسية في الساحل الإفريقي –وفي مالي على وجه التحديد– إلى تنامي مشاعر العداء السياسي والمجتمعي تجاه فرنسا في المنطقة الفرنكوفونية، بالإضافة إلى تدخلاتها المستمرة في الشؤون الداخلية للدول، وقد جرى التنديد بها بتنظيم عدة مظاهرات بعواصم دول الساحل مناهضة للوجود العسكري الأجنبي كالتي نظمت بباماكو عام ٢٠١٩م، والمطالبة برحيل القوات الفرنسية والدولية ما دامت عاجزة عن مكافحة الإرهاب[٢]، وتأييد التعاون مع روسيا، كما عجزت الدبلوماسية الفرنسية عن إنجاح التحول الديمقراطي في الساحل الإفريقي، وظهرت للرأي العام الإفريقي تلك المواقف الفرنسية المتناقضة تجاه التغيرات غير الدستورية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، فهي تدعم الأنظمة غير الدستورية أو الانقلابية التي تخضع لتعليمات باريس[٣]، في حين تحارب الأخرى التي لا تقبل إملاءاتها بذريعة الديمقراطية وملف حقوق الإنسان.

لم تنجح القمة الإفريقية–الفرنسية الثامنة والعشرون بمدينة مونبلييه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١م في الحفاظ على الوجود الفرنسي في الساحل الإفريقي، انعكس ذلك بوضوح في ارتفاع الوعي الإفريقي ورفض سياسات باريس المتهمة بالاستعلائية والأبوية[٤]، فقد طالبت جمعيات

[1] Maxime Audinet et Emmanuel Dreyfus, «La Russie au Mali: une présence bicéphale», **Etude IRSEM** (Paris: Institut de recherche stratégique de l'école militaire, numéro 97, septembre 2022), P.17. etude-irsem-97-audinet-dreyfus-def.pdf

[٢] محمد أغ إسماعيل، "مالي: المرحلة الانتقالية الثانية: الفرص والتحديات" **متابعات إفريقية** الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ١٥، يوليو ٢٠٢١م، ص٧٤.

[3] Marc-Antoine Pérouse de Montclos, «La lutte contre le terrorisme au Sahel L'incapacité à substituer les pouvoirs locaux défaillants met en évidence les limites du rôle politique et militaire de l'intervention, de plus en plus impopulaire, de la France» **AFKAR/IDEE** (Barcelone: centre de documentation Méditerranéen Cihem monpellier, numéro 60, été 2021), p23.

[4] **Rapport Afrique de Crisis Group**, Mali: éviter le piège de l'isolement (N°185, 9 février 2023): Mali: éviter le piège de l'isolement (crisisgroup.org)

المجتمع المدني والشباب الأفارقة المشاركون في القمة بتغيير جذري لهذه السياسة، وحذرت من القطيعة في حالة استمرارها[٤]. ويستغل الانقلابيون بدول الساحل هذه المشاعر العدائية سياسيًّا لكسب مزيد من الشرعية والشعبية لدى الرأي العام المحلي والإفريقي وتقليص النفوذ الفرنسي بدولها، بينما تفسر السلطات الفرنسية هذا التصاعد للمشاعر المعادية لها بحملة الترسانة الإعلامية الروسية ضدها في دول الساحل الإفريقي[١].

لقد انتقلت المواجهة الدبلوماسية الفرنسية والروسية إلى مجلس الأمن والسلم الدوليين بشأن الانقلاب الثاني في مالي، فقد عرقلت موسكو في يونيو ٢٠٢١م مشروعًا فرنسيًّا يهدف إلى فرض عقوبات دولية على بماكو[٢].

كما نددت الأنظمة العسكرية الانتقالية بدول الساحل الثلاثة بالسياسة الفرنسية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣م، متهمة باريس بالتدخل في الشؤون الداخلية وتمويل الإرهاب[٣]. أما الدبلوماسية المالية، فذهبت إلى أبعد من ذلك، إذ قدمت لمجلس الأمن الدولي في ١٥ أغسطس ٢٠٢٢م دعوى ضد باريس متهمة إياها بدعم الجماعات الإرهابية، وطالبت المجلس بعقد جلسة خاصة للتباحث والنقاش حول الأدلة المختلفة التي في حوزتها[٤]. ولا تزال بماكو تطالب مجلس الأمن بعقد هذه الجلسة حول دور باريس في انتشار الإرهاب في الساحل وفقًا لخطاب وزير الدولة المالي العقيد عبد الله ميغا في أثناء قمة دول عدم الانحياز المنعقد بكامبالا في الخامس عشر يناير ٢٠٢٤م[٥].

يتضح هذا التقارب السياسي بين روسيا ودول الساحل في تبادل الزيارات الرسمية بين هذه الدول وروسيا، بما فيها مشاركة الرئيسين الانتقاليين المالي هاشمي غويتا والبوركيني إبراهيم تراوري في القمة الروسية الإفريقية كحليفين إستراتيجيين لموسكو. وقد استغل الكابتن تراوري هذه القمة للتقارب بين نيامي وموسكو، مطالبًا الأخيرة بحماية النظام الوليد في النيجر من فرنسا وحلفائها في مجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فأصدرت الخارجية الروسية بيانًا ترفض فيه أي تدخل للشؤون الداخلية للنيجر.

---

[1] Ilan Garcia, «S'allier pour durer: nouvel axiome de la stratégie française au Sahel» **revue de défense nationale** (comité d'études de défense nationale, Hors-série, 2022), P.91.

[٢] محمد أغ إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص٧٥.

[3] Ilan Garcia, **Op.cit.p** 91.

[4] Ibid.

[5] Discours du Ministre d'Etat malien au sommet de mouvement des non-alignés, janvier 2924.

تعد المواجهة بين روسيا والغرب في أوكرانيا من العوامل التي تشجع التقارب مجددًا بإفريقيا، ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص التي تعد من مناطق النفوذ الفرنسي الأساسية في القارة، وذلك من أجل فك العزلة التي يحاول الغرب فرضها على موسكو، ما يذكرنا بما جرى في أثناء الحرب الباردة من السعي لكسب مزيد من دول القارة في صف المعسكر الشرقي، كأنّ التاريخ يعيد نفسه. تلجأ الفيدرالية الروسية منذ تأسيسها إلى استخدام ورقة القارة الإفريقية لمنافسة الغرب، كدعمها الجماعات أو الأنظمة المناهضة للسياسة في إفريقيا في أثناء الحرب الباردة[١]. وتكسب العلاقات مع موسكو مصداقيتها من عدة أسباب، منها استغلال الإرث التاريخي للعلاقات الإفريقية السوفيتية إبان الاستقلال وفي أثناء الحرب الباردة، فقد كان السوفييت يقدمون دعمًا دبلوماسيًّا وعسكريًّا لحركات التحرر الإفريقية في إفريقيا الجنوبية[٢]، للاستفادة من أخطاء السياسة الإفريقية لفرنسا، وعجزها عن تحقيق التنمية والاستقرار، بالإضافة إلى انتهاك السيادات الوطنية لدول الساحل الثلاث من ناحية أخرى[٣]. أمّا العلاقات بين روسيا وكل من مالي وبوركينافاسو فليست وليدة الانقلابيين الأخيرين فحسب، بل متجذرة في التاريخ، إذ تعود لمرحلة الاستقلال عندما دعم الاتحاد السوفيتي مالي الاشتراكية في جميع المجالات المختلفة[٤]. كما أن روسيا تؤمن الأنظمة الانتقالية الحالية دون شروط ديمقراطية، على عكس باريس المتمسكة بشرط تسليم السلطة للمدنيين في أسرع وقت ممكن بإجراء انتخابات حرة ونزيهة[٥]، وحتى مع هذا الرفض لسياسات باريس في المنطقة فإن ماكرون استمرت تدخلاته في الشؤون الداخلية لدول الساحل وسياساته الاستعلائية والأبوية، فتعطلت مجموعة دول الساحل الإفريقي الخمسة عقب انسحاب بماكو منها في مايو ٢٠٢٢م[٦] في رد فعل على قرار المجموعة الرافض تقديم الرئاسة الدورية لمالي وفقًا للميثاق، بينما ترأست تشاد التجمع رغم الحكم العسكري فيها. ويمثل انهيار هذه المنظمة ضربة أخرى للنفوذ الفرنسي. ومن الجدير بالذكر أن المجموعة أسست في فبراير ٢٠١٤م بمبادرة من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد

[1] Arnaud Kalika «"le grand retour" de la Russie en Afrique? **Russie Nei Visions** (Paris: Institut français des relations internationales, numéro 114, April 2019), P.15.

[2] Abdelhak Bassou, «les relations militaires entre la Russie et l'Afrique, avant et apres la guerre en Ukraine» **rapport du l'Atlantic Council** (Washington: october 2023), PP 6-8. Bassou_Les-Relations-Militaires-Entre-La-Russie-Et-LAfrique-Avant-Et-Apres-La-Guerre-En-Ukraine.pdf (policycenter.ma)

[3] Discours du Ministre, **op.cit**.p15.

[4] Manon Touron, «Le Mali,1960-1968 Exporter la Guerre froide dans le pré carré français» **Bulletin de l'Institut Pierre Renouvin** (UMR sirice, N° 45, printemps 2017), PP 88-90, https://www.cairn.info/revue-bulletin-de-l-institut-pierre-renouvin-2017-1-page-83.htm.

[5] Laurent Bansept et Élie Tenenbaum, «Après Barkhane: repenser la posture stratégique française en Afrique de l'Ouest», **Focus stratégique ;** (Institut français des relations internationales, n° 109, mai 2022), P33**.**

[6] Ilan Garcia, **op.cit** ; P.93.

وبوركينافاسو وبدعم فرنسي؛ لمكافحة الإرهاب وتحقيق التنمية في منطقة الساحل الإفريقي[1]، فسياسيًّا لم يعد لباريس سفراء في الدول الثلاث، بالإضافة إلى انهيار تجمع دول الساحل الخمسة وطرد المنظمات الخيرية ومنظمات حقوق الإنسان الفرنسية أو الممولة من قبل باريس، بما فيها التابعة للأمم المتحدة. وقد انتهى الأمر بطرد جميع البعثات الأوربية والأممية ذات الصلة المباشرة مع فرنسا، بل جرى التخلي عن اتفاق الجزائر بين الفرقاء الماليين الذي تعد فرنسا من الدول الضامنة له.

**ثانيًا: التداعيات الأمنية**

مع النجاح النسبي للتدخل العسكري الفرنسي في مالي بواسطة عملية السيرفال ٢٠١٣م، فإن عملية برخان ٢٠١٤-٢٠٢٢م التي شملت دول الساحل الخمس لم تؤت ثمارها، ما جعل الأنظمة العسكرية الحالية تستبدلها بالحليف الروسي عن طريق الشركة الأمنية الخاصة التي أثبتت نجاحها في سوريا وإفريقيا الوسطى، فأصبحت تشارك مع الجيش الوطني المالي في العمليات العسكرية في البلاد منذ ديسمبر ٢٠٢١م في إطار الشراكة الجديدة بين البلدين، ولتعزيز النفوذ الروسي في الساحل الإفريقي[2] بالتسويق للإمكانيات العسكرية الروسية ولسياستها الإفريقية، كذلك يهدف وجود المرتزقة إلى التضييق على الحلفاء التقليديين، ما أدى إلى انسحاب جميع القوى الدولة من مالي والساحل الإفريقي تاركة الساحة للمرتزقة الروس.

لقد نجحت روسيا في التوقيع على اتفاقيات عسكرية مع دول المنطقة في الفترة ما بين ٢٠١٧م إلى ٢٠٢١م، وكان التركيز على مالي التي وقعت الاتفاقية للتعاون الأمني والعسكري عام ٢٠١٩م[3]، إذ شرعت بماكو في شراء الأسلحة والطائرات الروسية منذ عهد الرئيس المخلوع إبراهيم أبوبكر كيتا، ثم تطورت العلاقة العسكرية منذ وصول الضباط الخمسة إلى الحكم عبر الانقلاب، وذلك بعد تدريب بعضهم في موسكو، كالعقيد ساديو كمارا وزير الدفاع الذي يعد من العقول المدبرة للانقلاب في مالي ومهندس تعزيز العلاقات بين بماكو وموسكو.

[1] Ibid, p 92.
[2] Maxime Audinet et Kevin Limonier, «Le dispositif d'influence informationnelle de la Russie en Afrique subsaharienne francophone: un écosystème flexible et composite» **Questions de communication** (Lorraine: Presses universitaires de Lorraine, numéro 41, 1 juin 2022), P.139.
[3] Tatiana Smirnova, «Les stratégies d'influence du Kremlin au Sahel» **BULLETIN FRANCOPAIX** (Centre Franco Paix en résolution des conflits et missions de paix, Vol. 7, n° 9, NOV 2022), P.4.

وعلى الرغم من تنديد العواصم الغربية بوجود فاغنر الروسية في مالي ورفض باريس وبروكسيل من استمرار التعاون العسكري والأمني مع بماكو جنبًا إلى جنب مع المرتزقة، لكن البيانات الرسمية المالية استمرت في النفي والتأكيد على أن العناصر الموجودة من الجيش الروسي يقومون بالتدريب العسكري والأمني للقوات المالية كبقية البعثات العسكرية والأمنية الغربية في البلاد[١]، بينما تشير العديد من تقارير المخابرات الغربية إلى أن عدد مرتزقة فاغنر الموجودين في مالي يبلغ ألف عنصر[٢]. وفي تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادر في مارس ٢٠٢٢م، اتهمت فيه عناصر من فاغنر والجيش المالي بقتل ٣٠٠ مدني بقرية مورا في أثناء المشاركة في العمليات ضد الإرهاب بوسط البلاد[٣].

يتميز وجود المرتزقة في مالي بنوع من السرية والغموض على عكس بقية الدول الإفريقية كإفريقيا الوسطى، فالمعلومات الرسمية لا تزال شحيحة، وتكتفي السلطات الانتقالية بالإشادة بالدعم الروسي العسكري والسياسي لمالي في خطاباتها الرسمية دون تفاصيل كافية، بيد أن بعض المصادر الأمريكية تشير إلى وجود اتفاق يلزم بماكو دفع ١٠ مليون دولار لفاغنر شهريًّا، ومصادر أخرى فرنسية تتحدث عن تنقيب الشركة الروسية للذهب في ثلاثة معادن في البلاد[٤].

لقد كثفت الجماعات الإرهابية هجومها على القرى والبلديات في المثلث الحدودي للدول الثلاثة، فتمكنت من بسط سيطرتها على بلديات ودوائر بشمال ووسط مالي وأخرى في شمال بوركينافاسو، ولذا جاءت جمهورية مالي في المرتبة الثانية بعد بوركينا فاسو من حيث عدد الهجمات أو معدل القتلى –وفقًا لمؤشر الإرهاب الدولي لعام ٢٠٢٢م– رغم وجود القوى الدولية وفاغنر[٥]، ولا تزال أجزاء كثيرة من مناطق دول الساحل خارج سيطرة المجالس العسكرية حتى الآن. ويتمثل فشل المبادرات الأمنية الفرنسية في الساحل في عجزها عن التصدي للجماعات الإرهابية وتضاعفها في مناطق جديدة في مالي وبوركينافاسو، مع أن وجود القوات الفرنسية والأممية من العوامل التي أدت إلى التخلي عن فرنسا وحلفائها لصالح روسيا والصين وتركيا. وبالمناسبة، كل هذه الدول من القوى التي تتنافس مع الغرب في المنطقة.

---

[1] Maxime Audinet et Emmanuel Dreyfus, **op.cit**. PP.30 et p31.
[2] Rapport Afrique de Crisis Group, **op.cit**. ; p10.
[3] Maxime Audinet et Emmanuel Dreyfus, **op.cit.,** p.32.
[4] **Ibid**, P34.
[٥] مجمد أغ إسماعيل، التحالف العسكري لدول لبيتاكو غورما أي فرص للنجاح؟ **مجلة دبلوماسية الجزائر للشؤون الإستراتيجية والعلاقات الدولية**، (الجزائر: العدد ٠٣، أكتوبر ٢٠٢٣م)، ص٤٠-٤٢.

**ثالثًا: التداعيات الاقتصادية والمالية**

لم تسلم العلاقات الاقتصادية بين فرنسا ودول الساحل الإفريقي من تداعيات الوجود الروسي في الساحل، إذ ألغت كل من مالي والنيجر الاتفاقيات الاقتصادية المعنية بعدم الازدواج الضريبي مع فرنسا، التي وصفتها بماكو ونيامي بغير المتوازنة وتسبب عجزًا كبيرًا في اقتصادات البلدين، مبررة القرار باستمرار الموقف العدائي لفرنسا ضدهما وفقًا للبيان المشترك الصادر في الخامس من ديسمبر ٢٠٢٣م.[١]

لقد سبق أن فعلت واغادوغو بالمثل في إطار توتر العلاقات مع باريس، لكن لا تزال التداعيات محدودة على العلاقات الاقتصادية بين فرنسا ومعظم دول الساحل الإفريقي، وفي المقابل، لم تتطور العلاقات الاقتصادية الروسية–الساحلية، رغم إعلان موسكو عن رغبتها في تعزيز العلاقات مع هذه الدول والتوقيع على اتفاقيات كتلك المتعلقة ببناء محطات الطاقة النووية المدنية في كل من بوركينافاسو ومالي، ووكل التنفيذ لوكالة روساتوم الروسية، إضافة إلى وعودها لتطوير البنية التحتية والصناعة في هذه الدول.

تعد الأهمية الاقتصادية للساحل الإفريقي من وفرة الموارد الطبيعية كاليورانيوم والذهب والبترول والغاز والحديد والفوسفات عاملًا رئيسيًّا للتنافس الدولي عليها، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي القريب من أوروبا، وكونها منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنابيب الغاز عبر النيجر، الذي يسمح لأوروبا بالتزود من الغاز الطبيعي النيجيري. كما سيتأثر الاقتصاد الفرنسي من الإنهاء بالتعامل مع عملة الفرنك سيفا، إذ تشير بعض المصادر إلى أن الدول المتعاملة بهذه العملة تدفع ما يقارب ٦٥ بالمائة من احتياطاتها النقدية للخزينة الفرنسية.[٢]

**رابعًا: التداعيات الإعلامية والثقافية**

لقد استفادت الحملة الإعلامية الروسية ضد الغرب في إفريقيا من فشل الإستراتيجيات الفرنسية والأوروبية والأممية لاستتباب الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، فروجت وسائل الإعلام التابعة لشركة فاغنر للإستراتيجية الروسية ضد الإرهاب عن طريق وسائل الإعلام الإفريقية

[١] سالي محمد فريد، **الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب** (دراسة) مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية (١٨ سبتمبر ٢٠٢١م) الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب (دراسة) - مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية(pharostudies.com)

[٢] هارون باه، "الغابون: قرار الانضمام إلى رابطة الكومنولث... الدلالات والآمال" **متابعات إفريقية** (الرياض، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ١٥، يوليو ٢٠٢١م)، ص٤١.

والسوشيال ميديا وإبراز عجز الغرب أو رفضهم تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة[١]، فأصبحت تداعيات هذا الوجود الروسي واضحة على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية في كل من مالي وبوركينافاسو، اللتين كانتا نفوذًا فرنسيًّا خالصًا منذ أكثر من قرن من الزمان[٢]، كما سوقت روسيا لنفسها على أنها حامية للسيادات الوطنية، والضامن لعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول، ومنع زعزعة الاستقرار في القارة الإفريقية[٣]. وقد استهدفت الأنظمة العسكرية في الدول الثلاثة وسائل الإعلام الفرنسية وغلقها، كمكاتب الإذاعة والتلفزيون الفرنسيين الدوليين، ومنعت بث برامجها في هذه البلدان بتهمة تضليل الرأي العام الإفريقي والمشاركة في زعزعة الاستقرار والسلم الداخليين والإقليميين. وبالإضافة إلى الدور الأمني للشركة في الساحل الإفريقي تعزيزًا للسياسة الخارجية الروسية في المنطقة، فإن لها أدوارًا سياسية واقتصادية للغرض نفسه، كحملات تضليل الرأي العام وتزوير الانتخابات وسرقة الثروات الطبيعية للدول الإفريقية، لذا صنفتها واشنطن في يناير ٢٠٢٣م تنظيمًا إجراميًّا عابرًا للقارات، وفرض عقوبات على بعض قادة فاغنر وشركائها[٤].

أما ثقافيًّا، فتوجد تهديدات لدورها بوصفها أحد أدوات السياسة الفرنسية في المنطقة، فقد انخفضت مكانة اللغة الفرنسية في كل من مالي وبوركينافاسو والنيجر إلى لغة العمل الإداري فقط، واختيرت اللغات الوطنية لغات رسمية مع إمكانية التخلي تدريجيًّا عن اللغة الفرنسية، كما توقفت جميع الأعمال الثقافية المشتركة مع الفرنسيين والساحليين سواء على المستوى الإعلامي أو الأفلام السينمائية.

## مستقبل فرنسا بمنطقة الساحل في ظل التنافس الدولي

يمكن القول إن مستقبل فرنسا بالمنطقة يتوقف على مدى استعدادها للتكيف مع الوضع الجديد بدول الساحل ودعمها لتسوية الأسباب الحقيقية للأزمات المتعددة الأبعاد في المنطقة كتلك المتعلقة بالجوانب السياسية والأمنية وتحقيق التنمية الشاملة، وتحديدًا في المثلث الحدودي بمنطقة ليبتاكو

[1] Tatiana Smirnova, «Les stratégies d'influence du Kremlin au Sahel» **BULLETIN FRANCOPAIX** (Vol. 7, n° 9 NOVEMBRE 2022), p.3. 2022-11-BulletinVF.pdf (uqam.ca)

[٢] لقد خضعت هذه المنطقة للنفوذ الفرنسي بالكامل منذ عام ١٨٩٥م تحت مسمى إفريقيا الغربية الفرنسية مرورًا بمرحلة الاستقلال في الستينيات وفي أثناء الحرب الباردة، ووصولًا إلى عصر التحول الديمقراطي وانتهاء بعام ٢٠٢٢م عقب الانقلاب الثاني بمالي بقيادة نائب رئيس الفترة الانتقالية.

[3] Tatiana Smirnova, op.cit, P.3.

[4] Ibid.

غورما من ناحية ومدى الإرادة السياسية للدول نفسها في تجاوز الخلافات مع فرنسا واستئناف العمل الجماعي مع حلفائها الإقليميين خدمة لشعوب المنطقة. كما يرتبط مستقبل فرنسا في هذه المنطقة بأداء القوى المنافسة فيها من حيث إجراء مساومات أو استمرار المواجهة من أجل الثروات الطبيعية والموقع الجيوسياسية سواء في المنطقة أو مناطق أخرى حول العالم.

لقد أصبحت القارة الإفريقية منذ الحرب الأوكرانية ذات أهمية قصوى للكرملين، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وذلك في إطار جهود موسكو لفك العزلة الدولية التي يسعى الغرب إلى فرضها على روسيا من جهة، ومحاولة الكرملين ضرب المصالح الأوروبية في القارة السمراء من جهة أخرى[1]، مما أسفر عن التراجع الفرنسي في الساحل الإفريقي لصالح الوجود الروسي، بالإضافة إلى الفشل الأمني الفرنسي في المنطقة. لكن لا تزال فرنسا تمتلك علاقات جيدة مع بعض دول المنطقة كتشاد وموريتانيا من ناحية، وتتميز بعلاقات وطيدة مع بقية دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وشمال القارة المجاورة لدول تحالف ليبتاكو غورما من ناحية أخرى. أما علاقات فرنسا الاقتصادية مع هذه الدول فلم تتأثر كثيرًا كالعلاقات الأمنية والسياسية، إذ لا تزال فرنسا تحتفظ بالصدارة في التبادل التجاري مع دول المنطقة.

يمكن أن تعتمد باريس في المستقبل على الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية للحفاظ على الوجود الفرنسي، بشرط أن تغير باريس سياستها الاستعلائية والأبوية تجاه دول المنطقة، والابتعاد عن استغلال ملف حقوق الإنسان والديمقراطية للضغط على الحكومات، وكذلك التخلي عن سياسة الكيل بمكيالين تجاه قضايا إفريقية مشابهة.

من الجدير بالذكر أن باريس تواجه منافسة أخرى من قبل واشنطن وبرلين في قضية الانقلاب في النيجر، فقد احتفظتا بعلاقاتهما مع المجلس العسكري الحاكم في النيجر، وتحديدًا في المجال العسكري والأمني، فبقيت قواتهما في نيامي في الوقت الذي طردت فيه القوات الفرنسية وأغلقت سفارتها بنيامي بعد فشل مشروع التدخل العسكري للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المدعوم فرنسيًا. كما لا ننسى أن وجود قوى كروسيا والصين وتركيا وإيران في المنطقة يفرض على باريس إعادة النظر في إستراتيجيتها الإفريقية أو الخروج نهائيًا من الساحل الإفريقي.

[1] Aurélie Vittot «le retour de la Russie en Afrique: une menace pour l'influence française sur le continent?» **note d'analyse** (Institut des hautes études de défense nationale, numero1, novembre 2022), P.15 La-Russie-en-Afrique-2.pdf (ihedn.fr)

## خاتمة

ختامًا، خلُص البحث إلى أن ظاهرة الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي الخمس لم تكن الأولى منذ استقلال هذه الدول في ستينيات القرن الماضي، فظلت تحت مظلة الدول الاستعمارية –وهي فرنسا– ولم تتوقع الشعوب أن فرنسا فشلت في تحقيق أهدافها في دولة مالي، لذلك تدخلت روسيا بناء على دعم السلطة العسكرية في مكافحة الإرهاب والجماعات الجهادية، ودعم الدول أمنيًّا بتقديم مليشيات فاغنر، ولكن كل ذلك ما هو إلا تنافس دولي روسي فرنسي، ونجحت روسيا في زحزحة النفوذ الفرنسي وتدهور العلاقات بين فرنسا ومالي، وإن الحكم العسكري في إفريقيا لا يدعم انتقال السلطة الحكومة مدنية وكان سببًا في تراجع فرنسا وطرد قواتها العسكرية، وأن السياسات الخارجية الفرنسية قبل الانقلاب ضعفت قدرتها على فرض السيطرة على مالي في ظل الحكم العسكري، فقد تفوق الكرملين على الاستعمار الفرنسي من مالي.

## قائمة المراجع

### أولًا: المراجع باللغة العربية

١. دينا لملوم عبيد، **مالي بين الحاضر والماضي ومستجدات الأزمة**، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، (الشرق الأوسط إفريقيا): القاهرة، ٢٠٢٣م.
٢. سالي محمد فريد، الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب (دراسة)، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية (١٨ سبتمبر ٢٠٢١م) الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب (دراسة) – مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية(pharostudies.com)
٣. عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي، (الجزائر: حوليات جامعة الجزائر، مجلد ٣٥، العدد ٣، ٢٠٢١م).
٤. مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، **تتبع التدخل الروسي لعرقلة الديمقراطية في إفريقيا**، (واشطن: يوليو ٢٠٢٣م).

٥. محمد أغ إسماعيل، "مالي: المرحلة الانتقالية الثانية: الفرص والتحديات" **متابعات إفريقية**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ١٥، يوليو ٢٠٢١م.

٦. مجمد أغ إسماعيل، التحالف العسكري لدول لبيتاكو غورما أي فرص للنجاح؟ **مجلة دبلوماسية الجزائر للشؤون الإستراتيجية والعلاقات الدولية** (الجزائر: العدد ٠٣، أكتوبر ٢٠٢٣م).

٧. منصة أسباب، سياقات، قوات فاغنر في مالي صراعات النفوذ بين روسيا وفرنسا داخل إفريقي، يناير ٢٠٢٢م.

٨. هادي حطيط، بعد سنة على الانقلاب العسكري ضدّها: لماذا انسحبت فرنسا من مالي؟ الميادين، ٢٠٢٢م.

٩. هارون باه، "الغابون: قرار الانضمام إلى رابطة الكومنولث... الدلالات والآمال" **متابعات إفريقية** (الرياض، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ١٥، يوليو ٢٠٢١م).

**ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية**

1. Africa Center for Strategic Studies, Les obstacles au professionnalisme militaire en Afrique, Africa Defense Forum.
2. Abdelhak Bassou, «les relations militaires entre la Russie et l'Afrique, avant et apres la guerre en Ukraine» rapport du l'Atlantic Council (Washington: octobre 2023).
3. Arnaud Kalika «"le grand retour" de la Russie en Afrique?» Russie Nei Visions (Paris: Institut français des relations internationales, numéro 114, avril 2019).
4. Aurélie Vittot «le retour de la Russie en Afrique: une menace pour l'influence française sur le continen?» **note d'analyse** (Institut des hautes études de défense nationale, numero1, novembre 2022), La-Russie-en-Afrique-2.pdf (ihedn.fr)

5. Bassou_Les-Relations-Militaires-Entre-La-Russie-Et-LAfrique-Avant-Et-Apres-La-Guerre-En-Ukraine.pdf (policycenter.ma).
6. David J. Francis, The regional impact of the armed conflict and French intervention in Mali, Norwegian Centre for Conflict Resolution, (April 2013). https://reliefweb.int/report/mali/regional-impact-armed-conflict-and-french-intervention-mali.
7. Denis M. Tull, France's Africa Policy under President Macron, Stiftung Wissenschaft und Politik, france 2023.
8. Discours du Ministre d'Etat malien au sommet de mouvement des non alignés, janvier 2024.
9. Emile Ouédraogo, Les obstacles au professionnalisme militaire en Afrique, Africa Center for Strategic Studies, (Washington:31 juillet 2014.(https://africacenter.org/fr/publication/pour-la-professionnalisation-des-forces-armees-en-afrique/
10. Ilan Garcia, «S'allier pour durer: nouvel axiome de la stratégie française au Sahel» revue de défense nationale (comité d'études de défense nationale, Hors-série, 2022.
11. Laurent Bansept et Élie Tenenbaum, «Après Barkhane: repenser la posture stratégique française en Afrique de l'Ouest», Focus stratégique ; (Institut français des relations internationales, n° 109, mai 2022).
12. Marc-Antoine Pérouse de Montclos, «La lutte contre le terrorisme au Sahel L'incapacité à substituer les pouvoirs locaux défaillants met en évidence les limites du rôle politique et militaire de l'intervention, de plus en plus impopulaire, de la France»

AFKAR/IDEE (Barcelone: centre de documentation Méditerranéen Cihem monpellier, numéro 60, été 2021.

13. Manon Touron, «Le Mali,1960-1968 Exporter la Guerre froide dans le pré carré français» Bulletin de l'Institut Pierre Renouvin (UMR sirice, N° 45, printemps 2017, https://www.cairn.info/revue-bulletin-de-l-institut-pierre-renouvin-2017-1-page-83.htm.

14. Maxime Audinet et Kevin Limonier, «Le dispositif d'influence informationnelle de la Russie en Afrique subsaharienne francophone: un écosystème flexible et composite» Questions de communication (Lorraine: Presses universitaires de Lorraine, numéro 41, 1 juin 2022.

15. Maxime Audinet et Emmanuel Dreyfus, «La Russie au Mali: une présence bicéphale» ،Etude IRSEM (Paris: Institut de recherché stratégique de l'école militaire, numéro 97, septembre 2022.etude-irsem-97-audinet-dreyfus-def.pdf.

16. Sebastian Elischer," Populist civil society, the Wagner Group, and post-coup politics in Mali ", (Paris: West African Papers, No. 36, OECD Publishing, University of Florida, July 2022).

17. Rapport Afrique de Crisis Group, Mali: éviter le piège de l'isolement (N°185, 9 février 2023), P: Mali: éviter le piège de l'isolement (crisisgroup.org).

18. Tatiana Smirnova, «Les stratégies d'influence du Kremlin au Sahel» BULLETIN FRANCOPAIX (Centre Franco Paix en résolution des conflits et missions de paix, Vol. 7, n° 9, NOV 2022).

19. Wassim Nasr & Raphael Parens, France 's Missed Moments in Mali, The soufan centre TSC, New York, Jule 2023.

20. Vengroff, Richard, “Governance and the Transition to Democracy: Political Parties and the Party System.” Journal of Modern African Studies 31 (no.4): 541-562.

# النزاع السوداني في ظل الانقلابات العسكرية وأثره على المسار الديمقراطي

# The Sudanese conflict in light of the military coups and its impact on the democratic path

**إعداد الباحثة: آية أحمد فرغلي**

**باحثة ماجستير علوم سياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة**

**researcher: Aya Ahmed Farghaly**

**Master's researcher in political science at the Faculty of Higher African Studies, Cairo University**

**مُلَخَّص**

تُعد السودان إحدى الدول الإفريقية التي شهدت العديد من الانقلابات العسكريّة، وصل عددها إلى أكثر من عشر انقلابات غير المحاولات الانقلابية الفاشلة، بالإضافة إلى كثير من الانقلابات التي توالت في الفترة الأخيرة منذ الإطاحة بالبشير في أبريل ٢٠١٩م، ففي أقل من عام قام انقلابان عسكريان في عام ٢٠٢١م؛ ولا سيما أن هاتين المرتين لم يكن بينهما أي اختلاف جوهري يُحث على حدوث انقلاب مضاد بعد عدة أشهر من الانقلاب الذي سبقه.

لقد سعت الدراسة إلى تحليل الأوضاع التي تؤدي إلى دخول المؤسسة العسكرية لإحداث انقلاب ضد السلطة المدنية الحاكمة، وإلى أي مدى أثر ذلك على المسار الديمقراطي داخل دول القارة الإفريقية عامة، ولاسيما الدولة محل الدراسة (السودان)، وفي نهاية الدراسة سنستعرض التحديات التي تواجه ذلك المسار.

**الكلِمات المِفتَاحيّة: الانقلابات العسكرية – النزاع السوداني – المسار الديمقراطي – السلطة المدنية.**

**Abstract:**

Sudan is one of the African countries that witnessed many military coups, which reached more than ten coups, other than failed coup attempts. Moreover, there have been several coups in the recent period since the ousting of President Bashir in April 2019. In less than a year, two military coups took place in 2021, especially considering that there were no significant differences between these two instances that would warrant a counter-coup after several months from the preceding coup.

The study sought to analyze the conditions that lead to the military institution bringing about a coup against the ruling civilian authority, and to what extent this affected the democratic path within the countries of the African continent in general, particularly the case study country (Sudan). Finally, the study will examine the challenges facing this democratic process.

**Keywords: military coups, Sudanese conflict, democratic path, Civil Authority.**

**مُقدِّمة**

لقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الثلاثة الأخيرة موجة من الانقلابات العسكرية، التي شملت سبع دول على طول الساحل الممتد من غينيا على المحيط الأطلسي إلى السودان على البحر الأحمر؛ وقد نجحت منها خمس انقلابات عسكرية في كل من: غينيا والنيجر ومالي والغابون وبوركينا فاسو، كما شهدت ثلاث دول أخرى انقلابات دستورية هي: تشاد وتونس والسودان وهي الدولة محل الدراسة، وفي تلك الفترة أحبطت عدة محاولات انقلابية في غامبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزيرة ساوتومي وبرينسيب وسيراليون.

كما حدث بالسودان كثير من الانقلابات العسكرية التي أثرت بالسلب على المسار الديمقراطي للدولة، وكان ذلك وليد حصول السودان على الاستقلال في عام ١٩٥٦م، توالت بعدها كثير من الانقلابات التي فشلت بعضها ونجحت أخرى، وكان آخر ما شهدته السودان في أكتوبر ٢٠٢١م وهو انقلاب على المسار الديمقراطي للدولة وليس على السلطة الحاكمة له.

يعيش السودان حالة من التخبُط وعدم الاستقرار سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي لها، ويرجع ذلك الأمر إلى الثورة الشعبية التي أطاحت بحكم البشير في أبريل ٢٠١٩م، الذي دام ٣٠ عامًا دون تزعزعٍ في أمره، وتوالى عدم الاستقرار بعد الانقلاب الأخير على رئيس الوزراء "عبد الله حمدوك" في أكتوبر ٢٠٢١م؛ لنرى أن السودان منذ وجود الثورة الشعبية في عام ٢٠١٨م مر بمحاولتي انقلاب عسكري إحداهما في سبتمبر ٢٠٢١م وقد فشل حدوثها والأخرى في أكتوبر ٢٠٢١م، ما وصل بالسودان إلى الوضع الراهن من تدهور الدولة.

**أهمية الدراسة**

تنقسم إلى أهمية علميّة وأهمية مُجتمعيّة وذلك على النحو التالي:

١- **أهمية علميّة:** تأتي في إضافة جديدة للمكتبة الأكاديميّة العربيّة فيما يخصّ الظاهرة الانقلابية في دولة السودان.

٢- **أهمية مُجتمعيّة:** تأتي في تحليل الانقلابات العسكرية في ظل النزاع السوداني ومدى تأثير ذلك على المسار الديمقراطي بالبلاد.

**إشكالية الدراسة**

تُعد الإشكالية الكامنة في معرفة تاريخ الانقلابات العسكرية بالسودان ومدى تأثيرها على المسار الديمقراطي منذ الثورة السودانية في عام ٢٠١٨م، وحتى أحدث انقلاب في أكتوبر ٢٠٢١م، وهل ذلك الانقلاب عسكري أم لا؟ ومدى انعكاس الصراع الأخير في الخرطوم في أبريل ٢٠٢٣م على الدولة السودانية ومسارها الديمقراطي؟ وهل عملية الانقلاب في أكتوبر عام ٢٠٢١م مدبرة قبل انتقال السلطة لحكم مدني؟ وإلى أي مدى تقف السودان أمام كثير من التحديات التي نتجت خلاف الثورة السودانية وأثر ذلك على الانتقال الديمقراطي داخل الدولة؟ وما أثر الانقسامات الداخلية والصراعات الحدودية على المسار الديمقراطي؟ ومن هنا يمكننا أن نحدد مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي متمثل في:

**إلى أي مدى أثرت الثورة السودانية على مكونات الحكم السوداني، وما أثره على المسار الديمقراطي في البلاد؟**

**تساؤلات الدراسة**

١- ما تاريخ الانقلاب العسكري داخل السودان؟

٢- ما الأسباب التي أثرت على المسار الديمقراطي بالدولة محل الدراسة؟

٣- ما أهم التداعيات التي أسفر عنها الانقلاب العسكري داخل السودان؟

٤- ما موقف القوى الإقليمية والدولية تجاه تلك الانقلابات المتتالية؟

**أهداف الدراسة**

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف التي يتمثل أبرزها فيما يلي:

١- التعرُّف على تاريخ الانقلابات العسكريّة في السودان.

٢- تتبع تطور النزاع السوداني في ظل الانقلابات العسكريّة.

٣- معرفة أثر الثورة السودانية لعام ٢٠١٨م على المسار الديمقراطي.

٤- الوقوف على أثر الانقلاب العسكري على المسار الديمقراطي.

**منهج الدراسة**

تعتمد الدراسة في استعراضها على منهج تحليل النظم للعالم "ديفيد إيستون"، بتحليل الأوضاع الداخلية والخارجية التي تشهدها السودان وأدت إلى كثير من الانقلابات العسكرية بها أولًا، ومناقشة العوامل المباشرة التي تسببت في الانقلاب بوصفها المدخلات، التي جاءت مبررًا للقادة الذين خططوا للانقلابات المتعددة ثانيًا، والعمل على رصد التداعيات السياسية والأمنية التي نتجت عن تلك الانقلابات العسكرية بوصفها المخرجات ثالثًا، ثم أخيرًا التقييم والتنبؤ ببعض السيناريوهات والوقائع المحتملة داخل السودان.

**تقسيم الدراسة**

وفقًا للمنهج السابق الإشارة إليه تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات المذكورة سالفًا. تمهد الدراسة في بدايتها بجزء تاريخي عن الانقلابات السابقة في السودان، وتنقسم الدراسة إلى ثلاث نقاط؛ تتناول النقطة الأولى دوافع الانقلاب وتطور النزاع السوداني في ظل الانقلابات العسكرية وأثره على المسار الديمقراطي، ثم تأتي النقطة الثانية لتناقش أثر اتفاقية ما بعد الانقلاب على تحقيق المسار الديمقراطي بالبلاد، في حين تستعرض النقطة الثالثة التفاعل السياسي بالبلاد مع

الصـراع العسـكري، وتختم الدراسـة ببعض التحديات التي تعرقل المسـار الديمقراطي بالبلاد؛ إذا تتضمن الدراسة النقاط التالية:

أولًا: دوافع الانقلاب وتطور النزاع السـوداني في ظل الانقلابات العسـكرية وأثره على المسـار الديمقراطي.

ثانيًا: أثر اتفاقية ما بعد الانقلاب على تحقيق المسار الديمقراطي بالبلاد.

ثالثًا: التفاعل السياسي بالبلاد مع الصراع العسكري.

**تمهيد تاريخي**

تُعد السـودان دولة عربية تقع بشـمال شـرق إفريقيا تحدها من الشـمال دولة مصـر ومن الشـمال الغربي دولة ليبيا، ومن الجانب الغربي دولة تشـاد، وجنوب السـودان من الاتجاه الجنوبي، وعلى الجنوب الغربي جمهورية إفريقيا الوسـطى، بينما من الجنوب الشـرقي دولة إثيوبيا، ومن الشـرق إريتريا والشـمال الشـرقي البحر الأحمر؛ يبلغ عدد سـكانها ٤٨ مليونًا و١٠٩ آلاف نسـمة لسـنة ٢٠٢٣م[١].

تعد السـودان ثالث أكبر دولة في إفريقيا والعالم العربي من حيث المسـاحة، وذلك بعد انفصـال جنوب السودان منذ عام ٢٠١١م، قبل ذلك كانت هي أكبر دولة في قارة إفريقيا. تخضع السودان لنظام الحُكم التمثيلي الديمقراطي، أي أن الحاكم هو رئيس الدولة، وبداخل الدولة ثماني عشـرة ولاية تنقسـم إلى ١٣٣ مقاطعة ولكل ولاية حاكم مسـتقل لها، وجاءت الجمعية الوطنية عام ٢٠١٥م بمنح الرئيس سلطة تعيين حكام الولايات[٢].

شـهدت دولة السـودان كثيرًا من الانقلابات العسـكرية منذ اسـتقلالها عام ١٩٥٦م، جاء بعضـها بتحقيق النجاح وجاء بعضها الآخر بالفشل في محاولاته، وكانت أبرز تلك الانقلابات ما يلي:

**انقلاب عام ١٩٥٧م:** جاء بعد عام واحد من الاستقلال بقيادة مجموعة من ضباط الجيش بقيادة "إسـماعيل كبيدة"، كان انقلابًا ضـد أول حكومة وطنية ديمقراطية، وقد أحبطت تلك المحاولة من قبل رئيس الحكومة حينها "إسماعيل الأزهري".[٣]

---

[١] عدد سكان السودان لهذا اليوم، تم الاطلاع في ١٤ يناير ٢٠٢٤م على الرابط https://urlc.net/xYvv

[2] Ben Lowing, SUDAN: MAPPING TRANSITIONAL JUSTICE STRATEGIES FOR EFFECTIVE DEMOCRATIC TRANSITION, BRUSSELS INTERNATIONAL CENTER,2019, look 14 Dec 2023, link https://urlc.net/x5Gz

[٣] أماني الطويل، الانقلابات العسكرية في السودان بين الملامح والأسباب، سبتمبر ٢٠٢١م، جرى الاطلاع في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٤م على الرابط https:// urlc.net/wo3f

**انقلاب عام ١٩٦٤م:** إذ اندلعت الثورة الشـــعبية التي أدت إلى ســـقوط حكم "عبود"، أدى إلى دخول الأطراف السياسية بالبلاد إلى حلقة جديدة من الصراعات على السلطة ظلت مستمرة مدة أربع سنوات متتالية.[١]

**انقلاب عام ١٩٦٩م:** جاء بتنفيذه مجموعة من الضـــباط الأحرار بقيادة "جعفر النميري"، كان انقلابًا عسكريًّا بعد فترة من الأزمات السياسية والمؤامرات والتحالفات المتلهفة على السلطة.[٢]

**انقلاب عام ١٩٧١م:** كان ذلك الانقلاب بقيادة الضـابط "هاشـم العطا" ومجموعة من الضـباط المحسوبين على الحزب الشيوعي في الجيش السوداني، استولوا فيه على السلطة مدة يومين.[٣]

**انقلاب عام ١٩٧٣م:** جاء نتيجة وقوع خلاف داخل المؤسـسـة العسـكرية بمحاولة إحداث تمرد عسكري جديد، نفذ الانقلاب مجموعة من الضباط معلنين عزمهم على محاربة الاستعمار الجديد والعمل على إنهاء التبعية للغرب التي اتُّهم بها نظام النميري.

وهنا لم يستمر التمرد سوى ثلاثة أيام ثم تدخلت القوى الدولية والإقليمية في مقدمتها مصر وليبيا بشـــراكة بريطانية، إلى جانب ذلك الدعم الداخلي لهذا التدخل الخارجي من قبل رجل الأعمال السوداني "خليل عثمان"، ذلك الأمر الذي ساعد في القضاء على حركة التمرد في وقت قياسي جرت فيه إعادة السلطة إلى النميري .[٤]

**انقلاب عام ١٩٧٥م:** كان بقيادة ضابط الجيش "حسن حسين" ولكن فشل ذلك الانقلاب، وأُعدم منفذوه.[٥]

**انقلاب عام ١٩٧٦م:** جاء بقيادة العميد "محمد نور ســـعد" لمحاولة الإطاحة بنظام النميري باستخدام العنف المبالغ فيه.[٦]

**انقلاب عام ١٩٨٥م:** هنا أعلن الجيش السوداني انتهاء حكم النميري بعد عصيان مدني شامل كان في مقدمته الاحتجاج على الغلاء؛ وجاء الفريق "عبد الرحمن محمد حســـن ســـوار الذهب"

---

[١] المرجع السابق.
[٢] حسن الحاج علي أحمد، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية عسكرية سياسية: الجيش والسلطة في السودان، سياسات عربية، العدد ٢٤، يناير ٢٠١٧م، جرى الاطلاع في ٥ يناير ٢٠٢٤م، على الرابط التالي https://urlc.net/xYoB
[٣] مصطفى سري، تاريخ الانقلابات في السودان: من عبود ١٩٥٨ إلى نميري فالبشير.. سلسلة لا تنقطع وثورتان شعبيتان، جريدة الشرق الأوسط العدد ١٢٤١٤، ٢٠١٢م، ص٣.
[٤] الانقلابات العسكرية في السودان بين الملامح والأسباب، مرجع سبق ذكره.
[٥] المرجع السابق.
[٦] حسن الحاج علي، مرجع سبق ذكره.

ليتصـــدى لعملية عزل "النميري" معلنًا تشـــكيل مجلس عســـكري أعلى لإدارة المرحلة الانتقالية برئاســـته، محددًا مدة تلك المرحلة الانتقالية بعام تُجرى الانتخابات في نهايتها. لتأتي نتيجة الانتخابات بعد عام بصعود غير مسبق للإسلاميين لحصولهم على ٥١ مقعدًا، واحتلالهم المرتبة الثالثة بعد كل من الحزب الاتحادي بـــ٦٣ مقعدًا، وحزب الأمة الذي كان يرأسه حينها "الصادق المهدي" بـ١٠٠ مقعد.[١]

**انقلاب عام ١٩٨٩م:** حدث بقيادة العميد "حســن البشــير" انقلاب ضــد الحكومة المدنية التي انتُخبت برئاســة رئيس الوزراء الراحل "الصــادق المهدي"، وقد شــن الانقلابيون حملة اعتقالات شملت قادة جميع الأحزاب السياسية منهم "حسن الترابي" زعيم الجبهة الإسلامية القومية.[٢]

**انقلاب عام ١٩٩٠م:** جاء بقيادة كل من اللواء "عبد القادر الكدرو" و"محمد عثمان" محاولة انقلاب في ٢٨ رمضان فشلت حينها، وأعدم نظام البشير و٢٨ ضابطًا بمن فيهم قادة الانقلاب أيضًا.[٣]

**انقلاب عام ١٩٩٢م:** نفذه العقيد "أحمد خالد" ونُسب هذا الانقلاب إلى "حزب البعث"، ولم ينجح فقد أجهضت محاولاته وسجن القادة المسؤولون عنه.[٤]

**انقلاب عام ٢٠١٩م:** أطاح المجلس العسكري بنظام الفريق "عمر البشير" الذي دام حُكمه للبلاد ٣٠ عامًا، وذلك بعد أشهر من الانتفاضة الشعبية التي تزعمتها نقابة المهنيين السودانيين وطلاب الجامعات، بمساندة من قوى إعلان الحرية والتغيير.[٥]

**انقلاب يوليو عام ٢٠٢١م:** جاء بإعلان الجيش إحباط محاولة انقلاب هدفت إلى الإطاحة بالمجلس العســكري، وفيها اعتقل ١٢ ضــابطًا؛ ولكن بعد أيام قليلة اعتقل رئيس أركان الجيش "هاشم عبد المطلب أحمد" الذي وُصف بأنه قائد تلك المحاولة الانقلابية والمخطط لها.[٦]

---

[١] تاريخ الانقلابات في السودان: من عبود ١٩٥٨ إلى نميري فالبشير.. سلسلة لا تنقطع وثورتان شعبيتان، ص٤، مرجع سبق ذكره.
[٢] المرجع نفسه.
[٣] نفسه.
[٤] المرجع نفسه.
[٥] نفسه.
[٦] الانقلاب العسكري في السودان: تاريخ حافل بالمحاولات الناجحة والفاشلة منذ الاستقلال، جرى الاطلاع في ٥ يناير ٢٠٢٤م، على الرابط التالي https://urlc.net/wo4p

**انقلاب سبتمبر عام ٢٠٢١م:** هنا أعلنت الحكومة السودانية إحباط محاولة أخرى للانقلاب على المجلس العسكري، اِتُّهم فيها ضباط ومدنيون ذوو صلة بنظام الرئيس المخلوع "عمر البشير"؛ لكن سرعان ما سيطرت الحكومة على الأمور داخل البلاد.

في تلك المحاولة قُبض على قادة الانقلاب وعددهم ٢٢ ضابطًا بقيادة اللواء الركن "عبد الباقي الحسن عثمان"، إضافة إلى ضباط صف وجنود مدنيين جرى التحقيق معهم، وسيطر الجيش على الأوضاع الداخلية للبلاد في وقت قصير دون حدوث أي خسائر في الأرواح والممتلكات. [١]

**انقلاب ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م:** جاء ذلك الانقلاب بقيادة رئيس مجلس السيادة الفريق "عبد الفتاح البرهان" ليكون انقلابًا عسكريًّا، فقد لقى إدانات دولية واسعة تطالب بإعادة الحكم المدني للسودان. [٢]

## أولًا: دوافع الانقلاب وتطور النزاع السوداني في ظل الانقلابات العسكرية وأثره على المسار الديمقراطي :

لا شك أن الانقلاب ينطوي إلى مجموعة من الدوافع والظروف الداخلية للبلاد تختلف من حالة لأخرى، ويتطور الأمر إلى حدوث نزعة سياسية تنقلب إلى صراع داخلي يؤثر على جميع جوانب الدولة، يؤدي ذلك إلى عرقلة الحكم ومسيرته إلى تحقيق التحول الديمقراطي داخل البلاد.

### ١- دوافع الانقلاب في السودان

تتعدد دوافع الانقلابات وظروفها في العديد من البلدان، إذ يتهم الانقلابيون الأنظمة الحاكمة بالفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، إضافة للإخفاق في مواجهة الحركات المسلحة داخل البلاد، وذلك بشقيها الجهادي والانفصالي، التي تعد تحديًّا إضافيًّا للدول في تلك المنطقة؛ كما تتفاوت ردّات الفعل الدولية تجاه هذه الانقلابات إلى تعقيدات التنافس الدولي والإقليمي المحتدم بين القوى الكبرى الفاعلة.

شهدت منطقة الساحل الإفريقي نمطين من الانقلابات الأول عسكري والنمط الثاني دستوري، وهو النمط المستخدم في السودان الحالة محل الدراسة، فيعرف الانقلاب الدستوري بأنه تغيير الحكم أو الحكومة على نحو غير دستوري، وذلك دون النظر إلى الجهة المنفذة لهذا الانقلاب؛ وعادة

[١] المرجع السابق.
[٢] نفسه.

ما يؤدي هذا من الانقلابات إلى الإطاحة بالحكومة الشرعية أو أي مؤسسة دستورية متواجدة واستبدالها بسلطة غير قانونية جاءت في هيئة انقلابي، ما يعني ذلك تجاوز الإرادة الشعبية والمؤسسات التي تسير لتحقيق المسار الديمقراطي بالبلاد.[١]

لقد شهد السودان منذ تحقيق الاستقلال عام ١٩٥٦م ست انقلابات عسكرية، حكمت فيها حكومات منتخبة مدة ٩ سنوات فقط ، وجاءت سيطرة الجيش على السلطة مدة ٥٨ عامًا ليشهد السودان في عام ٢٠١٩م حركة احتجاجية دفعت ضباط الجيش للإطاحة بنظام "عمر البشير" الذي استمر منذ عام ١٩٨٩م حتى عام ٢٠١٩م، ليصطفوا بجانب مطالب المدنيين في التحول نحو تحقيق الديمقراطية؛ ولكن سرعان ما انتهت تلك المحاولة الانتقالية بعد عامين من حدوثها، وقبل الموعد المحدد لتسليم السلطة إلى الفريق الأول "عبد الفتاح البرهان" قيادة الحكم الانتقالي إلى شخصية مدنية، بموجب اتفاق تقاسم السلطة بين كل من المدنيين والعسكريين[٢]، حينها خرج البرهان معلنًا انتهاء "شرعية التراضي بين الطرفين مبررًا ذلك التحول إلى صراع يهدد أمن الوطن"[٣]، وهنا واجهت المؤسسة العسكرية انشقاقًا من "قوات الدعم السريع" مما أدخل البلاد في صراع بين طرفي العسكر، أدى ذلك إلى إبعادها عن مسار التحول الديمقراطي الذي تسعى إلى تحقيقه.

## ٢- تطور النزاع السوداني في ظل الانقلابات العسكرية وأثره على المسار الديمقراطي

لقد واجه السودان في تاريخه انقلابات عديدة إذ باتت الحكومة التي يقودها العسكر هي القاعدة وليست الاستثناء، كما يقع السودان في حزمة من الانقلابات والحكم العسكري مما يتعارض مع النضال المستمر الذي يخوضه الشعب السوداني من أجل وجود نظام سياسي ديمقراطي، إضافة

---

[1] Nicolay Marinov & Hein Goemans, "Coups and Democracy," British Journal of Political Science, accessed on ٢٣/٠١/2024, at: https://urx1.com/kksL

[٢] "اتفاق المرحلة الانتقالية في السودان فرص النجاح والعقبات" **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩\٠٨\٢٢م، جرى الاطلاع ١٩ يناير ٢٠٢٤م، على الرابط التالي http://tinyurl.com/3uhu86hs

[٣] "مسار الأحداث في السودان منذ انقلاب ٢٠٢١ وحتى تفجر الوضع العسكري"، **دويتشه فيله**، ٢٠٢٣\٠٤\١٥م، جرى الاطلاع في ١٩ يناير ٢٠٢٤م، على الرابط التالي https://urx1.com/QxIas

إلى الحرب الأهلية التي تشهدها البلاد في الوقت الحالي، التي اندلعت في أبريل ٢٠٢٣م بين كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع "شبه العسكرية".[١]

أمور كثيرة تأثرت بهذا الإرث السياسي متمثلة في الوصول إلى السلطة وانتقالها عن طريق القوة وليس بتحقيق انتخابات ذات طابع ديمقراطي، ذلك نتاج لما شهده السودان في تاريخه أي نحو خمسة وثلاثين انقلابًا عسكريًّا لكل انقلاب طابعه وتأثيره على زعزعة المسار الديمقراطي للبلاد؛ إذ نجحت ست من تلك المحاولات الهادفة لفرض سيطرة الحكم العسكري على البلاد، فيما فشلت اثنتا عشرة محاولة، وأحبطت سبع عشرة محاولة أخرى.[٢]

نشير إلى أن الانقلاب العسكري هو الوسيلة الأساسية للعمل على تغيير النظام السياسي للسودان، ولا شك أن تلك النزعة شُوهدت في كثير من الدول الإفريقية الأخرى في النصف الثاني من القرن العشرين مثل "مالي، وتشاد، والنيجر، وبوركينا فاسو" في الأعوام الثلاثة الماضية؛ الأمر الذي يختلف عن بعض الدول التي تشهد تقدمًا ديمقراطيًّا دون تأثير أي نزاع عليه مثل "موريشيوس، والسنغال، وبوتسوانا، وجنوب إفريقيا، وغانا"، بعض تلك الدول لم يشهد أي سيطرة عسكرية وكان انتقال السلطة بإجراءات ديمقراطية.[٣]

يأتي تاريخ السودان المتغير مع تغير الأنظمة العسكرية الحاكمة ليؤجج تفاعلًا معقدًا من العوامل الخارجية والداخلية معًا، ومع ذلك يرجع السبب الرئيسي إلى منظومة الحوكمة داخل البلاد؛ فقد كشفت أحداث ٢٠١٩م أنه يمكن للمجموعات العسكرية استغلال رغبة الشعب السوداني في الحكم الديمقراطي واستخدامها ذريعة لإطاحة النُخبة الحاكمة.[٤]

قد يتمكن المجتمع السوداني قد يتمكن من تجاوز هذا العبء التاريخي الحافل بالانقلابات؛ إذا تلقت القوى الديمقراطية دعمًا مجديًا لزيادة قدراتها على مساومة الدولة في تحقيق قدر من المسار الديمقراطي، وهنا يجب على القوى الدولية والإقليمية المساهمة في محاولة تقليص النزاع السوداني الذي يسعى إلى إثارة انقلاب داخل الدولة مما يعطل من المسار الديمقراطي للدولة.[٥]

---

[١] اشتباكات السودان: ما أبرز الأزمات السياسية التي مرت بها البلاد منذ استقلالها، ٢٠٢٣م، جرى الاطلاع في ٦ يناير على الرابط التالي https://urlc.net/wo6E

[٢] المرجع السابق.

[٣] النزاع السوداني في ظل الانقلابات والحكم العسكري، **صدى** ٢٠٢٣م، جرى الاطلاع ١٩ في يناير ٢٠٢٤م، على الرابط التالي https://urlc.net/xYrO

[٤] المرجع السابق.

[٥] المرجع نفسه.

**ثانيًا: أثر اتفاقية ما بعد الانقلاب وأثر الانقلاب على تحقيق المسار الديمقراطي بالبلاد**

يخضع التحول الديمقراطي في السودان لضغوط عدة، إذ يسعى الجيش إلى شرعنة استحواذه على السلطة بتعيين رئيس وزراء مدني صوري لتحقيق أهدافه الانقلابية.

**١- ردود فعل المدنيين**

أتت ردود أفعال المدنيين بعد انقلاب أكتوبر ٢٠٢١م واتفاقية ٢١ نوفمبر من العام نفسه لتكون ردة الفعل العامة على الاتفاقية في السودان انتقادية في غالب الأمر، ذلك لأنها لا ترقى إلى مستوى مطالب المتظاهرين باستعادة الحكومة المدنية المعترف بها دوليًّا قبل يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين الذين احتجزوا منذ الانقلاب، وتولي المدنيين قيادة العملية الانتقالية من الجيش.[١]

جاءت الاتفاقية لتخلق مظهرًا من الاستمرارية وتسليم السلطة لقيادة مدنية، ولكن سرعان ما اتضح عكس ذلك حين خرج البرهان معلنًا انتهاء "شرعية التراضي بين الطرفين مبررًا ذلك التحول إلى صراع يهدد أمن الوطن"[٢]، وهنا واجهت المؤسسة العسكرية انشقاقًا من "قوات الدعم السريع" مما أدخل البلاد في صراع بين طرفي العسكر، أدى ذلك لإبعادها عن مسار التحول الديمقراطي الذي تسعى إلى تحقيقه، ليرى المدنيون أن الاتفاقية تزيد من تفاقم العقبة الأساسية أمام التحول الديمقراطي بالبلاد، وهي شعور الجيش بأن له الأحقية في إدارة الحكومة والسيطرة على البلاد، فجاء عقب الاتفاق بين حمدوك والبرهان استقالة ١٢ وزيرًا مدنيًّا من مناصبهم، مما جعل المدنيين يرون أن هذا الاتفاق يفتقر إلى الأساس القانوني والشرعية.[٣]

كان العمود الفقري للدعوات المدنية للتغيير مجموعةٌ من لجان المقاومة الشعبية وبعض منظمات المجتمع المدني، التي تأسست عام ٢٠١٣م لتثقيف المواطنين والدعوة إلى التغيير الديمقراطي داخل السودان؛ فقد وُلدت هذه اللجان من إرث السودان المتمثل في المقاومة السلمية للحكم العسكري والاستبدادي الذي ضر ثورتي ١٩٦٤م و١٩٨٥م، لتمثل هذه اللجان سمة مميزة للمشهد السياسي في السودان، فقد تعهدت لجان المقاومة هذه بمواصلة الاحتجاج حتى ترى عودة عملية التحول

[1] Joseph siegle, **Sudan's hard-won transition to civilian rule faces a precarious moment, (**published: October 22,2021), **the conversation**, link https://urlc.net/x5AC

[٢] مسار الأحداث في السودان منذ انقلاب ٢٠٢١ وحتى تفجر الوضع العسكري"، مرجع سبق ذكره.

[3] Joseph siegle, op.cit.

الديمقراطي، ولكن منذ الانقلاب دعت العديد من هذه اللجان إلى الانسحاب الكامل والفوري للجيش من قضايا السياسة في السودان.[١]

## ٢- أثر الانقلاب العسكري على تحقيق المسار الديمقراطي

### - تداعيات التحول الديمقراطي في السودان

نرى أن سعي السودان نحو الديمقراطية في مرحلة خطره نتيجة لاستيلاء المؤسسة العسكرية على الحكومة الانتقالية بالانقلابات العسكرية المتتالية، فالمسار الديمقراطي بالبلاد جاء حديثًا للعمل على تحقيقه ولكن لمّا يثبت أكثر من عامين بعد الإطاحة بحكم "عمر البشير" الذي خُلد في الحكم لثلاثين عامًا ليثبت نظرية الديكتاتورية على البلاد.

لا شك أن السودان يقف على أرض قانونية متزعزعة ليست قادرة على عملية التحول الديمقراطي، وذلك شأن أهداف الانقلاب، فقد وُضع الأساس الدستوري لمجلس السيادة بموجب اتفاقية تقاسم السلطة لعام ٢٠١٩م، ومنذ أن حل البرهان مجلس السيادة والهيئات الحاكمة الانتقالية في ٢٥ أكتوبر لعام ٢٠٢١م، بطلت سلطته بوصفه زعيمًا انتقاليًّا للمجلس لتأتي مطالبته بالسلطة كما هو الحال في الانقلابات السابقة، فإن ما يعد قانونيًّا الآن هو في الحقيقة أي شيء آخر يقوله الجيش.[٢]

ينطبق المنطق نفسه على التحول الديمقراطي بالبلاد، تشير جميع المؤشرات إلى أن الجيش لم يكن في أي وقت جادًا بشأن التحول الحقيقي، بل يبدو أن الهدف هو الحفاظ على دور حكم رئيسي للجيش في السودان، ولا شك في أن ذلك هو الموقف الذي ظل يحتفظ به دائمًا باستثناء ١٠ سنوات منذ استقلال عام ١٩٥٥م، ولا سيما ما رأيناه في الانقلابات الأخرى في إفريقيا، إذ إن الجيش لديه حوافز محدودة لقيادة التحولات الديمقراطية.[٣]

لقد توصل المجتمع المدني وقادة الاحتجاجات والجيش في نهاية الأمر إلى ترتيبات لتقاسم السلطة ليجعل المسؤولين عن البلاد أمام التزام تام بالانتقال إلى الحكم المدني الكامل، ذلك الأمر الذي يؤدي إلى وضع دستور جديد للبلاد وتحقيق انتخابات في شكل ديمقراطي صحيح في عام ٢٠٢٣م؛ ولكن سرعان ما جاء انقلاب ٢٠٢١م ليتسبب في عرقلة المسار الديمقراطي بالبلاد، واستولى النائب "عبدالفتاح البرهان" الجنرال الأعلى للسودان على السلطة، فاحتجز رئيس الوزراء المدني

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

"عبد الله حمدوك" إضافة إلى كثير من القادة المدنيين، وعمل على طرد السفراء الذين قاموا باستيلاء على السلطة وإحباط التقدم الديمقراطي للبلاد.[١]

مع ذلك تأججت نيران المقاومة من جديد لما أثاره الانقلاب، فعاد المتظاهرون مره أخرى إلى الشوارع في المدن والبلدات بجميع أرجاء السودان للتنديد بالاستيلاء العسكري، وأغلقت شبكات التواصل الاجتماعي من قبل المؤسسة العسكرية السودانية، ذلك الأمر الذي جعل من الصعب فهم نطاق المقاومة فهمًا كاملًا واستجابت قوات الأمن لذلك القرار بمحاولة فض تلك الانتفاضة الشعبية لتحقيق قدر من الديمقراطية.[٢]

- **التزام المجتمع الدولي بعملية التحول الديمقراطي في السودان**

لا شك أن الاعتراف الدولي أمر بالغ الأهمية لجدوى الدبلوماسية والاقتصادية لحكومة ما بعد الانقلاب، كما هو الحال في أي انقلاب يحدث؛ فقد كان النموذج الديمقراطي للمجتمع الدولي شبه مُجمع على إدانة انقلاب السودان ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م، وكان الجيش يهدف في تحركاته إلى إعادة "حمدوك" إلى منصبه على نحو جزئى لإقناع الجهات الفاعلة الدولية بأن عملية التحول مستمرة ولا يوجد أي تأثير من الانقلاب على المسار الديمقراطي داخل البلاد.[٣]

الملاحظ أنه ظل التساؤل مفتوحًا فيما إذا كان المجتمع الدولي سيوافق حتى لو لم يفعل ذلك أصحاب المصلحة المحليون عمومًا، وإذا ما وافق عدد قليل من الجهات الدولية الفاعلة فسيكون الجيش قد نجح في تشتيت الإدانة الدولية شبه الموحدة للانقلاب والبدء في تأمين الاعتراف الخارجي، وهو الأمر الذي يطلبه الجيش ويسعى لتحقيقه؛ فالجهات الدولية الديمقراطية الفاعلة تحتاج إلى أن يكون الأمر واضحًا وأن توحد المعايير التي تحدد التقدم الديمقراطي كما يجب أن يكونوا على استعداد للمشاركة في التفاهم معًا، مثل الدور المصري والجهات الفاعلة من الخليج العربي التي لها مصالح ذاتية في الاحتفاظ بحكومة عسكرية في السودان.

لقد جاء تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإصابة أكثر من ١٧٠ شخصًا، إضافة إلى احتجاز بعض الزعماء المؤيدين للديمقراطية، مما جعل الوضع متأزمًا داخل البلاد ولا يمكن التنبؤ بما يحدث في تلك المدة، ولا سيما مع وجود ضغط دولي وإقليمي على المؤسسة

[١] أماني الطويل، المكونات العسكرية السودانية: الإشكاليات والمسارات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٢١م، جرى الاطلاع في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣م، على الرابط https://urlc.net/xYsR
[٢] المرجع السابق.
[3] Joseph siegle, op.cit,p5.

العسكرية السودانية لاستعادة الحكومة الانتقالية للحكم، ولكن بات من الصعب تحقيق الأمر وفقد المسار الديمقراطي التقدم داخل البلاد.[١]

سوف يحتاج المجتمع الديمقراطي الدولي إلى النظر فيما إذا كان استئناف التنمية والمساعدة الاقتصادية بينما يحتفظ الجيش بالسيطرة ويُرسل إشارات خاطئة ويخلق موانع لعملية التحول بالبلاد، إضافة إلى أن الإخفاق في الصمود في وجه الانقلاب في السودان سيؤدي إلى تسريع نمط الانقلابات التي شهدتها البلدان الإفريقية في السنوات الأخيرة.

- **ردود الفعل الدولية**

جاء المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الإفريقي "جيفري دي فيلتمان" ليعرب عن قلق الولايات المتحدة من التقارير الأولية عن الانقلاب العسكري بالبلاد[٢]، فيما أعلن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية "جوزيب بوريل" عن متابعة الأحداث في السوان قلقه البالغ عن الأمر داخل البلاد، كما أضاف أن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع أصحاب المصلحة والشركاء الإقليميين لإعادة بناء عملية الانتقال إلى مسارها الصحيح.

كما أعرب المبعوث البريطاني الخاص للسودان "روبرت فيرويذر" عن قلقة العميق تجاه التقارير التي تتحدث عن اعتقال العسكريين لأعضاء الحكومة السودانية المدنيين، لافتًا النظر إلى أن أي خطوة من هذا القبيل تمثل خيانة للثورة وللانتقال وللشعب السوداني؛ وقال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحددة في السودان "فولكر بيزنس" إن المنظمة الدولية تشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تتحدث عن الانقلاب في السودان ومحاولات تقويض عملية الانتقال السياسي، إضافة إلى إدانة الحكومتين الفرنسية والألمانية الانقلابَ، كما حثت الصين وإثيوبيا على الحوار بين الفصائل السودانية.[٣]

وفي ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١م أعلن ممثلو الاتحاد الأوروبي والنرويج والولايات المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة أن بلدانهم تواصل الاعتراف برئيس الوزراء "حمدوك" وحكومته زعماء دستوريين

[١] أحمد أمل، تحولات خريطة العلاقات الخارجية السودانية ما بعد نظام البشير، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نوفمبر ٢٠٢٢م، جرى الاطلاع في ٢ يناير ٢٠٢٤م، على الرابط التالي https://urlc.net/wo8X

[2] Dahir, Abdi Latif "Live Updates: Sudan's Military Detains Prime Minister in Apparent Coup". **The New York Times**, (25 Oct 2021). Visit 22jan, https://urlc.net/yJ3M

[3] Statement of the Government of Ethiopia on the Current Situation in the Sudan", Ministry of Foreign Affairs, FDR ,visit 20 jan, link https://urlc.net/x6hA

للحكومة الانتقالية، كما ذكروا أنه يجب السماح للسفراء في الخرطوم بالتواصل مع حمدوك وزيارته، ودعوا إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.[1]

- **ردود فعل المنظمات**

جاء أمين عام جامعة الدول العربية "أحمد أبو الغيط" ليعرب عن بالغ القلق بشأن تطورات الأوضاع في السودان، كما طالب جميع الأطراف السودانية بالتقيد بالوثيقة الدستورية الموقعة عام ٢٠١٩م[2]، كما أكدت منظمة التعاون الإسلامي أن الأمانة العامة للمنظمة تتابع تطورات الوضع الراهن في السودان، وتدعو جميع الأطراف السودانية إلى الالتزام بالوثيقة الدستورية وما اتفق عليه بشأن الفترة الانتقالية، إضافة إلى تشديد الأمين العام للمنظمة "يوسف بن أحمد العثيمين" على الحوار للتغلب على الوضع المحتدم في السودان، وتحقيق تطلعات أمنية واستقرار وتنمية داخل البلاد؛ وفي ٢٦ من أكتوبر ٢٠٢١م علق الاتحاد الإفريقي عضوية السودان إلى حين عودة حكومة "حمدوك" المدنية إلى السلطة[3]، إضافة إلى تعليق البنك الدولي لمساعدته للسودان بعد الانقلاب العسكري.[4]

**ثالثًا: التفاعل السياسي بالبلاد مع الصراع العسكري**

في الوقت الذي تدور فيه معركة داخلية بالسودان للسيطرة على العاصمة السودانية في ظل انقلاب تحول إلى صراع بين القوات العسكرية وزعزع القوى المدنية، امتد الصراع العسكري إلى غرب البلاد، فقد وصلت جهود الوساطة الإقليمية والدولية إلى أفق مسدود تجاه ذلك الصراع المحتدم بين أطرافه.

جاء إدراك النُخب السياسية في السودان أن حالة الصراع العسكري داخل البلاد يؤدي إلى حرب أهلية شاملة، فصارت العديد من الأطراف السياسية تتحرك نحو محاولة البناء، وإعداد تحالف وطني يضمن وجود قدر قوي من المدنية لتحقيق قدر من التوازن السياسي داخل البلاد أمام المكونين العسكريين المتصارعين معًا؛ ومع ذلك لم ينتج حتى الآن شكل يمكن أن يجعلنا ندرك

[1] We recognize Hamdok as leader of Sudan's transition: EU, Troika envoys, **Sudan tribune,** visit 20jan 2024, link https://urlc.net/x6iR

[2] الجامعة العربية تطالب الأطراف السودانية بالتقيد بالترتيبات الانتقالية الموقعة، **الرياض**، ٢٠٢١\١٠\٢٥م، جرى الاطلاع في ٢١ يناير ٢٠٢٤م على الرابط التالي https://urlc.net/x6ka

[3] African union suspends Sudan over coup, aljazeera, 27/10/2021, visit 20 Jan, link https://urlc.net/x6lj

[4] Sudan coup: World Bank suspends aid after military takeover, **BBC NEWS,** 28/10/2021,visit 20 Jan, link https://urlc.net/yJ9P

وجود قوى سياسية قادرة على مقاومة ذلك الصراع العسكري بين المؤسسة العسكرية وقوات الدعم السريع.[١]

لا شك أن جهود حزب الأمة القومي وتعاون كلا الطرفين المدنيين المتصارعين المتمثين في الحرية والتغيير المركزي والكتلة الديمقراطية، لم يثمر حتى الآن على نحو جيد في ظل الضغوط اللوجستية في التواصل والحركة داخل الخرطوم، ونرى أن الطرفين المدنيين غير متفقين داخل إطار واحد لتحقيق محاولة واحدة لوقف الصراع العسكري المستمر داخل البلاد.[٢]

ونرى أن المشهد السوداني المستقبلي هنا مرهون بالطرف الذي يحسم نتائج هذا الصراع لصالحه، وطبقًا لذلك سوف تتشكل المعادلة السياسية المستقبلية؛ أما في حالة حصول أحد الطرفان أو كليهما على دعم خارجي فمعنى هذا أن تتوسع حالة الصراع والاشتباك الحالية إلى حالة حرب أهلية، وهذا هو الحال الأقرب والواضح، وتحول السودان إلى منصة استقطاب إقليمي ودولي تنعكس عسكريًا؛ ومن تلك الزاوية تدعو مصر إلى التهدئة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، بالتوازي مع تقديمها مبادرتين حتى الآن، إحداهما شراكة مع جنوب السودان والأخرى مع الإمارات العربية، وبطبيعة الحال لا يمكن تفعيل أي مبادرة إلا في حالة وقف الاشتباكات داخل السودان.[٣]

**خاتمة**

نجد أنه نادرًا ما تسير التحولات الديمقراطية في مسار مستقيم، بل وغالبًا ما تتعرض لتقلبات صعودًا وهبوطًا، إذ تقاوم المصالح الراسخة مطالب التغيير وهذا هو الحال الذي تعيشه السودان الآن؛ فقد سعت السودان إلى محاولات عدة للاستقرار مع أنه مر منذ استقلاله بثلاث تجارب انتقالية ديمقراطية، ويمكننا أن نصف تلك التجارب بالمتعثرة نظرًا لعجز النُخب الحاكمة عن تحقيق رسائلها السياسية، لذلك سرعان ما تتدخل القوات المسلحة بتقدم من القوى الحزبية للانقلاب على التجربة الديمقراطية، ولا سيما أن تلك التجارب تؤكد على تأرجح ميزان القوى المصاحب لفترات الانتقال ، إضافة لعوامل أخرى ساهمت في فشل المراحل الانتقالية بالسودان.

[١] أماني الطويل، كيف تتفاعل القوى السياسية السودانية مع الصراع العسكري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل ٢٠٢٣م، جرى الاطلاع في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣م، على الرابط التالي https://urlc.net/woac
[٢] المرجع السابق.
[٣] نفسه.

أيضًا عجز الحكومات الانتقالية عن تحقيق المهام المسؤولة عنها مثل عملية السلام مع حركات التمرد والعمل على وحدة السودان، وتحقيق قدر من التنمية الاقتصادية بالبلاد، ولا شك في وجود هشاشة كبيرة بين الأحزاب والقوى السياسية والمجالس الحاكمة؛ مما يؤدي إلى ضعف قوتها أمام المشكلات الداخلية والخارجية، يرجع ذلك إلى التوافقات المؤقتة بينها لأنه عند تغير الأوضاع تختلف المصالح المشتركة وتظهر انتماءات لتحالفات أخرى.

**توصية**

يمكن العمل على الحل السياسي لهذا الانقلاب الذي تحول إلى حرب أهلية داخلية، فيجب أن تصطف جميع القوى المدنية والوطنية المختلفة لإيجاد حل مبني على أسس الجيش القومي والمهني الواحد، وحل جميع المليشيات المسلحة عن طريق عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة والتسريح، وإعادة عملية دمج متوافق عليها تكون تحت سلطة انتقالية مدنية ديمقراطية.

**قائمة المراجع**

- **المراجع باللغة العربية**

١- الانقلاب العسكري في السودان: تاريخ حافل بالمحاولات الناجحة والفاشلة منذ الاستقلال، الجزيرة متاح على الرابط التالي https://urlc.net/wo4p
٢- النزاع السوداني في ظل الانقلابات والحكم العسكري، **صدى** ٢٠٢٣م، على الرابط التالي https://urlc.net/xYrO
٣- اشتباكات السودان: ما أبرز الأزمات السياسية التي مرت بها البلاد منذ استقلالها، BBC NEWS ٢٠٢٣م، على الرابط التالي https://urlc.net/wo6E
٤- أحمد أمل، تحولات خريطة العلاقات الخارجية السودانية ما بعد نظام البشير، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نوفمبر ٢٠٢٢م، على الرابط التالي https://urlc.net/wo8X
٥- أماني الطويل، كيف تتفاعل القوى السياسية السودانية مع الصراع العسكري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل ٢٠٢٣م. على الرابط التالي https://urlc.net/woac
٦- أماني الطويل، الانقلابات العسكرية في السودان بين الملامح والأسباب، سبتمبر ٢٠٢١م، متاح على الرابط التالي https://urlc.net/wo3f

٧- أماني الطويل، المكونات العسكرية السودانية: الإشكاليات والمسارات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٢١م، على الرابط التالي https://urlc.net/xYsR

٨- حسن الحاج علي أحمد، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية عسكرية سياسية: الجيش والسلطة في السودان، سياسات عربية، العدد ٢٤، يناير ٢٠١٧م، متاح على الرابط التالي https://urlc.net/xYoB

٩- زينب حسني عز الدين، الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي على رابط https://www.shorouknews.com/colums/view.aspx?cdate=07052018&id=ad2f6488-25b4-4faf-9a17-095681abca28/

١٠- عدد سكان السودان لهذا اليوم، ١٤ يناير ٢٠٢٤م، متاح على الرابط التالي https://urlc.net/xYvv

١١- مصطفى سري، تاريخ الانقلابات في السودان: من عبود ١٩٥٨ إلى نميري فالبشير.. سلسلة لا تنقطع وثورتان شعبيتان، جردية الشرق الأوسط، العدد ١٢٤١٤، ٢٠١٢م.

- **المراجع باللغة الأجنبية**

1- Ben Lowing, **SUDAN: MAPPING TRANSITIONAL JUSTICE STRATEGIES FOR EFFECTIVE DEMOCRATIC TRANSITION, BRUSSELS INTERNATIONAL CENTER, 2019,availabaleat https://urlc.net/x60O**

2- Joseph siegle, **Sudan's hard-won transition to civilian rule faces a precarious momen**t, (published: October 22,2021), the conversation, link https://urlc.net/x5AC

3- Mohammed Hussein Sharfi, "**The Dynamics of the Loss of Oil Revenues in the Economy of North Sudan,"** Review of African Political Economy 41,no.140(2016):316-322.Availableat: https://www.researchgate.net/publication